

إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام

إلى الأمام

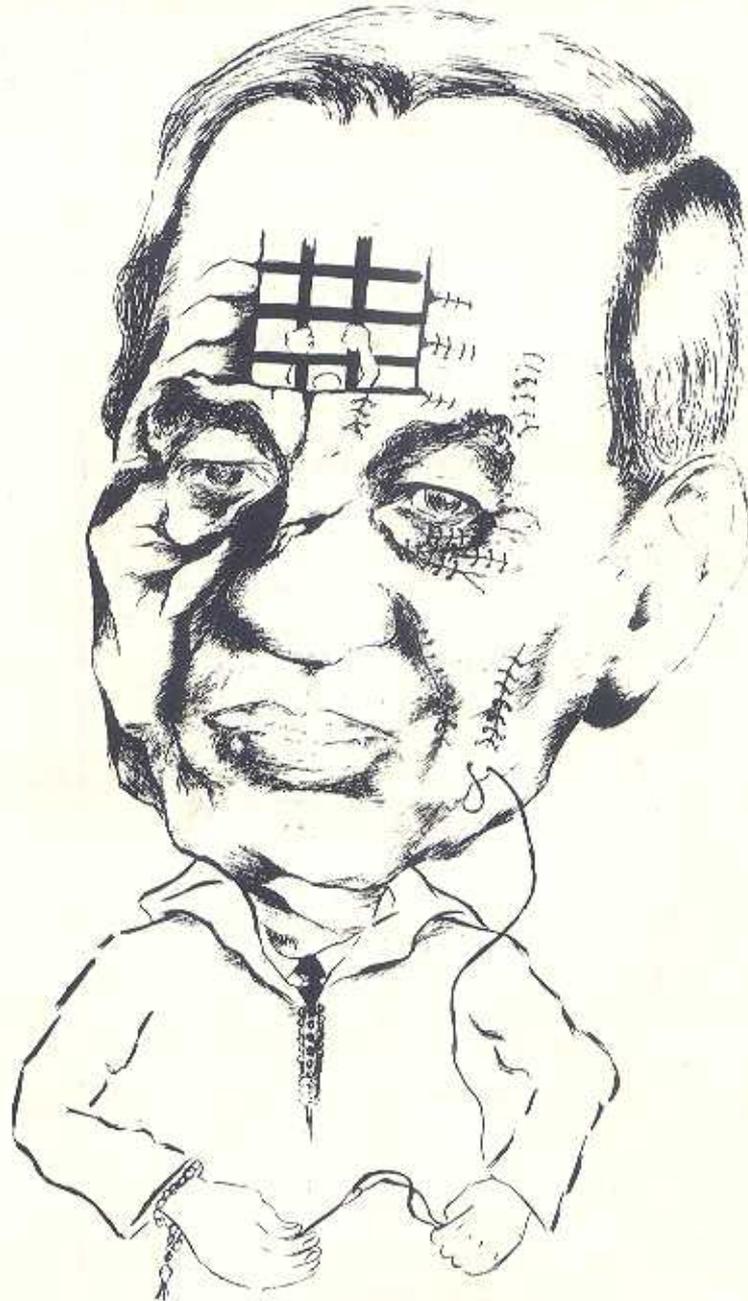
مجلة سياسية فكرية مغربية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين

العدد

3

شتتبر

1992



تجميل وجه جلاد تازمامارت!

دستور

القضاء. بيد أن الدستور المغربي الجديد، وبخصوص هذه النقطة بالذات، لا يفعل أكثر من تعزيز المجلس الأعلى للقضاء بأربع ممثلين منتخبين من طرف قضاة المحاكم الابتدائية. لكن من هم هؤلاء القضاة في مغرب ما بعد 30 سنة من الرشوة والإرهاب البوليسي وبينه جنورها ضاربة في التقليد الخزني؟ إضافة إلى هذا -ولنا هنا مثال صارخ على ما يمكن تسميته حقا إحتيال الدساتير المغربية- فإن استقلال السلطة القضائية في الدستور الفرنسي يضمته رئيس الجمهورية -الذي نذكر مع ذلك أنه منتخب من طرف الشعب الفرنسي- الذي يساعده هو بدوره المجلس الأعلى للقضاء. أما في الدستور المغربي فإن هذا البند التكميلي والهام لا وجود له البتة، ويصبح نور المجلس الأعلى للقضاء مقتصرأ على اقتراح ترقية القضاء. وهكذا فإن الملك الحاكم على العباد، يسود على العدل ويسود موظفوه المباشرون في الشرطة على القضاة مقتسمين معهم شار الرشوة في القضايا المدنية والحق العام، مقررين ومتحكمين في المحاكمات السياسية حسب هواهم وحسب توجيهات الحسن.

والكل وفقا لذلك.

إنطلاقا من هذا الإطار العام فإن تاريخ الدساتير المغربية منذ 1962 هو تاريخ سياسي، تماما كما هو الشأن بالنسبة للإصلاح الحالي.

مع ذلك فقد ترك دستور 1962، رغم برلمان لا سلطة فعلية له، مجالا واسعا أمام تعبيرات الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، أما الأحزاب الأخرى فقد فصلت تفصيلا يستجيب لحاجيات الحسن والطبقات المغربية السائدة. غير أن حالة الإستثناء في 1965 ستضع حدا لهذه التجربة الخطيرة على الحكم المطلق.

ها هو الحسن يقدم على تلميع دستوره للمرة الرابعة. فمنذ بداية حكمه، قام بوضع أدوات ديكتاتوريته من خلال القانون الجنائي وإصلاح قانون المسطرة الجنائية لسنة 1962، وبالأخص وقتن الإرهاب البوليسي والحكم المطلق للجلادين على المجتمع.

ويتيمز مكره كأحد ديكتاتوري العالم الثالث، وخاصة باعتباره أحد الملوك الدمويين الذين لازالوا جاثنين على صدر عدد من البلدان العربية، بإخفاء إرهابه وديكتاتوريته بطلاء عصري، مستهدفا بذات الوقت توطيد حمايته من طرف أسباده الغربيين، وإحتواء النخب المغربية وأعيان التقليد الخزني العتيق.

ذلك كان نور الدستور الأول سنة 1962 والمعد بدعم من رجال القانون الفرنسيين الحريصين، هم أيضا، على حماية صديقنا الملك. لقد إنطلقوا من الدستور الفرنسي لسنة 1958 - بعد إدخال بعض التعديلات وتحويل الفصل 11 المتعلق برئيس الجمهورية إلى الفصل 11 المتعلق بالملكية، مستنئين بذلك قداسة شخص الملك - لإضفاء غطاء قانوني على ديكتاتوريته.

ومما لاشك فيه أن مقارنة بين الدستور الفرنسي لسنة 1958 وبين الدساتير المغربية منذ 1962 تسمح بإبراز ما هو مختلف، جوهريا، بين الدستور الرئاسي -الذي فصل على مقاس شخصية يقول لكن يظل مع ذلك ديمقراطيا بالنسبة لفرنسا- والدساتير الملكية ذات الطلاء الديمقراطي بالمغرب.

غير أنه لا ينبغي أن ننسى كذلك مكاسب قرون من التهميش التي تطلبها في فرنسا إرساء الديمقراطية في المجتمع المدني، من بينها، لكن كم هو أساسي، مكسب إستقلال

دستور الحسن
ص 2

بيان منظمة إلى الأمام
بمناسبة الذكرى 22
ص 4

حول الدستور والتهيش للإنتخابات
ص 8

معركة المرآ المغربية ستستمر حتماً
ص 10

الحركة الطلابية المغربية
الجزء الثاني والأخير
ص 11

أضواء على واقع مقاومة شعب
ص 14

استجواب مع فرائي بيطو
الجزء الثاني والأخير
ص 16

مديرة النشر

ماري-كريميتين أولاس

رئيس التحرير

أبراهام السرفاتي

عنوان المراسلة

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

الحساب البريدي

CCP 13025 17 K PARIS

الحسن

وحيث قرر الحسن إمكانية استئناف هذه التجربة سنة 1970 ثم 1972، وبعدما إغتال المهدي بنبركة، إعتنى بأن يكون البرلمان مزيجاً وسخاً من المنتخبين عن طريق الإقتراع العام، مع ذلك تحت الرقابة البوليسية، ومن الأعيان المعينين بالإقتراع غير المباشر أو من طرف المجالس المهنية (تصوّروا في قرصنا مزجاً من الجمعية العامة ومجلس الشيوخ والمجلس الإقتصادي والإجتماعي مشكلاً من أغلبية يمينية مضمونة للأبد!)

هذا الإجراء الأساسي ثابت في الدستور الجديد!

فلماذا الإصلاح الحالي الذي هو موضوع الإستفتاء المخزني ليوم 4 شتبر؟

إعتقد الحسن في الستينات أن باستطاعته الحكم بدون أحزاب المعارضة القانونية المنبثقة عن الحركة الوطنية، هذه الحركة التي أعادت لـ"السلطان" (فمصطلح "ملك" جاء فيما بعد) شرعيةً لوئنتها خيانات الملكية خلال هذا القرن حتى داخل البرجوازية المغربية. والواقع أنه سيحكم ضد هذه الأحزاب، ومن تم أيضاً ضد النخبة العصرية المرتبطة بها، وبالإرهاب ضد كل القوى الأكثر جذرية المتواجدة على يسار ماته الأحزاب. هذا ما سيؤدي لأزمة الملكية لسنوات 1973-1971.

فمن جانب هناك الإرهاب وتازمامارت ومن جانب آخر جزيرة السبعينات التي رمى بها الحسن لأحزاب المعارضة القانونية والمتمثلة في الصحراء، وسيستخلص دروساً من هاته الأزمة ليدخل في تطبيق سياسة الإستيعاب المنظم لـ"النخب" العصرية. وهكذا ستلتك من 1970 إلى 1975 أجور الأطر الجامعية التي تشكل أغلبية كوادر هذه الأحزاب وستحسن باستمرار الوضعية المادية للأساتذة الجامعيين

بالموازاة مع التعويضات السياسية والتسهيلات من كل نوع.

نضيف إلى هذا، أنه بسبب المديونية المفرطة والإندماج اللامحدود بقنوات التبعية للرأسمال الأوروبي الكبير، وخاصة الفرنسي، وأساساً بفضل تطور القطاع الغير مقنن في صناعة النسيج والجلود -معتقالات العالم الثالث الجديدة- فإن السياسة الإقتصادية ستفتح الباب أمام إغتناء التقنو-بيروقراطية التي لها كل المصلحة في ربط مصيرها بمصير البرجوازية الوكيلية الكبرى المغربية.

هكذا سيحكم الحسن من منتصف السبعينات حتى نهاية الثمانينات. وسوف لن يوقف الإرهاب الشعب المغربي على التمرد في ثلاث مناسبات: يونيو 1981، يناير 1984 وديجنبر 1990. فما انك يتقاّم اليوس والإضطهاد على إمتداد هذين العقدين. لكن الأمر لم يكن يتعلّق سوى برجال تحت وشاح الصمت!

فمنذ السنوات الأربع الأخيرة، ستلتحق بالجماهير الشعبية الطبقات الوسطى التي تروح أكثر فأكثر تحت عبء سياسة الإستيعاب الإقتصادي وتوجيهات صندوق النقد الدولي. ولم تبق مسألة الصحراء الغربية تمثل سراب السبعينات. فحتى شرائح هذه الطبقات الوسطى التي تستفيد إقتصادياً من النظام تتوق اليوم إلى نظام سياسي أقلّ قروسطية ويستجيب لتيار الحرية الذي ألهب العالم. كما أن صمود المعتقلين السياسيين وضغط الرأي العام الدولي سيجعلان من الإحتفاظ بالنظام المخزني شيئاً لا يطاق.

في هذا السياق تحصل عملية إغراء سنة 1992.

لكن الحسن لن يستطيع سوى التظاهر

بمنح قشرة من الديمقراطية. فكما صرح بذلك لجريدة "لو موند"، فإن الوزير الأول سيجول جولة أمام البرلمان ليقدم له برنامج -وهنا الجديد- الذي سيثير نقاشاً وتصويتاً. فالأمر يتعلق إذن بـ"جولة"، والديمقراطية الصنية، كما سماها مهرج البلاط المتعلق أحمد العلوي هي لعبة سيرك. فها له من سيرك هذا "التنصيب" المزعوم من طرف برلمان تحكم عليه مسبقاً تشكيلته الدستورية والإجراءات الإنتخابية التي ستتم تحت الرقابة العليا لجلادي الحسن بأن لا يتعدى كوته برلماناً ذليلاً! وكان هذا لا يكفيه: فإن التصويت ضد برنامج الوزير الأول الذي يؤدي به إلى الإستقالة يتم بموجب تصويت رقابة -بمعنى تصويت الأغلبية المطلقة للبرلمان ضد الوزير الأول وبرنامج- وليس تصويت ثقة الذي يتطلب أغلبية في البرلمان لصالح الوزير الأول. إنه حقاً لإبداع، لكن بالنسبة للديمقراطية.

والكل على هذه الشاكلة.

لقد أمل الحسن المصادقة على هذه المهزلة من طرف أحزاب المعارضة البرلمانية التي هو بحاجة إلى تزكيته أمام أنظار العالم، وخاصة لتسهيل مهمة صديقه الوقية الحكومة الفرنسية، المنبوذة شيئاً ما من طرف الرأي العام الفرنسي. كما اعتمد كثيراً من أجل ذلك على التيقنوقراطيين الموجودين في أجهزة هذه الأحزاب. لكن قوة المناضلين المرتبطين بالشعب كانت أقوى.

فها هو "الملك عازر". يبقى جلال تازمامارت.

أبراهام السرفاتي

بأريوس يوم 2 شتبر 1992

بيان

بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لمنظمة إلى الأمام المغربية

بأخطر الانفجارات نتيجة تفاحش غنى البعض وفقراء الآخرين كما وقع مؤخراً في لوس أنجلوس.

في هذا الإطار العام، إن وضعية العالم العربي صعبة بوجه خاص، وهذا يرجع من جهة إلى أن المصالح المتصارع حولها، في هذه المنطقة، أساسية بالنسبة للهيمنة الأمبريالية على العالم، وقد شهدنا ذلك أثناء حرب الخليج؛ ولكن يرجع ذلك أيضاً إلى أن الإيديولوجيات الثورية العربية كانت مطبوعة، إما بالنموذج السوفياتي وإما بالقومية العربية البرجوازية الصغيرة وكلتا هاتين المدرستين للتفكير - اللتين توافقت في بعض الأحيان - انهارت في نفس سنة 1991 هذه. وفي إطار التلف الناتج عن ذلك الانهيار بالنسبة لمعظم المتأثرين بتلك المدرستين، فبعضهم لا يرى المخرج إلا في التطرف الإسلامي، وآخرون في الانهزام أمام الرأسمالية العالمية والاكتفاء بإيجاد "سويات".

وهكذا، أصبحت وضعية الشعب الفلسطيني، رغم انتفاضته البطولية، صعبة أكثر من السابق. في هذا السياق، تقوم الأمبريالية والاتجاهات الصهيونية الأكثر حدقاً والمثلة اليوم من طرف رابين بوضع "كامب ديفيد" جديد في الشرق الأوسط. إن اتفاق "السلام" هذا لن يمنح للسكان الفلسطينيين بالصفة الغربية وبقطاع غزة إلا حكماً ذاتياً شكلياً، وذلك لئلا يكون هناك اعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في العودة إلى أرضه ودون أية ضمانات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية؛ هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتفاق يمكنه أن يدمج نظام حافظ الأسد في تسوية عامة تكرس بقاء الدولة الصهيونية. وقد سمح لهذا الأخير بالسيطرة على لبنان كمكافأة مسبقة لجره لهذا الاتفاق.

وعلى الصعيد المغربي، فإذا كانت ليبيا مستمرة في مقاومة الحصار الاقتصادي الجوي الذي أقرته ضدها الأمبريالية، فإن النظامين في الجزائر وتونس، نظراً لعجز الأول وانعدام الإرادة لدى الثاني، لا يستطيعان الجواب على انسداد الطرق الذي أدى إليه إخضاع بلديهما لشروط النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا، لا يمكن لهما مواجهة تصاعد التطرف الإسلامي إلا بالقوة والقمع الوحشي وخلق أي تطور ديمقراطي. وفي هذا الإطار، يتأكد الاتحاد المغربي كهيكل قارغ، خصوصاً وأن عرقلة نظام الحسن لاستفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، حرّ وتزيه، تمنع مسبقاً أي بناء لمغرب الشعوب، أخوي وموحد، كما تنقل عواقب هذه العرقلة كاهل الشعبين المغربي والصحراوي.

تميزت الأيام الأخيرة لشهر غشت 1991، مع انهيار ماكان متبقياً من الاشتراكية المُبقرطة في الاتحاد السوفياتي سابقاً، بانتصار الأمبريالية وإقامة النظام الدولي الجديد الذي أقره بوش أثناء حرب الخليج المدمرة للعراق.

إن الشعوب، سنة من بعد، تؤدي مقدماً ثمن النتائج المرة لهذا النظام الدولي الجديد.

ففي بلدان المركز الرأسمالي، إن نمو القوى المنتجة لازال يُترجم أكثر فأكثر بالبطالة، وتعرض المكاسب الاجتماعية لشعوب أوروبا الشرقية وروسيا للتقت والضياع من جراء القانون الوحشي للسوق الرأسمالي وبفعل تحطيم قطاعات بأكملها من صناعات هذه الشعوب. وفي يوغوسلافيا سابقاً، التي كانت مبنية على أساس الأخوة بين الشعوب التي كانت تكونها، استقر قانون الغاب، وخطراً من نفس النوع يهدد شعوب القوقاز. وفي أفغانستان، عرضت تمزقات الإسلاميين المتطرفين النظام الذي كان قد فرضه الاتحاد السوفياتي. ولا تزال شعوب العالم الثالث تؤدي ثمناً باهضاً عن خضوع بلدانها، عبر طبقاتها السائدة، للنظام الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، ورغم الاضطراب الإيديولوجي الذي استولى على الذين كانوا يثقون أكثر من اللازم في النموذج السوفياتي، تنتظم في العالم أنوية المقاومة خاصة من طرف أولئك الذين يستخرجون الدروس من التساؤلات المشروعة التي يطرحها انهيار هذا النموذج.

إن بلداناً من العالم الثالث ككفيتام وكوبا، التي كانت قد شرعت في بناء الاشتراكية انطلاقاً من ثورات شعبية، واتبعت النموذج السوفياتي، تبذل جهداً لتصحيح النتائج السلبية وهذا، بالنسبة لكوبا، بالرغم من التطويق الأمبريالي. أما الصين فهي لاتزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية. و لازال الثوريون بأمريكا الوسطى يواصلون، في ظروفهم الخاصة، كفاحاً صعباً. وتواصل شعوب افريقيا، خاصة في مدغشقر، نضالها من أجل الديمقراطية وضد دكتاتورية أنظمة عميلة للأمبريالية.

في أوروبا الغربية، المهّد التاريخي لأفكار التقدم والحرية والحركة العمالية، تساهم حركة قوى اليسار ضد أوروبا أرباب الأبنك ومن أجل أوروبا الشعوب في المخاض الصعب لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار، وذي تصور آخر للعلاقات مع الجنوب. زد على ذلك أنه، أمام الحرب الاقتصادية التي تتصاعد الآن بدون رحمة بين أقطاب الرأسمالية العالمية الثلاثة، اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، ليس هناك مخرج آخر أمام شعوب هذه البلدان الأوروبية إلا التخلص من الرأسمالية إن هي أرادت أن تضع حداً لانتشار البطالة ولجتمع حابل

وفي المغرب، يمكن اعتبار الاثنى عشر شهراً المنصرمة من تلك الفرص الضائعة لانتزاع الديمقراطية. فقبل اثنا عشر شهراً، كان نظام الحسن معزولاً على الصعيد العالمي وأبانت القوى الديمقراطية عن قوتها أثناء الإضراب العام في 14 دجنبر 1990 وبقوة أكبر أثناء مظاهرات فبراير 1991 تضامناً مع الشعب العراقي الشقيق ولناهضة إرسال الحسن لتجريدة من الجيش المغربي إلى العربية السعودية، تلك المظاهرات التي أظهرت فقدان نظام الحسن المخزني لشرعيته.

وقد اضطر الحسن في هذه الظروف أن يطلق سراح عدد من المعتقلين السياسيين المعروفين، بين غشت 1991 ويناير 1992، وخاصة ماتبقى من معتقلي مجموعة محاكمة الدار البيضاء لسنة 1977. واضطر فوق ذلك أن يضع حداً لمعسكر تازمامارت القروسطي ويطلق، في الشهر الموالية، سراح الذين بقوا على قيد الحياة بذلك المعسكر باستثناء غاني عاشور وأحمد الرئيس اللذين نُقلا إلى السجن المركزي بالقنيطرة. وفي خريف 1991، استرجعت حركة النضال الديمقراطي والاجتماعي زخمها.

فعلى صعيد النضال الاجتماعي، نظمت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالاشتراك مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عدة إضرابات قطاعية وبشكل دوري، مما يبين النضج الكبير لهذه المركزية النقابية لتهدى إضراب عام جديد على الصعيد الوطني كهدف أعلن عنه بكل وضوح منذ ذلك الحين. وتوطد تأثير وتأطير الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في المناجم وتم تثبيتها في السكك الحديدية، كما أن نقابات منضوية في الاتحاد المغربي للشغل أبانت هي الأخرى استعداد الطبقة العاملة للنضال خاصة عبر الإضرابات القطاعية للصناعة بالدار البيضاء والمحمدية.

وتميز النضال الديمقراطي طيلة هذه السنة بتحريك المنظمات المغربية لحقوق الإنسان مدعومة في ذلك من طرف منظمات عالمية ومن طرف حركة النضال الديمقراطي للهجرة المغربية بأروبا التي عرفت نهوضاً جديداً. وتجسد هذا بالخصوص في اليوم النضالي لـ 14 دجنبر 1991 الذي نظمه اللجنة الوطنية للتنسيق من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمختطفين وعودة المنفيين. واستمر المعتقلون السياسيون في نضالهم البطولي للدفاع عن حقوقهم وللمساهمة في النضال الديمقراطي للشعب. وهذا ما تبين بالخصوص في الإضراب عن الطعام الطويل النفس، لرفاقتنا في مجموعة 26 بالدار البيضاء، الذي انتهى بانتصارهم باسترجاع مكاسبهم وتثبيتها بعد نقلهم إلى سجن عكاشة.

وعرفت الحركة الطلابية، خلال خريف 1991، هجومات وحشية قامت بها ميليشيات، تدعى الإسلام، تحت حماية البوليس ضد الطلبة بجامعة فاس ووجدة والقنيطرة، نتج عنها 3 قتلى بوجدة وعدة إصابات خطيرة بفاس. وتعرض طلبة جامعة فاس خلال هذه السنة، لقمع وحشي نظراً لتميزهم بنضالهم التقدمي والديمقراطي، حيث حكم على عشرات منهم بأحكام قاسية كما تم إغلاق الحرم الجامعي. إلا أن الحركة الطلابية قاومت وبدأت تظهر استعدادات لتوفير الشروط الوحيدة لاستعادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة تقدمية لكل الطلبة المغاربة كما ظهر ذلك من خلال تضامن الشبيبة الإتحادية مع طلبة فاس. ولا يفوتنا أن نسجل إستمرار عوامل سلبية تعرقل هذا المسار. وقطعت الحركة الطلابية المغربية في أروبا، وبعد سنوات طوال من التشتت، خطوات أولية في اتجاه إعادة تشكيلها ووضع أسس مؤتمر فيدرالي مقبل ديمقراطي وموحد.

وتعتبر الانطلاقة التي بدأت تأخذها الحركات العميقة داخل المجتمع المدني من أهم التطورات التي عرفتها هذه السنة.

صحيح أنه لا يمكن أن نتجاهل دور الحركات الإسلامية في هذه التطورات. فاستغلالاً منهم لاضطراب عدة شرائح اجتماعية من الشعب، نتيجة الإطالة المرصية لنظام الحسن المخزني المطلق، واستعمالاً منهم للإمكانات المادية الهامة التي يتوفرون عليها، يقومون بتنظيم الشباب في الأحياء الشعبية للمدن المغربية وفي الثانويات وأكثر فأكثر في الجامعات. ولأنه تحركهم في ذلك الإيديولوجية الظلامية والرجعية بتأثير من العربية السعودية، فهم يشككون قوة قد تأتي بمفاجآت مرة لأولئك الذين يعتقدون - بالمغرب كما بفرنسا - أن بإمكانهم الإحتماء بحكم الحسن المطلق.

بالرغم من ذلك، هناك حركات أخرى، ولو أنها لا تزال في مرحلة أقل تقدماً، فهي تحبل بتطورات تقدمية جذرية، وبدأت تثبت نفسها بقوة أكثر من السابق. ويتعلق الأمر بحركة الثقافة الأمازيغية من جهة وبحركة النساء من جهة أخرى.

فيما يخص الحركة الأولى، إن أهم شيء هو أن القضية الأمازيغية أصبحت اليوم مرتبطة بالقضية الاجتماعية في البوادي. إن الوثائق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين (نشرته جريدة "المواطنة" في عددها الأول بتاريخ 15 يوليوز 1992) الذي صادقت عليه، في صيف 1991، ست جمعيات ثقافية مُمثلة للمناطق الرئيسية الناطقة باللغة الأمازيغية بالمغرب، لمُعبر عن هذا الوعي الذي، انطلاقاً منه، يمكن للقضية الأمازيغية أن تندمج في صيرورة الثورة المغربية التي تنتسب إليها موضوعياً كما أبرزتها وثائق منظمنا ويؤكد الصدى الهام لمواقفنا حول هذه القضية في بعض المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية وفي بعض أوساط الجالية المغربية المهاجرة بأروبا الغربية.

أما بخصوص القضية الثانية، فإن الخطوة التي قطعتها حركة النساء ليست أقل أهمية بالنسبة للمستقبل. فالمنظمات المناضلة المكوّنة لهذه الحركة شكلت مجلساً للتنسيق من أجل تغيير مبنية الأحوال الشخصية الرجعية والمكرّسة للامساواة بين المرأة والرجل وسيطرته عليها. إن هذا التطور جعل الحسن يرد بحدّة في خطابه يوم 20 غشت الجاري، زاعماً أنه الوحيد الذي يعود له الحق المطلق لحسم هذا المشكل في إطار صلاحياته كحامي للدين. إلا أن تطورات العالم المعاصر لا يمكن أن تقف عند أبواب المغرب، بل تجعل منها المناضلات المغربيات حافزاً آخراً للمشاركة في نضال الشعب ضد الحكم المخزني الفردي المطلق الذي يخنق البلاد مع حفاظهن على الاستقلال الضروري لنضالهن كحركة من أجل تحرير المرأة المغربية.

لهذا، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن القبول بتراجع النضالات العمالية الذي فرضته قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية عملياً، منذ أواخر أبريل 1992، على الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إن قيادات هذه الأحزاب، رغم الاتجاهات المناضلة المتواجدة في صفوف البعض منها، لم تستطع بعد أن تتخلص من الخضوع لسياسة الجزرة والعصى التي يحسن الحسن استعمالها منذ 31 سنة، هذا في الوقت الذي تغيرت فيه الشروط الداخلية والخارجية لغير صالحه.

إن الاندفاع النضالية داخل هذه القيادات، كانعكاس للطموحات الشعبية بما فيها طموحات جزء هام من الطبقات المتوسطة، من أجل وضع حد للنظام المخزني الفردي المطلق، عبّرت عن نفسها بشكل صارخ عبر تصريحات النوبيير الأموي الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في استجواباته مع جريدة "حرة المواطن" (التي تم منعها منذ ذلك الحين)

يوم 22 فبراير 1992 ومع صحيفة 'الباس' الاسبانية في شهر أبريل
لنفس السنة

ورد النظام في الحال بالقمع ، وحكم على النويير الأموي بالحبس
سنتين نافذة ، وبالتهديد باستعمال القوة إذا ما تشبعت الكنفدرالية
اليمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإستعراض في
الطريق الذي اختارناه لتنظيم مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء. وفي هذه
الأيام، تتراجع أحزاب المعارضة البرلمانية وتتحط إلى المطالبة بالتحكيم
الملكي بخصوص القانون الانتخابي، وقامت، في نفس الوقت، قيادتي
هاتين النقابيتين بإلغاء مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء .

غير أن الضغط النضالي في صفوف هذه الأحزاب حد من هذا
التراجع، حيث لم تقبل رسمياً، و إلى يومنا هذا، بالقانون الإنتخابي وإن
كانت تميل للتعاطي معه عملياً. كما ساهم في أن تتشكل الكتلة
الديمقراطية فيما بين هذه الأحزاب وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
لعبد الله إبراهيم على أساس ميثاق يطرح بوضوح ضرورة إصلاح
دستوري عميق، إلا أن هذه الكتلة بقيت وفاقاً على مستوى القمة، شكلياً
وهشاً.

إلا أن قيادتي المركزيتين النقابيتين، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
والاتحاد العام للشغالين، توقفنا منذ ذلك الحين عن التهيؤ للإضراب العام
وإن استمرتا في التصريح بتشبثهما به كهدف، مما أدى إلى تراجع
واضح في النضالات العمالية وإلى تسهيل الأمور أمام مناورات الحسن.
بحيث أن هذا الأخير صعد من غطرسته تجاه أحزاب المعارضة البرلمانية
ومن ابتزازه لها، فبتصريحه يوم 7 يوليو الأخير بالحفاظ على مبدأ التثاقف
الغير مباشر، ينفي مسبقاً إمكانية حصول المعارضة الحالية على الأغلبية
في البرلمان المقبل. ولكن، في ذات الآن يُلوح بإمكانية مشاركتها في حكومة
مقبلة، مما يشكل بالنسبة لها انتحاراً سياسياً يفري، مع ذلك، تقنوقراطي
هذه الأحزاب .

إن تذبذب هذه الأحزاب لم يساعد على تطور حملة التضامن العالمي
من أجل إطلاق سراح النويير الأموي، التي إنطلقت مع ذلك، لكنها لم
تتمكن من اكتساب القوة الضرورية أمام صمت هذا الزعيم النقابي. بل
على العكس من ذلك، شجّع هذا التذبذب دعم الحسن من طرف شرائح
الرأسمال الفرنسي المتشبثة بدوام العلاقات الاستعمارية الجديدة، والتي
يُعتبر الوزير الأول الجديد كريم العمراني ممثلها المخلص، و من طرف
الحكومة الفرنسية التي أبانت عن نفسها، في كل مكان ومنذ بداية هذه
السنة، كمدافع متحمس على نظام الحسن .

هذه هي الوضعية السياسية المغربية إلى حدود نهاية شهر غشت
1992 .

فيدون إصدار أحكام مسبقة حول التطورات التي يمكن أن تعرفها هذه
الوضعية في الأسابيع القادمة، يمكننا منذ الآن، استخراج الخلاصة التي
أبرزناها في بداية هذا التحليل والمتعلقة بتضييع القوى الديمقراطية
المغربية لفرصة هزم النظام المخزني المطلق، وفتح الطريق أمام تقدم هام
لنضال من أجل ديمقراطية حقيقية بالمغرب .

مع ذلك، هناك فروقات نوعية بالمقارنة مع فترات سابقة لسيادة
الحسن، حين استطاع هذا الأخير تجاوز أوضاع صعبة. وترجع هذه
الفروقات أساساً إلى النمو الذي تعرفه قوى ديمقراطية جذرية .

إن القوى الثورية و/أو الجذرية، اسخلاصاً منها للدروس من انسداد
الطرق لسنوات الستينات والسبعينات، تعلمت أن تدمج النضال السياسي
من أجل هدف مرحلي استراتيجياتها. وهذا صحيح بالنسبة للمناضلين
الذين وضعوا منذ نهاية السبعينات وطيلة الثمانينات، أسس 'حزب الطليعة'
الديمقراطي الاشتراكي . وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لمنظمتنا إلى الأمام
التي استطاعت منذ الثمانينات، رغم ظروف القمع القاسية، أن تتجاوز
تصورات السبعينات التي كانت تركز على نظرة مثالية للاستراتيجية
الثورية المغربية، لتتعلم دمج النضال الديمقراطي في مسلسل إنضاج
شروط الثورة .

وبهذا الصدد، وللجواب على سوء فهم ظهر هذه السنة في الأوساط
المناضلة المغربية، يجب أن نوضح أنه غير مطروح بالنسبة لمنظمتنا أن
تنظر لهذا النضال الديمقراطي كمرحلة نهائية على شكل ما كان يطرحه
المناشفة كأهداف الثورة الديمقراطية البرجوازية في روسيا القيصرية. إن
منظمتنا تبقى مخصصة لدروس لينين وللماركسية الحية، معتبرة أن الثورة
المغربية صيرورة متواصلة عبر مراحل متدمجة بعضها ببعض .

إن النضال الديمقراطي مهمة رئيسية في الفترة الراهنة . لكن، في
إطار هذا النضال الديمقراطي نفسه الذي يهدف إلى انتزاع اختراق
ديمقراطي، علينا أن نهيء شروط الفترة اللاحقة؛ ويبقى الهدف
الاستراتيجي بالنسبة لمنظمتنا، نظراً لأنه هو الحل السديد والمناسب
بالنسبة للجماهير الكادحة، هو تحطيم الدولة الملكية المغربية وإقامة، بواسطة
العنف الثوري المنظم للشعب، الجمهورية الديمقراطية والشعبية المرتكزة على
سلطة المجالس الشعبية .

إن هذين الاتجاهين يتعززان باتجاه ثالث الذي يؤسس أهدافه من أجل
انتزاع الديمقراطية بناءً على نموذج الثورة الفرنسية لسنة 1789. و
يتشكل هذا الاتجاه من مناضلين مخلصين وجريئين، ظلوا يواصلون كفاحهم
منذ ربيع 1991 رغم المنع المتواصل للصحف التي ينشرونها والتي تركز،
وعن حق، على مفهوم 'المواطنة' .

وإذا كان الاتجاه الأول يطور عمله حسب المفهوم الكلاسيكي للحزب
الثوري في الاشتراكية العلمية، عملاً يؤدي بالطبع إلى النضال في
المنظمات الجماهيرية، فإن الاتجاهين الآخرين يعملان انطلاقاً من تصورات
متفتحة للنضال الجماهيري التي لاتزال في طور المخاض في الممارسة
الملموسة لأوساط مناضلة مغربية . إن منظمتنا إلى الأمام بالخصوص تركز
مجهودها لكي تنظم الجماهير نفسها في الأحياء والمعامل والكلبيات، وفي
البوادي في مرحلة متقدمة .

إن هذه الاتجاهات الجذرية تركز اليوم جهودها على فضح أي إصلاح
دستوري ممنوح الذي لا يمكنه إلا أن يكون كاريكاتوراً للديمقراطية، وتُصرِّح
على أن الدستور يجب أن يُعدَّ مجلس تأسيسي منتخب ومبنيق من الشعب .
ويدعون إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري ليوم 4 شتبر، ويناهضون
كاريكاتور الانتخابات المعلن عن إجرائها في الخريف المقبل .

ويشارك في النضال من أجل هذه الأهداف، عدد من المناضلين
الديمقراطيين المخلصين، ينحدرون من قطاعات مختلفة للمجتمع المغربي ولا
يتتمون بالضرورة لهذا أو ذلك من الاتجاهات الثلاث، ولكنهم يساهمون في
التنظيم الذاتي للجماهير .

وينضاف إلى هذه الاتجاهات الجذرية المنظمة، أو في طور التنظيم
كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الثالث، اتجاه جذري في صفوف الاتحاد

الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يتبلور حول تصريح النوبير الأموي :
"الملك يسود ولا يحكم" و المتعلق بالديمقراطية في إطار الملكية البرلمانية .
إن هذا التصريح ، رغم غموضه بخصوص الملكية وبخصوص تعبير
" السيادة " ، فبطرحه لحكومة منبثقة من الشعب وليست معينة من طرف
الملك ، كان له الفضل في طرح ضرورة تصور مختلف تماما للسلطة
بالمغرب، في مقدمة الساحة السياسية المغربية وفي أوساط واسعة من الرأي
العام المغربي، معترضا بذلك عمليا على قبول أحزاب المعارضة البرلمانية
لنظام مخزني معدّل . لهذا السبب، وبمجرد الحكم على النوبير الأموي
بالحبس، تشكلت لجان تضم مجموع هذه الاتجاهات وفي عدة مدن مغربية
(الدار البيضاء، الرباط، أسفي، مكناس، الفقيه بن صالح ...) للمطالبة
بإطلاق سراحه .

ويتمت الاتجاه الجذري داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
ليشمل المناضلين المقربين لهذا الحزب داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
وأیضا وبصفة جلية داخل الشبيبة الاتحادية .

إن هذا الالتقاء النضالي لمختلف هذه الاتجاهات الجذرية هو الذي
أدى في اللحظة الراهنة الى الفشل الجزئي للحسن في عملية
"الإصلاح" الدستوري المزعوم. إن فضح هذه العملية، منذ 13 مارس لهذه
السنة، من طرف منظمتنا، و من خلال عدد من المواقف العلنية الصادرة من
هذه الاتجاهات مباشرة بعد خطاب 20 غشت، ساهم في جرّ أحزاب
المعارضة البرلمانية - باستثناء حزب التقدم والاشتراكية الذي أصبحت
قيادته، داخل هذه المعارضة، بمثابة حصان طروادة المخزن والرأسمالية
الاستعمارية الجديدة - إلى رفض تزكية هذه العملية، التي ستتوج ببيعة 4
شتبر، هذا بالرغم من الضغوطات الكبيرة التي مورست عليها. بل أكثر من
ذلك ، وجّه المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل نداءا للطبقة
العامة و الجماهير الشعبية لمقاطعة الاستفتاء الدستوري . وهكذا يبقى
الطريق مفتوحا لتقدم النضال الديمقراطي بالمغرب بصفة موحدة لمجموع
القوى الديمقراطية رغم ترددات وتناقضات البعض منها. كما أن النضالات
الحالية تبين مدى الدور الجسيم المطروح على القوى الجذرية أن تلعب في
تطوير هذا النضال، شريطة أن تحافظ على وضوح الهدف المركزي للمرحلة
الحالية ووضوح الوسائل النضالية من أجل انتزاع الانتصار .

وبهذا الخصوص، يجب أن يكون واضحا بأنه لا يمكن أن يكون هناك
تقدم حقيقي نحو الديمقراطية بالمغرب بدون تدمير الجهاز المخزني الذي
يحاصر البلاد والشعب ويخنقه بالإرهاب واستبدال هذا الجهاز بمجالس
منتخبة وبحكومة منبثقة من البرلمان ومسؤولة أمامه وأمامه فقط، وهذا
البرلمان هو نفسه منتخب كلية من الشعب؛ بدون إعادة البناء الكامل لهيئة
القضاء المنخورة بالرشوة وبالحضوع الأعمى للبوليس؛ بدون وضع حدّ
للتماق والانصياع المفروض والمخجل للملك من طرف كل الهيئات التي
تشكل؛ بدون وضع حدّ للتعسف الذي ينزل بكل ثقله على كل صحافة حرة؛
بدون إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين والمناضلين
النقابيين المسجونين؛ بدون الكشف عن مصير المختطفين بإطلاق سراح
الأحياء وتقديم الحساب على الأموات منهم؛ بدون العودة للامشروطة لكل
المغربيين؛ بدون محاسبة الجلادين على جرائمهم؛ و بدون كشف الحقيقة
على الواحد والتلاتين سنة من الاضطهاد والإرهاب التي فرضت على
الشعب المغربي .

وواضح أيضا أن هذا الهدف لا يمكن انتزاعه بدون نضال الشعب
وتنظيمه . من هنا أهمية الهدف المتمثل في دستور يُعده مجلس تأسيسي

منتخب ومنبثق من الشعب. هذا هو بالفعل الهدف المركزي للمرحلة الحالية .
لكن من الذي سيستدعي هذا المجلس التأسيسي وينظم إنتخابه؟
لا يمكن أن يكون المخزن ولا جهازه. من هنا ضرورة قيام القوى
الديمقراطية، وبالدرجة الأولى الاتجاهات الجذرية ضمنها، بتنظيم الشعب أو
تشجيعه لتنظيم نفسه بكل الأشكال المختلفة بصفة مستقلة عن السلطة
القائمة من أجل خلق شروط لانعقاد هذا المجلس انطلاقاً من هذه
التنظيمات ومن مجموع منظمات الشعب الجماهيرية المناضلة الحالية أو
التي ستتطور، وهذه التنظيمات كلها ستتسطح أن تفرض نفسها كـ **مؤتمر
الشعب التأسيسي** .

إن هذا الطريق ممكن، انطلاقاً من الشروط انحالية للنضال السياسي
بالمغرب، رغم أنه لا يزال صعبا ويتطلب الصبر والحزم . إنه لواضح أن هذا
الطريق لا يمكنه أن يؤدي الى الانتصار بدون نضال الجماهير الشعبية
والجماهير الكاسحة منها بالدرجة الأولى. من هنا، الدور المركزي الذي يمكن
أن تلعبه الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في هذا السلسل إذا ما استطاعت
أن تستقل بنضالها عن أجهزة الأحزاب السياسية؛ وهذا ما سيسمح لها
بالخصوص بأن تساهم بصفة حاسمة في بناء الوحدة النضالية للطبقة
العامة بما في ذلك مع القوى المناضلة المتواجدة في الاتحاد المغربي للشغل
ويعتبر دعم النضال بالمغرب من طرف القوى المناضلة في الهجرة وفي
الغربة ضرورة ملحة. ويجب أن يتصاعد ويتنظم. وعلى هذا المستوى هناك
تطورات تجري وتتخضض في مختلف بلدان أوروبا الغربية لتعزيز وتوحيد هذا
الدعم على أسس ديمقراطية .

إن هذا التنظيم ضروري أيضا للدفاع بفعالية أكبر على الشغالين
المهاجرين المغاربة في هذه البلدان وتخليصهم من ابتزازات القنصليات
المغربية العميلة لمستقلّهم وللسلطات القمعية بالبلدان المضيفة. وهذا صحيح
أيضاً بالنسبة للطلبة المغاربة بالخارج. وهكذا يمكن للرأي العام في هذه
البلدان أن يفهم أكثر مشاكل الهجرة المغربية ومشاكل الطلبة المغاربة
ويدعمهم جميعاً ضد الاتجاهات العنصرية والشوفينية بأوروبا الغربية وذلك
في نضال مشترك من أجل زرع أسس العلاقات الأخوية بين الشعوب على
ضفتي البحر الأبيض المتوسط. إن هذه المهمة جد حادة اليوم بإسبانيا
على الخصوص حيث يرمي، على شواطئها، الفقر الذي فرضه نظام
الحسن المخزني الفردي المطلق على الشعب، بالآلاف الشبان المغاربة إذا ما
استطاعوا البقاء على قيد الحياة عند عبورهم لمضيق جبل طارق .

وهكذا فإن النضال لحل مشاكل الهجرة المغربية بأوروبا والنضال من
أجل الديمقراطية بالمغرب ، نضالين مرتبطين بشكل وثيق .

لنناضل من أجل مقاطعة الاستفتاء الدستوري المخزني !

**لنناضل من أجل دستور ديمقراطي يُعده مجلس تأسيسي
منتخب ومنبثق من الشعب !**

**ننادي الجماهير الشعبية ومجموع المناضلين والقوى
الديمقراطية لتنظيم النضال من أجل فرض هذا المجلس عن
طريق مؤتمر الشعب التأسيسي .**

منظمة إلى الأمام المغربية

30 غشت 1992

حملة التسجيل في اللوائح الانتخابية

الغموض الذي يكتنف القانون المنظم لعملية تجديد اللوائح والذي يسمح بالتسجيل في مكان العمل أو السكن أو الإزيد.

أما التغطية الديموقراطية التي يمارسها المرشحون الرجعيون، بل وحتى "التقدميون" الذين "يتسوا من ياس الجماهير" فتتلخص في إعتبار الشعب غير واع بالديمقراطية، وأن عليه تعلمها، لذلك فعملية الضغط والإجبار التي يمارسونه إلى جانب السلطة على المواطنين عملية مشروعة. لكننا حين نسألهم هل الطبقة السياسية الحالية هي التي ستعلم الديمقراطية لهذا الشعب، وهل المعلم تتوفر فيه شروط التعليم، لا يجدون ما يجيبوا به سوى "أنتم عدميون".

إن الشعب المغربي قد رأى على أرض الواقع، مرة أخرى، الترجمة الفعلية للخطابات الرسمية حول الديمقراطية، من خلال عملية تجديد اللوائح الانتخابية.

إن أي ديمقراطي حقيقي لا يمكنه إلا أن يتساءل : هل إنطلاق هذه العملية (التسجيل في اللوائح الانتخابية) والشكل الذي تمت به، هو نهاية عملية شد الحبل بين القصر وأحزاب المعارضة البرلمانية، حول الإصلاحات السياسية؟

التسجيل في غياب اللجنة! وبالنسبة للمرشحين قبل الأوان من أصحاب الأموال، فقد تم تحريكهم بدورهم لأداء مقابل لكل من يقبل التسجيل في الدوائر التي يعتمرون الترشيح بها، ويتم شحنهم في سيارات إلى هذه المكاتب وتسجيلهم جماعيا (السيد العروي تاجر كبير في مادة الخشب، شوهد يوم الأحد 12 يوليوز 1992 وهو يسلم 50 درهما لكل من يقبل بالتسجيل في دائرته يدرب الفاسي بالدار البيضاء).

هذا في المدن، أما في البوادي، وهي المناطق المحررة للمخزن، فقد قادت السلطة العملية بشكل عنيف في بعض المناطق، ليس لأن المواطنين يقاطعون التسجيل كما في المدن، بل فقط لأن المخزن لازال يحافظ هناك على "الأصول" في التعامل، وذلك لمنع تسرب الكلام حول حقوق الإنسان الذي قلّس أصحاب المدن. بالإضافة إلى أن بعض الفئات من المواطنين تعرضوا للإنتزاز، فجميع أفراد قوات الجيش والقوات المساعدة أبلغوا رسميا بأن حصولهم على عطلتهم السنوية رهين بتسليمهم لبطائق إثبات تسجيل أفراد عائلاتهم في اللوائح الانتخابية. أما التسجيل في أكثر من مكتب واحد فأمر جاري به العمل، إذ يتم استقلال

إنطلقت العملية في شهر يوليوز وقد عملت السلطة كل ما في وسعها وزيادة على توفير أحسن الظروف لتسجيل المواطنين، خاصة في المدن الكبيرة، حيث يستقبل المواطنون بأدب واحترام مما أدهش الكثيرين، لأن المواطنين تعودوا على البطش والإهانة والإنتزاز كلما اقتربوا من إدارة ما. وقد وضعت صوتي الشاي في مكاتب التسجيل وكراسي لاستقبال الوافدين.

بعد مرور أسبوع على العملية، وبعد وقوف خبراء وزارة الداخلية والقصر على خطورة الوضعية بسبب قلة عدد المسجلين، تمت إعادة النظر في الأسلوب، وعادت وزارة الداخلية إلى عاداتها، وبدأ الضغط على أحزاب المعارضة من أجل المساهمة في الدعاية لهذا "الواجب الوطني"، وحركت أغليبتها من أجل تنشيط الدعاية وسط السكان، واستعملت لذلك الغرض وسائل الإعلام (التلفزة، الراديو) التي تسيطر عليها. أما اللجان المكلفة بتسجيل المواطنين فقد تم إخراجها من مكاتبها لتطوف في الأحياء، وتقف أمام كل باب ليخرج لها المقدم والشيخ سكان المنزل قصد تسجيلهم، بل إن باقي المقدمين والشيخ يطوفون في المقاهي والشوارع لتسجيل المواطنين وتسليمهم وصل

البيان: بوق آخر للنظام الملكي

الناية. أما بالنسبة لموقف المقاطعة فلا ندرى لماذا يزعج الأخوة في "البيان".

وكان من الأولى أن يطالب الأخوة في "البيان" من السلطة أن تفتح مجال التعبير في وسائل الإعلام العمومية، أمام المواطنين الذين يدعون إلى المقاطعة، وتناضل من أجل فرض حق هؤلاء في عقد تجمعات تدعوا من خلالها الشعب إلى مقاطعة هذه العملية.

لقد طالب الأخوة في "البيان" من السلطة خلال محاكمات نهاية السبعينات الشهيرة من المخزن أن ينزل أقصى العقوبات بالمغامرين واليساريين وو... وكنا نعتقد أن الفواجع التي أصابت حفدة ستالين في روسيا البيضاء سترشنا برحمتها، لكن هيهات، ونخشى أن ينطبق على بعض التقدميين المغاربة مثال «من شب على شيء شاب عليه» رغم أن الحكمة فيه تتناقض مع قواعد الديالكتيك المادي

على أيدي كل من ينحو منحى يضاد الديمقراطية أو يسعى إلى كل ما من شأنه أن يجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه». وإذا كان كلام السيد أحمد العلوي لا يستحق أن نرد عليه، ليس لأننا نرفض أو لاستطيع النقاش مع الرجعيين، بل فقط لأن السيد أحمد العلوي سفيه سياسي، ونحن لا نناقش السفهاء. وما يؤلنا حقا، هو تحريض الأخوة في "البيان" للسلطة على الشعب وعلى المناضلين الذين نشطوا في الدعاية لمقاطعة عملية التسجيل، وخاصة مناضلو اليسار الجديد وحزب الظليعة الديمقراطي الاشتراكي، ونسألهم من «يسعى حقا وفعلا إلى كل ما من شأنه أن يجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه»؟ أليس المخزن الذي يسد أذنيه ولا يريد سماع ما تقوله الأحزاب الديمقراطية، ويتاور باستمرار من أجل تمرير مخطط لا يستهدف منه إلا إضفاء شرعيته على النهب والإستبداد، هذه الشرعية التي اهتزت حتى لدى المواطن المنعدم التسييس، ولدى الفلاحين المهمشين في القرى

مع بداية الشوط الأول من ما يسمى بالإصلاحات السياسية في البلاد، بتجديد اللوائح الانتخابية، بدأ طور جديد من التنظير والدعاية في شكل إرهاب فكري مكثف، يتزعمه منظر الدولة صاحب الإفتتاحيات الشهيرة، والذي وصل به الأمر إلى حد اعتبار الإمتناع عن التسجيل في لوائح المخزن إخلال بالواجب الوطني ويستحق العقاب!! إلا أن الكثير والمستفز حقا، هو أن يلجأ بعض التقدميين في المعارضة الرسمية إلى تحريض الدولة ضد الشعب! وقد ورد في جريدة "البيان" عدد 416 يوم 27 يوليوز، بعد تذكرها بـ بعض الجمعيات اللامسؤولة التي تروج لإشاعات خطيرة، مفادها أن الأغلبية البرلمانية المقبلة ستكون من نفس طينة سابقتها، ولعل مثل هذا التهريج يسرب اليأس للجماهير، ويضر بالبلاد التي تمر الآن بظرف دقيق وخطير يتطلب الحذر والتبصر والإبتعاد عن التضليل والمغالطات والعدمية... "ندعو المسؤولين لتحمل كامل مسؤولياتهم للضرب

الكنفدرالية الديمقراطية للشغل تقاطع إستفتاء 4 شتبر

في بيان صادر عن مجلسها الوطني المجتمع يوم 29 غشت 1992 بالبيضاء، أعلنت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل عن "مقاطعتها للإستفتاء حول الدستور، وتجدد تنديدها الشديد للمحاكمة/المؤامرة المحاكاة ضدّ النوبيير الأموي، وتطالب بإطلاق سراحه الفوري وسراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المنفيين، كما تطالب بحلول فورية حقيقية للملف الإجماعي، وتحفظ لنفسها باتخاذ جميع الإجراءات النضالية بما فيها الإضراب العام؛ تطالب مرة أخرى بتشكيل لجنة تحقيق في الإغتناء للأمشروع"

وفي تحليلها للوضع السياسية تشير المركزية المناضلة إلى أنّ هذه المرحلة تشكل إستمرارا للنظام التعسفي الملازم للدولة المخزنية المتميزة بالانتهاكات اليومية للمبادئ الأولية لحقوق الإنسان وخنق الحريات الفردية والجماعية ومنع حرية الرأي والتعبير، والرجوع إلى إختلاق المحاكمات الصورية (...)

ويضيف البيان المذكور بأنّه "عوض أن تتم الإستجابة لمتطلبات هذه المرحلة بمراجعة ممارسات الماضي، طبقا لمواقف القوى الديمقراطية، تمّ وضع مشروع قانون معدّل للإستفتاء، يبقى بعيدا عن طموحات الجماهير الشعبية والطبقة العاملة..."

إنّ هذا المشروع (الدستور) يؤكد الطابع التعسفي المتميز بغياب فصل حقيقي للسلط واستقلالية السلطة القضائية وسيادة القانون كشرط لتشديد المجتمع المدني، وعصنة الدولة، وإعطاء المؤسسات إختصاصاتها ومهامها الحقيقية.

نداء

من أجل مقاطعة الإستفتاء حول الدستور المعدّل

في 4 شتبر 1992 سيتم الإستفتاء على مشروع الدستور المعدّل. يأتي هذا الإستفتاء في أجواء تنامي النضال من أجل تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يرتكز على سلطات تشريعية و تنفيذية وقضائية فعلية ومستقلة ويكون فيه الشعب مصدر كلّ السلط التي تخضع في ممارستها للمراقبة والمحاسبة الشعبية، كبدل للنظام المخزني الإستبدادي الذي يكرسه الدستور القائم.

وحيث أنّ المشروع المعروض للإستفتاء لم ينبع عن مجلس تأسيسي منتخب بل لم يكن حتى ثمرة نقاش سياسي وطني واسع وصريح وعلني وديمقراطي، وبقي ضمن صيغة الدستور المنوح بشكل إنفرادي، وحيث أنّه لم يراع المطامح الديمقراطية المشروعة لعموم الشعب ولكافة مكوناته، ومن ضمنها الكتلة الديمقراطية، بل إكتفى ببعض التعديلات الجزئية لم تغير من طبيعة الحكم المطلق،

وحيث أنّ الإعتقال والإختطاف السياسي وقمع حريات التعبير والحريات النقابية لا زالت سمات بارزة للوضع بالمغرب،

وحيث أنّ الضمانات الدنيا لنزاهة العمليات الإستفتائية منعدمة (تسلط وزارة الداخلية، فساد اللوائح الإنتخابية...) ممّا يفقد المشاركة في العمليات الإستفتائية شروط الفعلية والمصادقية،

إعتبارا لكل ما سبق وإطلاقا من تشبثنا بالديمقراطية ومناهضتنا للإستبداد الفردي، ندعو الشعب المغربي لمقاطعة الإستفتاء ونهيب بمناضليه وقواه الحية التعبئة الواسعة لهذا الغرض والإستمرار في النضال بكافة الأشكال المشروعة من أجل فرض أسس ديمقراطي حقيقي.

الرباط في 23 غشت 1992

أولى التوقيعات :

أمين عبد الحميد، عبد المومني فؤاد، زعزاع عبد الله، بنمالك الحبيب، الزاوي عمر، بنعيد السلام عبد الإله، تقناوت عبد الرحيم، آيت دابا أحمد، الشريف عبد الله، آيت بناصر أحمد، أفقيير علي، الدريدي م الطاهر، الوالي محمد، بولعيش محمد، السفيوي عبد الله، أيدزين أحمد، مراد الكوثري، الصعيب محمد، اليوسفي عبد الباقي، اليامي عبد السلام، شراد محمد

أخبار ونضالات من المهجر

إسبانيا

إنعقد إجتماع للديمقراطيين والمعارضين المغاربة بإسبانيا يومي 11 و 12 يوليو بسرقسطة وذلك في إطار الإجتماعات التهييبية الهادفة إلى "خلق حركة ديمقراطية مغربية بالمهجر لدعم نضالات الشعب المغربي والمساهمة بجانبه من أجل الديمقراطية وبناء دولة القانون والحريات العامة وذلك إلتزاما بروح لقاء ماستريخت"

ولقد ناقش هذا الإجتماع وثائق وقرارات لقاء ماستريخت كما ناقش وثائق وقرارات لقاءات فرنسا، وطرح برنامج عمل مؤكدا على ضرورة متابعة اللقاءات بين الديمقراطيين المغاربة بأوروبا. واقترح تاريخ 16/18 أكتوبر للقاء أوروبي بمدينة برشلونة بإسبانيا.

ملحوظة.

رغم حصول بعض سوء التفاهم، خلال هذا الإجتماع، فإننا نرجو أن يتم تجاوز كل الإشكالات الثانوية التي قد تحول دون التقدم في العمل الديمقراطي الوحدوي على المستوى الأوروبي.

ألمانيا

في بلاغ صادر بمدينة دوسلدورف بألمانيا وأعلن عن تشكيل لجنة التضامن مع الشعب المغربي بألمانيا.

حسب هذا البلاغ فقد انعقد إجتماع يوم 25 يوليو 1992 شارك فيه "عدد من المغاربة المغتربين، لاجئين، معارضين طلبة وعمال" وذلك "تماشيا مع الوضع الراهن الذي يمر منه الشعب المغربي والذي يتجلى في المزيد من الإعتقالات السياسية أخرى إعتقال الكاتب العام لـ كدش النوبيير الأموي وتردي الأوضاع الإجتماعية التي أدت إلى تقفير وتجويع أغلبية الشعب المغربي".

(...)

ويطرح البلاغ أنّ "من مهام هذه اللجنة التعريف بوضعية المعتقلين السياسيين والعمل على إطلاق سراحهم وفكّ الحصار الإعلامي المضروب عليهم والتضامن الفعلي المبدئي مع نضالات عائلاتهم".

معركة المرأة المغربية ستتستمر حتماً

يوماً بعد يوم تزداد الأزمة الاقتصادية في المغرب استحقاقاً بسبب الاختيارات اللاشعبية واللامرورية للنظام، و بسبب رهنه لمصير البلاد للدوائر المالية الكبرى التي أصبحت تتحكم في رقاب الجماهير، التي تؤدي فاتورة الأزمة من قوتها اليومي، من حقها في الشغل والتعليم والصحة والسكن اللائق والكرامة.

والمرأة كجزء من جماهير شعبنا، تعيش نفس الوضعية، لكن بأشكال أكثر بشاعة، فهي تعاني من قهر واضطهاد مزيج، فبالإضافة إلى معاناتها إلى جانب الجماهير الشعبية فإنها تعاني، و فقط كونها امرأة، من قهر يستمد جذوره من البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام. فالقوانين المغربية مجحفة في حق المرأة وخاصة مدونة الأحوال الشخصية التي تعتبرها قاصراً حيث تفرض عليها الوصاية والحجر، وهي بذلك تكرس دونيتها، و حتى القوانين التي في صالحها (ورغم علتها) فغالبا ما يتم خرقها. لكن في السنوات الأخيرة عرفت مساهمة المرأة في المجتمع المغربي تطورا ملموسا، وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فاليد العاملة النسائية مثلا أصبحت تشكل نسبة مهمة من البروليتاريا المغربية (أكثر من 50% في قطاع النسيج). و سجل حضور المرأة إلى جانب الرجل في الإطارات الجماهيرية الديمقراطية، النقابية منها والحقوقية والثقافية والسياسية، و إن كان هذا الحضور لازال ضعيفا و لم يرق بعد إلى مستوى الحيف الممارس عليها.

بسبب هذا التطور، و بسبب الهجوم الذي بدأت تشنه على المرأة قوى التحالف الرجعي: المخزن والظلاميون. هذه القوى التي بدأت تهدد بالإجهاز على المكتسبات (الهزيلة أصلا) التي راكمتها المرأة بفضل نضالات مريرة خاضتها إلى جانب القوى التقدمية بالبلاد، كحقها في الشغل مثلا. فالمسؤولون يريدون سلبها هذا الحق باعتبارها كيش فداء يجب منعها من العمل لحل مشكل البطالة الذي أدت إليه سياسة النظام وهذا ما عبر عنه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في رمضان 1990، والظلاميون ينادون بعودة المرأة للبيت لأنها بالنسبة إليهم رمز لعنة وهي سبب كل الأمراض المنقضية في المجتمع. وكذلك إخضاعها في إطار مشروع لإضطهاد المجتمع ككل.

بسبب كل ذلك كان لابد للمعركة التي تخوضها المرأة (والتي ليست وليدة السنوات الأخيرة فقط) أن تعرف فقرة نوعية، فبالإضافة إلى الإطارات النسائية في الأحزاب الوطنية ولجان المرأة في النقابات ولجان المرأة في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ونتيجة وجود طاقات نسائية مستقلة تريد المساهمة في تحرير المرأة وانعاقها من كل القيود التي تكبلها في ظل النظام القائم، ونظرا لغياب إطار نسائي مستقل فقد تأسست

جمعتان نسائيتان مستقلتان بالمغرب خلال هذه السنة:

- الجمعية المغربية لحقوق النساء، وهي تهدف للدفاع عن حقوق المرأة والنضال للضغط من أجل المصادقة وبدون تحفظ على المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة وتطبيقها على أرض الواقع.

- الجمعية المغربية للنساء التقدميات، وهي جمعية جماهيرية ديمقراطية تقدمية مستقلة تهدف للمساهمة إلى جانب كل الإطارات والفعاليات النسائية للرفع من مستوى الوعي لدى المرأة ودفعها للإخراط وبشكل فعال للنضال على الواجهتين الواجهة الخصوصية للدفاع عن حقوقها وكرامتها وإلى جانب الجماهير من أجل تحرير المجتمع.

ورغم الاختلاف في تصورات كل إطار من هذه الإطارات حول حل المسألة النسائية، فإنها تلتقي في إرادتها رفع القيد التي تكبل به القوانين المغربية المرأة، وخاصة مدونة الأحوال الشخصية. وهذا ما ساعد على تشكيل مجلس التنسيق الوطني من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن حقوق المرأة، وهو يضم عضوات من الإطارات النسائية التالية:

- إتحاد العمل النسائي
- نساء حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (لجان المرأة)
- الإتحاد المغربي للشغل (لجان المرأة العاملة)
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الجمعية المغربية للنساء التقدميات
- الجمعية المغربية لحقوق النساء
- نساء حزب التقدم والإشتراكية
- بالإضافة إلى فعاليات مستقلة.

ومن أولى المهام التي سطرتها مكوثات المجلس، العمل على تغيير مدونة الأحوال الشخصية باعتبارها لم تعد تتماشى مع روح العصر ومع الدور الذي أصبحت تلعبه المرأة داخل المجتمع المغربي. لكن هذه المعركة التي تخوضها المرأة المغربية لم تلق المساندة اللائقة من طرف القوى التقدمية، فمساندتها كانت جد خجولة حيث إنحصرت في الإعلان بشكل مقتضب، عن تشكل المجلس. ولم ترق إلى مستوى الهجمة الشرسة التي شنتها قوى الظلام ضد نساء هذه الحركة حيث لم تكفب بنعتهن بالإلحاد والزندقة بل أصدرت ضدهن وبإسم الجهاد فتوى بالقتل باعتبارهن مرتدات عن الإسلام. كما رفع بعض العلماء المغاربة مذكرة إلى الوزير الأول يطالبونه بمتابعة النساء المسؤولات عن عريضة المطالبة بتغيير المدونة، وإعتبروا هذه المعركة أخطر على المجتمع المغربي من الظهير البربري لأنها تريد إخراج المجتمع كله عن الإسلام، في حين أن الظهير البربري كان يهدف إلى إخراج نصف المجتمع فقط!

وباستثناء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ومجلس التنسيق الوطني اللذين أصدرتا بيانين للرد على أصحاب الفتوى، فلم يتحمل أي إطار ديمقراطي آخر عناء الرد عليهم.

أما فيما يخص الأحزاب الوطنية فإن حزبي الإتحاد الاشتراكي والإستقلال قاطعا المجلس نظرا لسيطرة منطلق الأوليات لديهما، وتحدد الأولوية حاليا بالنسبة لهما في تهييء الإنتخابات! بل أكثر من ذلك فإن أبو بكر القادري أحد مسؤولي حزب الإستقلال ذهب إلى حد نعت النساء المطالبات بتغيير المدونة بأقبح الألفاظ.

ورغم الدور الذي تلعبه مناضلات إتحاد العمل النسائي من أجل تغيير المدونة، فيبدو أن منظمة العمل غير راضية تماما على تأجج هذه المعركة خاصة في الظروف الحالية. فقد صرح الطالب، أحد مسؤوليها، خلال ندوة تحت عنوان "لماذا تغيير مدونة الأحوال الشخصية؟" أنه يجب تأجيل معركة المرأة لأن هناك أولويات وهي مسألة الديمقراطية وإنتخاب أجهزة ذات مصداقية!!

لذا فالواضح أن هذه الأحزاب تستغل الإطارات النسائية داخلها فقط للإستقطاب للحزب، ومن أجل إستغلال أصوات النساء للتسابق على كراسي البرلمان. أما بالنسبة للنظام، فبالإضافة إلى القمع، دشن سياسة جديدة لإيقاف أي حركة جماهيرية وجرها إلى قوالب أجهزته الفاقدة لكل مصداقية، حيث خلق المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لتميع النضال المتنامي في المغرب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما خلق مجلس الشباب والمستقبل لضرب حركة العاطلين بالمغرب ويحاول الآن عرقلة المد الذي تعرفه المعركة النسائية. وقد خصص الحسن جزءا هاما من خطاب 20 غشت لمخاطبة المرأة وأمرها بترك موضوع تغيير المدونة بعيدا عن حملة الإستفتاء والإنتخابات.

وخطابه لا يخلو من تهديد ويهدف إلى إرهاب النساء وإحتواء نضلاتهن وتحريفها، حيث طلب منهن مكاتبته. ومن يدري فربما قد يطن عن تشكيل مجلس للنساء يسند رئاسته لإحدى الأميرات كما أسند رئاسة المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لأحد جلادي الشعب المغربي. إن النظام يريد عزل نضالات المرأة المغربية عن نضالات الجماهير الشعبية، لذا فالمطلوب الآن من كل الإطارات النسائية بالبلاد هو العمل على خلق حركة نسائية جماهيرية تستنهض النساء من أجل الدفاع عن حقوقهن، والإخراط الفعال في نضالات الشعب المغربي من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يسوده دستور ينبثق من الشعب ويقر بمساواة المرأة والرجل على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، و القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

سعيدة خليفة
شتبر 1992

الحركة الطلابية المغربية

تاريخ حافل بالنضال والتضحية

توصّلت المجلّة بهذه الواجهة نظراً، ننشرها لتقديرنا لما يمكن أن تساهم به، في ظلّ التطوّرات التي تعرفها الحركة الطلابية، في التعريف بتاريخ إ.و.ط.م. ننشر هنا الجزء الثاني والأخير من هذه المساهمة.

5 - مرحلة الحظر العملي والنضال من أجل الحفاظ على إ.و.ط.م (1981 / 1990):

لقد مرّت الحركة الطلابية منذ سنة 1981 إلى الآن بظروف دقيقة وصعبة، جعلت منها مرحلة من أخطر المراحل التي قطعها الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في مسيرته النضالية، حيث عرفت الحركة الطلابية فراغاً تنظيمياً تلاشت معه كلّ الهياكل التنظيمية النحبة مع مرور الوقت بسبب عوامل ذاتية مرتبطة بفشل المؤتمر 17، وعوامل موضوعية تجسدت في الحملات القمعية التي لازمت مناضلي إ.و.ط.م، وبشكل متواصل على طول هذه المرحلة، سقط على إثرها العديد من الشهداء - شهداء ووجدة في دجنبر 1982، والشهيدين بلهاري مصطفى، ومولاي بوكري الدريدي سنة 1984، وشهداء جامعة فاس - الأجراري محمد عادل وخليفة زبيدة وسعاد السعيد في يناير 1988، والشهيد أحمد أوزكار في شهر فبراير 1990 بكلية العلوم بمرآكش.

ولقد كان القرف السياسي حاسماً في هذا التراجع الذي عرفتته الحركة الطلابية مرتبطة في ذلك بالحركة الجماهيرية التي عرفت هي الأخرى إنحساراً وتردياً كبيراً تداخلت في تحديده عوامل متعددة ومختلفة.

وإذا كانت سنة 1981 وانتفاضة البيضاء المجدبة، إجابة صارخة على الإجماع الوطني والسلم الإجتماعي، تبحّرت معها أرواح ومزاعم القوى الإصلاحية وكشفت تخاذلها أمام نضالات الجماهير الشعبية، فالانتفاضة سوف تُشكّل إنطلاق مرحلة جديدة، اتّسمت بهجمة شاملة على مكاسب الشعب المغربي، وبحملات قمعية استهدفت كلّ المنظمات الجماهيرية، كمدخل للإتصياح التام للدوائر الإمبريالية المالية.

ولقد عرفت أوضاع الجماهير المغربية التدهور وتمتدّد ذلك بعد تشديد السياسة التقشفية منذ صيف 1983، وهو ما شكّل عاملاً مباشراً للانتفاضة الشعبية في يناير 1984

وكانت أولى حلقات الإصلاح التخريبي هي بؤكسة الجامعة، بزرع جهاز الأوكس القمعي داخل الكليات سنة 1981، لمتق العمل النقابي وقمع أي تحرك نضالي، باعتقال مناضلي إوظم والإعتداء على الطلبة بالسلاح الأبيض والسلاسل، وإشاعة جوّ الرعب والإرهاب داخل الجامعة المغربية.

إنّ هذا الوضع جعل الحركة الطلابية تضاعف على رأس مطالبها الدفاع عن حرمة الجامعة وتكثيف تعيبتها للنضال من أجل طرد الأوكس من الحرم الجامعي، وإعادة هيكلية إوظم على مستوى الأجهزة التحتية وعقد ندوة الأطر لإنجاح المؤتمر الاستثنائي.

وفي هذا الإطار إتعد مجلس التنسيق الوطني تحت إشراف قيادة إوظم بتاريخ 28/11/1981 لتدارس أوضاع الحركة الطلابية على ضوء المتغيرات التي عرفتتها الجامعة المغربية، وأعلن عن إضراب عام وطني لمدة 24 ساعة بتاريخ 3 دجنبر 1981.

غير أنّ النظام إستغلّ التشردم الذي تعرفه الحركة الطلابية وإنسحاب النهج البيروقراطي من القطاع الطلابي والإضراب العام ليشتنّ هجوماً قمعياً شاملاً على إوظم، فأعتقل ماتين من أعضاء اللجنة التنفيذية، والعديد من مسؤولي ومناضلي إوظم على الصعيد الوطني، فأقيمت عدّة محاكمات في مختلف المدن الجامعية، وجرّم العمل النقابي داخل الجامعة، ومنع المناضلون من لوج الكليات، واتخذت إجراءات قمعية وودعية للقضاء النهائي على التواجد النضالي ل إوظم... وقد بلغ هذا الهجوم ذروته في الحملة القمعية التي تعرّضت لها جامعة محمد الأرك بوجدة في دجنبر 1982 على إثر الإضرابات التي عرفتتها، حيث داهمت قوات القمع المحي الجامعي ليلا بشكل هجمي، مخلّقة العديد من القتلى والجرحى والمعتقلين، وأغلقت الجامعة أسبوعاً قبل عطلة نهاية السنة. نفس الهجوم عرفتته كلية الآداب بالرباط، وكلية الحقوق بالبيضاء، وجامعة محمد بن عبد الله بفاس. كما زاد من تعقيد هذه الوضعية فشل معركة مقاطعة الإمتحانات سنة 1983 والتي جاءت للردّ على تطبيق

والتي إنطلقت من مدينة مراكش لتتعدّد إلى باقي المدن في الشمال، وجابهها النظام بالهدد والنار مخلّقا آلاف القتلى والجرحى والمعتقلين.

إستطاع النظام بفضل إستيعابه للشرائح المثقلة من الطبقات المتوسطة بناء أجهزة متعددة هدفها تأطير الجماهير وتزييف وعيها، حيث شهدت هذه المرحلة تشكيل أحزاب وإصدار صحف رجعية وجمعيات مختلفة (منها الإقليمية والثقافية) تدّين الولاء للنظام، فضلاً عن تضخّم الأجهزة القمعية. وقد سهّل إجماع الأحزاب حول النظام مهمته في إحكام قبضته على الجماهير الشعبية وتصفيدته لإضطهاد المناضلين ونهب عرق الكادحين. ويستجيب هذا الطابع القمعي أيضاً إلى حاجة الطبقات السائدة المراهنة على تطوير الصادرات، وتوفير شروط الإستغلال لليد العاملة في الضياعات والمعامل. إنّ الكتلة الطبقية السائدة لم ترتكز من حيث قاعدتها المادية إلى تحوّل نوعي في البنية الإنتاجية للبلاد بقدر ما إستندت إلى قاعدة إقتصادية هشّة تميّز بظاهرها الشعبي، وأصبح النموّ المشوّء مرتبطاً إلى حدّ كبير بتضخّم أجهزة الدولة والقطاع الشبه عمومي، وتمّ تمويل ذلك باللجوء إلى القروض الخارجية واستجداء إعانات الدوّل النفطية الخليجية، وتشجيع كلّ ما من شأنه جلب العملة الصعبة من عهارة وتجارة المخدرات، وإعطاء الإمبريالية قواعد عسكرية وفتح الأبواب أكثر للشركات الإمبريالية. ووصلت سياسة النظام إلى المأزق إذ بلغت المديونية 22 مليار دولار.

في ظلّ هذه الأوضاع ستعرف الحركة الجماهيرية تراجعاً ملموساً، لم تنلث منه الحركة الطلابية بإعتبارها مكوناً من مكونات هذه الحركة. حيث تعرّضت مكاسب الشعب المغربي للإجهاز على جميع الأصعدة.

على المستوى الطلابي خلف فشل المؤتمر 17 وضعاً ذاتياً متردياً، تميّز بالفراغ التنظيمي والتشتت. ولقد إستغلّ النظام هذا الوضع للهجوم على الحركة الطلابية لإجتثاثها وتهيئة الظروف لتطبيق الإصلاح التخريبي مدعوماً بتصانيع المؤسسات الإمبريالية المالية.

لكن الممارك المحدودة التي خاضتها الحركة الطلابية، في ظل التشتت التنظيمي وغياب قيادة مُوجهة للنضالات، لم ترق إلى مستوى التصدي الفعلي والشامل لهذا المخطط التصفوي. واكتفت الحركة الطلابية بردود فعل انفعالية، الشيء الذي مكّن النظام من فرض إصلاحه التخريري، وإجهازه على المكاسب التي حققها إوطم في مسيرته النضالية، وقلص المنحة بنسبة 50٪ بالنسبة للطلبة القاطنين في نسس المدينة الجامعية، وحذف المنحة الإحتياطية في حالة الرُسوب، وتطبيق البند السادس من الإصلاح التخريري المتعلق بالطرده وكذلك البندين 13 و21، وحذف الدورة الثانية من الإمتحانات الشفوية... وفي ظلّ هذه الأجراء، تمّت عسكرة المدرسة المحدية للمهندسين سنة 1982.

ولم يكتف النظام بحلته القمعية، بل سارع إلى خلق بدائل وهمية ل إوطم، من خلال بعض الأحزاب الرجعية الموالية له، حيث عرف صيف 1982 فبركة منطة طلابية تحت إسم "الإتحاد الوطني للطلبة الديمقراطيّين" تابعة للحزب الوطني الديمقراطي، انتهت بانتهاء مهرجاناتها الذي سُمّي مؤتمراً. كما عمد النظام إلى تنصيب تماعضيات إدارية، واجهتها الجماهير الطلابية بالرفض، مؤكّدة تشبّتها بمنظمتها الوحيدة والشرعية إوطم.

أمام سقوط رهانات النظام على البدائل الوهمية، عمد إلى إنشاء كليات جديدة مشتتة، تفتقد إلى أدنى المقومات المادية والتربوية للمؤسسات الجامعية، بهدف عزل قلععات إوطم وحصرها في الجامعات التقليدية، وللحيلولة دون تأطير الطلبة الجدد داخل إوطم.

ولقد فاقم من هذه الوضعية الوضع الذاتي المتفكك للحركة الطلابية، التي ظلّت نضالاتها محدودة وغير قادرة على صدّ الهجمة القمعية، واكتفت ببعض النضالات المطلية المحدودة والمتفرقة على صعيد المؤسسات الجامعية.

ولئن كان الطلبة القاعديون قد لعبوا أدواراً طلابية في هذه المرحلة العصبية من تاريخ الحركة الطلابية، وتحملوا مسؤولياتهم الكاملة في الدفاع عن إوطم عندما إنسحبت بعض الفصائل من الساحة النضالية، وتحملوا أعباء هذه المرحلة على إمتداد عقد الثمانينات بقمعها الأسود والدموي، فإنّ الصراعات التي إختزلتها والإنتقسامات التي طالتهم، مع ما وافقها من صراعات تدبيرية سوف تزيد من تعطيل فعالية الحركة الطلابية، وعمّت الشرخ في صفوفها. وكان تأثير هذه الخلافات والصراعات قويا على نضالية القطاع الطلابي، بحكم أنّ القاعديين ظلّوا الفصيل الذي بقي صامدا في الساحة الطلابية ومخلصا لها. إوطم، بالرغم من الحملات القمعية التي إستهدفتها طيلة هذه المرحلة.

إستمرّت الحركة الطلابية على هذه الوضعية المتردية إلى حدود سنة 1987، حيث ستعرف بعض النهوض الجماهيري، بعد أن تفاقمت وضعية القطاع الطلابي،

بتعمّق الأزمة، وأضحت الجامعة المغربية تخرج الآلاف من حاملي الشهادات الجامعية العليا إلى الشارع، وطرده المئات من الطلبة. ولعبت جامعة محمد بن عبد الله بفاس دورا رياديا في إستنهاض الحركة الطلابية، حيث ظلّت في فترة الحظر قليلاً نابضا للإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ولقد أعادت الحركة الطلابية في هذه الفترة ربط نضالها الوطني بنضالات الشعوب العربية على المستوى القومي، واتخذت مواقف متميزة في نصرة قضايا الشعوب العربية، حيث عرفت الجامعة تظاهرات عارمة للتنديد بالغارة الإمبريالية الأمريكية على ليبيا في أبريل 1986، تعرّضت على إثرها الحركة الطلابية إلى حملة إعتقالات واسعة في الرباط وفاس ووجدة. كما ظلّت إوطم ودية للقضية الفلسطينية كقضية وطنية، حيث نظمت تظاهرات مساندة للإنتفاضة الفلسطينية المجيدة تدخلت على إثرها قوات القمع في جامعة فاس مستخدمة الرصاص سقط على إثره الشهداء. الأجراري محمد عادل، وخليفة زبيدة وسعاد السعيد، إضافة إلى العديد من الجرحى والمعتقلين.

غير أنّ الضربات القمعية التي وُجّهت إلى الحركة الطلابية لم تحد من تنامي التحركات النضالية، بل زادت من توسعها وشموليتها، وعمّت مختلف المؤسسات الجامعية، وإرتكزت على ملفات مطلية حيوية مرتبطة بمشاكل مادية ملموسة وعلى رأسها إرجاع كافة المطرودين ومجعيد الأواكس في أفق إجلائه من الحرم الجامعي.

ولقد وافق هذا التحرك النضالي، عملية تعبوية شاملة وسط الجماهير الطلابية، التي التفت حول إوطم، وأبدت إستعدادها للنضال من أجل مطالبها، وتوجّ هذا المسلسل النضالي بمعركة مقاطعة الإمتحانات في سنة 1989. هذا القرار الذي ساهمت في بلورته الجماهير الطلابية عبر تجمعاتها (فاس، وجدة، مكناس، القنيطرة، تطوان).

إنّ توسّع هذه الحركة على الصعيد الوطني، والزمخ الجماهيري الذي استقطبته داخل الجامعة المغربية، قد جرّت النهج البيروقراطي إلى مسلسل النضال، وعودة نشاطه من جديد في الجامعة وتنبه للممارك النضالية التي فرضتها الجماهير الطلابية في الساحة. غير أنّ عدم توفر الشرط الذاتي، وغياب قيادة مركزية تُوجّد وتوجّه نضالات الحركة الطلابية على الصعيد الوطني، وغياب الدعم السياسي لهذه الحركة بحكم طبيعتها السياسية، والقمع المسلط على الجماهير الطلابية قبيل وأثناء المعركة، والحملة السياسية المفرضة للنظام، وللأحزاب السياسية الرجعية والإصلاحية وعلى رأسها حزب التقدم والإشتراكية، سوف تفشل معركة مقاطعة الإمتحانات، وستتعرّض معها الحركة الطلابية إلى حملة قمعية مسعورة، انتهت بعدة محاكات صورية في مختلف المدن الجامعية.

لكن أهمّ ما استخلصته الحركة الطلابية من فشل معركة المقاطعة هو الإدراك الواعي والمسؤول للمسألة التنظيمية

وحيرتها في العمل النضالي، لذلك ستكرّس معاركها النضالية في الموسم الجامعي 1990 لتحركات نضالية واسعة وطويلة النفس على الصعيد الوطني، تحت شعار واحد هو. النضال من أجل رفع الحظر العملي على الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، وإعادة هيكلة المنظمة الطلابية في أفق عقد المؤتمر الإستثنائي، للخروج من التشتت التنظيمي الذي إستفاد منه النظام في تمرير مخططه التصفوي وصهر النضالات الطلابية في بوتقة النضال الوحدوي والموحد، كخطوة حاسمة على إستعادة شرعية النضال النقابي داخل الجامعة، والعمل على إحباط الإصلاح الجامعي التخريري.

ولعل أهم المكاسب التي استطاعت الحركة الطلابية بتحقيقها في الفترة الأخيرة، هو وضع اللبئات الأساسية لهيكلة ا.و.ط.م، وتأسيس أجهزة تحتية، عملت خلال الموسم الجامعي لسنة 1990، على تأطير وتعبئة الحركة الطلابية، وقيادة الممارك النضالية في مختلف الكليات، وصياغة الملفات المطلية بشكل جماهيري، والتعريف بتاريخ ا.و.ط.م، وتنشيط الجو الثقافي، وبعث التقاليد النضالية للحركة الطلابية. إن هذا المكسب النضالي، أعطى ديناميكية ونفسا جديدين للحركة الطلابية، لم يسبق أن عرفت مثلهما خلال عقد الثمانينات، وتعتبر إعادة الهيكلة على المستوى التحتي خطوة حاسمة، ومدخلا أساسيا لإعادة لحم صفوف الحركة الطلابية، ورفع الحظر العملي على ا.و.ط.م.

غير أنّ هذا النهوض الطلابي التوعوي والمتميز في هذه الفترة، دفع بالنظام إظافة إلى أساليبه القمعية بمحاولة تفجير الحركة الطلابية من داخلها، بعد فشله الدرع في القضاء عليها بأساليبه الكلاسيكية. وفي هذا الإطار سيدفع النظام بالعناصر الظلامية الرجعية الى عرقلة النضالات الطلابية وممارسة العنف والإرهاب في حق الجماهير الطلابية، ونسف التجمعات، والعمل على إفسال الممارك النضالية باسم الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وقد عمدت العناصر الظلامية الرجعية بدعم من النظام، الى ارتكاب مجازر دموية في حق الجماهير الطلابية وطلاتها المناضلة، مستخدمة السلاسل والسكاكين، ومجندة في ذلك عناصر مشبوهة لا علاقة لها بالقطاع الطلابي (...). والتي أصبح تواطؤها مكشوفاً مع النظام. هذا الأخير الذي أصبح يعمل على تقويتها في الساحة الطلابية للقضاء على الحركة الطلابية (...).

إن بروز ظاهرة العناصر الظلامية، وممارستها التخريبية والإجرامية في حق الحركة الطلابية، وتواطؤها المكشوف مع النظام، وعرقلة النشاط النضالي داخل الجامعة، يستدعي من مكونات ا.و.ط.م تحديد مواقفها بشكل واضح، ومواجهة هذا المد الرجعي المتآمر على الحركة الطلابية ومحاصرته في الساحة الطلابية.

إن المراحل المتقدمة التي قطعتها الحركة الطلابية في الآونة الأخيرة، من خلال إعادة هيكلة إوطم يخلق لجان تنفيذية

سبب الحركة الطلابية في عتبة مرحلة جديدة من نضالها المرير، وأمام تحديات ليست بيسيرة، تتطلب منها الإدراك والرعي العميق بمتطلبات المرحلة، وتحديد الآفاق النضالية للحركة الطلابية بما يخدم مراميها الآتية والبعيدة، وما يسهم في إعادة الدور النضالي المشرق الذي لعبه أوظم في النضال السياسي الذي يخوضه الشعب المغربي، والموقع المتميز الذي كان يحتله في الحركة الجماهيرية، ولن يتم ذلك إلا من خلال إعادة النظر في مختلف الضوابط التي حكمت العلائق بين مختلف مكونات الحركة الطلابية، وبيت ما هو إيجابي في تاريخ الحركة الطلابية، مع خلق وإبداع ضوابط وأسس جديدة على قاعدة المبادئ الأربعة لأوظم، وتجاوز كل المعوقات التي تحول دون تقدم النضال الجماهيري الطلابي، مع تجميد الخلافات والصراعات مرحليا للحم الصف الطلابي، وتوجيه الطاقات النضالية لما هو أساسي.

وعليه تتجاوز هذه تتطلب في الطرف الراهن.

أولا- لم صفوف الحركة الطلابية، وتذويب الخلافات للتصدي للمخضبات التصفية والتخريبية من خلال العمل الوحدوي بين مختلف مكونات إ.و.ط.م. على أسس نضالية وكفاحية جماهيرية وغير مهادنة لأي مخطط، يستهدف النيل من مكاسب ومطالب الحركة الطلابية وغير تقويم العلاقة النضالية بين الفصائل العاملة في إ.و.ط.م، وتصحيحها على قاعدة الحوار الديمقراطي يستند إلى منظومة وحدة-نقد-وحدة. الوحدة على أساس برنامج نضالي، والصراع الديمقراطي المعتمد على النقد البناء، بعيدا عن كل أشكال العنف، وتحكيم الممارسة النضالية، والإحتكام إلى القواعد الطلابية، وذلك بغية العودة من جديد إلى الوحدة، وحدة نضالية من مستوى أرقى، لتقدم وتطوير المسيرة النضالية للحركة الطلابية. بهذا يكون الثابت هو الوحدة، والنقد لا يستهدف إلا تعزيزها.

ثانيا- خلق وإبداع أشكال تنظيمية مرنة تستجيب للتحويلات الكمية والتوعية التي عرفها القطاع الطلابي، وتوسع الجغرافي، وقادرة على استيعاب الجماهير الطلابية وتطهيرها وتفجير طاقاتها النضالية الخالقة، بما يؤهلها للإسهام في تسيير وتوجيه نضالات الحركة الطلابية في إرتباط مع طبيعة المهام النضالية الجسيمة المطروحة مرحليا على القطاع الطلابي. ويقضي هذا من اللجان التمثيلية في مختلف الجامعات. إعادة هيكلة إ.و.ط.م في الكليات، بتشكيل لجان الأقسام، وانتخاب تعاضدات كمرحلة أولى، لتشكيل لجنة تنسيق وطنية تكون من مهامها التهييء لعقد المؤتمر الإستثنائي بتنسيق مع قيادة إ.و.ط.م وفق القرار الصادر عن المؤتمر 17.

ثالثا- التنسيق مع مختلف الفعاليات والهيئات المناضلة

المرتبطة بقضايا التعليم (1)، وفي مقدمتها النقابة الوطنية للتعليم العالي، والمنظمات النقابية المهتمة بالمسألة التعليمية، لكون التعليم قضية تهم الشعب المغربي بمختلف فئاته وطبقاته ومكوناته، وتستدعي النضال من مختلف المواقع النضالية للدفاع عن حق أبناء الجماهير الكادحة في التعليم بمختلف أطواره، بما فيه التعليم الجامعي والعالي.

رابعا- الصراع السياسي والإيديولوجي بدون هوادة مع أعداء الحركة الطلابية، وفي مقدمتهم العناصر الطلابية التخريبية والرجعية، وفضح ممارستهم الإجرامية المرتكبة في حق الجماهير الطلابية، ونسف التجمعات وأنشطة إ.و.ط.م داخل الجامعة (فاس، وجدة، الرباط، البيضاء...)، وتاريخهم الإجرامي الدموي في حق المناضلين التقدميين كإغتيال المناضل عمر بن جلون، وتوظيفهم من طرف النظام في السبعينات ضد اليسار الجديد، وكذا فضح إرتباطهم بالنظام لتخريب الحركة الطلابية، وعزلهم جماهيريا والكشف عن طبيعتهم الفاشية، وطبيعة مشارعتهم السياسية المستترة وراء الدين.

وفي هذا السياق يجب على مناضلي إ.و.ط.م التمييز في هذا الصراع بين الإسلام كعقيدة والإسلام السياسي كتصور لتنظيم العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين السلطة، وأسس مشروعيتها على أساس أحكام منزلة من السماء لا يمكن مناقشتها. بناء على تأويلهم السياسي للإسلام.

لذا يجب على مناضلي إ.و.ط.م. كمناضلين ديمقراطيين الإيمان بحرية العقيدة والحق في ممارسة الشعائر الدينية والعبادات، وإحترام المشاعر الدينية للجماهير الطلابية. إستنادا على مبدأ الديمقراطية كأحد المبادئ الأساسية من مبادئ إ.و.ط.م. في نفس الوقت يتوجب عليهم المواجهة والصراع السياسي والإيديولوجي الحازم ودون أي تردد للإسلام السياسي المتزعم بزعم الإسلام وفضح أبعاده ومراميه السياسية المرتكزة على العنف والإرهاب، ونقد أفكاره وآرائه.

إن تقويم العلائق الناضلة بين مختلف مكونات الحركة الطلابية والعاملة في إ.و.ط.م، وتصحيحها فيما بينها من جهة، وبينها وبين الجماهير الطلابية من جهة أخرى على أسس التحديدات السابقة وإستنادا إلى مبادئ إ.و.ط.م سوف يضع عجلات الحركة الطلابية على سكة النضال الوحدوي والجماهيري المؤهل لصدور كل الطاقات النضالية، في بوتقة النضال الموحد لانتزاع مشروعية العمل النقابي وهيكلية إ.و.ط.م. وتحصين الحركة الطلابية حتى تستعيد مكانتها النضالية وطابعها الكفاحي إلى جانب الجماهير الشعبية.

وإذا كانت الحركة الطلابية ومنظمتها العتيدة إ.و.ط.م قد

قطعت خطوات مهمة لتجاوز وضع التشتت والركود الذي رافقها منذ بداية الثمانينات، مقدّمة تضحيات جسام وعددا من الشهداء والمثبات من المعتقلين الذين ذهبوا ضحية القمع، فإن دقة المرحلة التي تمرّ منها الحركة الطلابية حاليا وخطورتها تتطلب تعزيز صمودها ووحدتها، على أساس برنامج ديمقراطي يمكن تحديد خطوطه العامة في:

1) النضال من أجل تعليم شعبي ديمقراطي علماني وموحد، والنضال من أجل إنتزاع المطالب المادية والمعنوية للجماهير الطلابية، وذلك بـ.

أ- إعادة هيكلة الإتحاد الوطني لطلبة المغرب على أسس ديمقراطية وجماهيرية من القاعدة إلى القمة وتوزيع هذا المسلسل النضالي بعقد المؤتمر الإستثنائي.

ب- تنسيق النضالات الطلابية على الصعيد الوطني لمواجهة الإصلاح الجامعي التخريبي.

ج- النضال من أجل تحقيق المطالب الملحة للجماهير الطلابية وفقا للملفات المطلوبة المصاغة في الكليات وعلى رأسها إعادة تسجيل كافة المطرودين.

د- النضال من أجل الدفاع عن حرمة الجامعة وتجميد الأوكاس مرحليا في أفق إجلائه وطرده من الجامعة.

2) دعم ومساندة نضالات الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.

3) فرض الحريات الديمقراطية وعلى رأسها إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين وعودة المنفيين إلى أرض الوطن، والإفراج الغوري عن مناضلي إ.و.ط.م ورفع المتابعات عن مناضلي الحركة الطلابية، والنضال من أجل حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية.

4) دعم ومساندة جماهير الشعب المغربي في مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين في نضالهما ضد الإحتلال الإسباني على طريق التحرر والإنعتاق.

5) مناهضة التفلغل الإمبريالي الصهيوني السياسي والثقافي والعسكري في المغرب.

6) التضامن والمساندة لحركات التحرر العالمية والعربية وفي مقدمتها دعم كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة بقيادة م.ت.ف. بمثلثه الشرعي والوحيد من أجل العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة، ودعم كفاح شعوب جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري.

أضواء على وقائع مقاومة شعب

توصلت المجلة من مناخل صحراوي بهذه المساهمة ننشرها في هذا العدد بالكامل.

في البداية نشكر مجلة 'إلى الأمام' على فتحها المجال أمامنا لنعبر عن آراء طالما ظلت جلّ المجلات والمطبوعات العربية تنهرب من نشرها، مساهمة بذلك في الحصار الإعلامي الذي يريد النظام الملكي المغربي فرضه على تاريخ ونضال الشعب الصحراوي لذا الرأي العام العربي وبالأخص المغربي.

سنحاول في هذه المساهمة الرد على بعض الطروحات الواردة في نص لمحمد بنسعيد في جريدة أنوال المغربية تحت عنوان «صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب» (1)، فكتب النص يحاول انطلاقا من مشاركته في جيش التحرير المغربي في الجنوب (منطقة سوس وأيت باعمران)، تقديم عرض/شهادة لأحداث تاريخية وقعت في الصحراء الغربية في أواخر الخمسينات، لكن هذا العرض التاريخي يخفي وراءه هدف سياسي يتجلى في تبرير المخطط التوسعي الذي يقوم به النظام الملكي في المنطقة، هذا المخطط الذي يحظى بالتأييد المطلق لحزب السيد محمد بنسعيد.

الغاية إذن من هذا الرد هو تفنيد العديد من الأطروحات المغلوطة والكشف عن الخلفيات السياسية والإيديولوجية التي دفعت بنسعيد إلى السكوت بل وتبني مواقف النظام فيما يتعلق بهذه المرحلة التي شكلت منعطفا تاريخيا جدام في تاريخ شعبنا.

ولنبدي بالحدث الذي ابتدأ به بنسعيد جرده التاريخي، وهو معركة 'إيكوفيون' هذه العملية جاءت بعد الضربات الموجعة التي وجهتها المقاومة الصحراوية للمستعمر الإسباني، مما اضطر معه هذا الأخير إلى الاستنجاد بفرنسا لتنظيم عملية 'إيكوفيون' لمحاصرة وضرب مواقع جيش التحرير الصحراوي، فتقوم فرنسا بالزحف من ناحية الجنوب والشرق، وإسبانيا من الغرب، هذا ما هو وارد في الوثائق الرسمية، لكن ما ظل مسكوت عنه هو مشاركة النظام الملكي في هذه العملية، حيث أنه سيتكلف بمحاصرة جيش التحرير من الشمال، فالطائرات الفرنسية والإسبانية كانت تقلع من مطار أكادير لقصف مواقع المقاومة الصحراوية، ويظهر التنسيق جليا كذلك من خلال عملية نزع السلاح من كل مقاوم صحراوي استطاع الوصول إلى المناطق التي كانت تحت نفوذ المغرب شمال الصحراء، مما دفع المقاومين إلى اللجوء إلى إخفاء أسلحتهم قبل الوصول إلى هذه المناطق، إن محمد بنسعيد يشير إلى هذا الحدث، لكنه يعطيه تأويلا آخر، فهو يقول عن وصول بعض المقاومين: «... ومنهم من وصل بسلاحه، ومنهم من أخفاه في مكان ما بالصحراء الغربية خوفا من أن ينزعه منه الجيش

الإسباني أو الفرنسي»، والحقيقة أن من كان ينزع السلاح من المقاومين هي السلطات المغربية، أما الجيش الإسباني والفرنسي إبان المعارك كان إن وجد أحدا يقوم باعتقاله فوراً سواء كان لديه سلاح أو بدونه.

لقد كان لتأمر النظام الملكي مع القوى الإستعمارية ضد الشعب الصحراوي وقع مفاجئ على المقاومين الصحراويين الذين كانوا يظنون أن المغرب، الدولة المستقلة حديثا ستساعدهم على تحرير وطنهم، وتكون قاعدة خلفية لإنطلاق العمليات ضد المستعمر، وإذا بهم يتلقون الطعنة من الخلف. وقد كانت ردة فعل جيش التحرير الصحراوي قوية، خصوصا لما طلب منه وضع السلاح والانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الملكية، ولما اكتشف الفصل الثاني من المؤامرة والمتمثل في تسليم إقليم طرفاية للنظام الملكي من طرف إسبانيا. ردة الفعل هذه سنناقشها من خلال فقرة من نص بنسعيد، إذ من خلال هذا المقطع يتبين لنا إلى أي مدى يريد تجاهل وقلب بعض الحقائق التاريخية، وخصوصا أنه وكما سبق الإشارة إلى ذلك، يتناول أحداثا تشكل فيما بعد نقطة حاسمة في تاريخ المنطقة ومسارها النضالي. يقول بنسعيد: «إن استقبال هؤلاء (يعني المقاومين الصحراويين) فرض تعبئة واسعة استنزفت كل طاقات جيش التحرير والمقاومة، وبذل كل مجهودات لتوفير الشروط الضرورية والمريحة لهؤلاء المجاهدين، والشئ المؤلم أنه خلال حملة الإستقبال وفي صفوف هؤلاء وقعت تمردات والتحاكات بعض الجنود الصحراويين إلى صفوف العدو، وهذا في حد ذاته وضع للقيادة مشكلا صعبا، كما أحدث خلا في الوضع الشعبي لجيش التحرير أفقده لوقت طويل روح الإنضباط. وهذه المصاعب الجانبية حالت دون معالجة نتائج معركة 10 فبراير 1958 (إيكوفيون) بالسرعة المطلوبة، بل وضعت عراقيل كبيرة في وجه قيادة جيش التحرير، وكان من المستحيل معالجتها بالوسائل المتوفرة لديها. وقد التجأت إلى حوار ومفاوضات مع بعض قادة التمرد، اضطرت بعدها إلى تقديم تنازلات لصالح أولئك العناصر بهدف إصلاح ذات البين، ليس بين أبناء القبائل المتصارعة وحدها، بل بين هذه العناصر وقيادة جيش التحرير». إن هذا الطرح يخفي وراءه رغبة لدى كاتب النص في طمس واقع المرحلة، وذلك من خلال تجنبه مجرد تفاصيل جد مهمة، والتي من شأنها أن توضح الإطار العام الذي جرت فيه هذه الأحداث. فبنسعيد يتحدث عن 'التمرد'، هذا المفهوم يحمل في حد ذاته بعدا سياسيا سنأتي على تحليل محتواه بعد جرد العديد من الحقائق التي غفلها

أو تغافلها بنسعيد عن قصد، والتي بدونها لا يمكن أن نقف على حقيقة ما يسميه بنسعيد 'تمرد'.

فاستمرارا للمؤامرة التي دبرها النظام الملكي مع حلفائه الإستعماريين إبان عملية 'إيكوفيون' التي استغرقت ما يقرب ثلاثة أسابيع (من 10 إلى 27 فبراير)، قام النظام الملكي ومباشرة بعد انتهاء العملية بأسبوع بإرسال قوات عسكرية تحت قيادة محمد أوفقيير، ففي الثالث من مارس أعلنت الهيئة العليا للدفاع الوطني زحفها باتجاه الجنوب حيث وصلت إلى بويركارن وكولين، وكان هذا ضربة حتى لجيش التحرير المغربي الذي كانت جل قواعده في المنطقة بقيادة بنصمو. كان هذا الزحف في الوقت الذي كانت تناقش فيه بالرباط بين السفير الإسباني وبلافريج اتفاقية لتسليم إقليم الطرفاية الذي يضم مدينتي الطانطان والطرفاية، كمقابل على ما قام به النظام من تسقيق إبان عملية 'إيكوفيون' ومقابل منح تسهيلات للإسبان (حرية الصيد، عدم المطالبة بسبب وامليلية)، لكن الهدف الأساسي والإستراتيجي من وراء تسليم هذه المنطقة للنظام هو القضاء على جيش التحرير الصحراوي الذي نقل جل قواعده بعد عملية 'إيكوفيون' إلى إقليم طرفاية، وبما أن إسبانيا وجدت صعوبات في السيطرة على الإقليم، تم توكيل المهمة للنظام ليقوم بالقضاء على المقاومة. وتم الإتفاق على أن يسلم الإقليم في 10 أبريل وبدأت القوات المسلحة الملكية في تهيئ الظروف الملائمة لدخول المنطقة، فطلبت من جيش التحرير الصحراوي وضع السلاح والإلتحاق بصفوف الجيش الملكي، وكان الرفض قاطعا من طرف المقاومين الذين رأوا في هذه العملية مؤامرة جديدة لإجهاض المقاومة المسلحة الصحراوية، فقاموا بتحطيم مخزن للأسلحة بالطانطان والإستحواد على ما فيه من معدات للوقوف أمام الزحف العسكري الملكي، وتسمى هذه الحادثة بحادثة 'الماكازا'، وتم التوقيع عند نهر 'الشبيكة' (150 كلم شمال طرفاية) بالضبط عند ممر يسمى 'مقطع شمر'، وذلك لسد الطريق أمام القوات الزاحفة نحو مدينة الطرفاية، وبالفعل فقد نجح مقاوموا جيش التحرير الصحراوي من منع هذه القوات، وجاء الحسن الثاني شخصيا، وكان في ذلك الوقت رئيس أركان القوات المسلحة الملكية، جاء لطلب المفاوضات ورفض المقاومون. حاول أوفقيير البحث عن طريق آخر للمرور إلى طرفاية وفشل في ذلك، ودارت معارك من أهمها معركة 'مغدر السعد' التي أسر فيها أفراد من القوات الملكية. واستمرت الحالة على ما هي عليه عدة أسابيع، حيث اضطر بعدها جيش التحرير الصحراوي

الى الإنسحاب، ولم تستطع القوات المسلحة الملكية الوصول الى طرفاية إلا يوم 22 يوليوز، أي بعد ثلاثة أشهر من الموعد المحدد، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الصمود الذي أبداه المقاومون في مواجهة مخطط القصر. وبعد ذلك جاء الحسن الثاني للمرة الثانية للتفاوض وإصلاح ذات البين، وتكونت لجنة للمصالحة إبان مؤتمر 'بوخشيبية'، قرب طرفاية، كل هذا لم يؤد إلى أية نتيجة لأن جيش التحرير الصحراوي كان يرفض نهائيا تسليم السلاح والدخول في الجيش الملكي وإنهاء المقاومة.

ولما أصبحت المنطقة تحت نفوذ القوات المسلحة الملكية، أصبحت هذه الأخيرة تقوم بدور الشرطي، حيث شددت الحصار على المقاومة الصحراوية، ولم يعد بالإمكان انطلاق العمليات ضد الإسبان من هذه المنطقة وذلك بالتنسيق مع المستعمر. فمثلا في سنة 1961 نجح أفراد من جيش التحرير الصحراوي من إلقاء القبض على 1 أفردا أجنيا (أمريكيين، فرنسيين، كنديين، واسبانين) ينتمون الى فريق من المنقبين عن البترول يعملون لحساب شركة UNIS OIL وشركة البترول الإيبيرية Compenia Iberica De Petroleos، لما تم اختطاف هؤلاء الخبراء قامت القوات المسلحة الملكية بعملية تمشيط واسعة النطاق في المنطقة لتعثر عليهم ليتم تسليمهم.

نعود الآن الى نص بنسعيد بعد أن أوضحنا للقارئ الظروف التاريخية والأحداث التي يتحدث عنها بنسعيد، ولتقديم ما جاء في هذا النص، فهو يقول وقعت تمردات والتحاقات بصقوف العدو، وهذا شيء مغلوط، فالتمرد وقع، ولكن ضد محاولة النظام إجهاض المقاومة الصحراوية وليس للإلتحاق بصقوف العدو. ويتحدث بنسعيد عن روح الإنضباط، ولا أدري ماذا يعني بهذه الكلمة، هل الإنضباط لأوامر القصر والدخول في الجيش الملكي، هذه الأوامر التي كان حتى الجناح الراديكالي داخل المقاومة المغربية يرفضها. ويستمر بنسعيد في محاولة يشوبها الغموض ليتحدث عن لجوء قيادة جيش التحرير (وهنا يعني جيش التحرير المغربي) الى حوار ومفاوضات مع قيادة التمرد لإنهاء تمردهما، وهو في هذا يلتقي مع النظام تماما، فالحسن الثاني نفسه جاء الى المنطقة للتفاوض من أجل إنهاء التمرد. ترى ماهو الفرق بين بنسعيد والنظام ما دام هدفهما واحد وهو إنهاء التمرد، فمطالبية الصحراويين بالإنضباط وإنهاء التمرد هو طلب يندرج في خطة القصر، ولا نستغرب إذا كان هناك تنسيق بين الإثنين، بين قيادة جيش التحرير المغربي أو على الأصح تيار بنسعيد وبين النظام الملكي، فهو يقول بصريح العبارة مايلي: «وقد تعاونت قيادة جيش التحرير مع وزارة الداخلية وقيادة أركان الحرب للجيش الملكي وعامل الإقليم الجديد...» وقيادة أركان الحرب للجيش الملكي هنا ليست إلا النظام بصريح العبارة لأن الأمير الحسن هو الذي كان يترأس هاته الأركان. فهاهنا يا محمد بنسعيد؟ هل بلغ بقيادة جيش التحرير المغربي التي كنت تمثلها والتي ربطتها بأوصار نضالية متينة مع جيش التحرير الصحراوي أن تتآمر ضد الصحراويين بموازرتها سياسة النظام في

المنطقة؟ وتشير هنا إلى أن صراع الصحراويين كان ضد الجيش الملكي ومن ينخرط في سياسته وليس ضد جيش التحرير المغربي عكس ما يذهب اليه بنسعيد.

ويذهب بنسعيد بعيدا في تويلاته لهذا التمرد، فهو يعتبره من دسائس الإستعمار، الذي نهج طريق فرق تسد حينما يولب العرب على الشلوح. كيف يمكن اعتبار رفض الصحراويين للنظام الملكي من دسائس الإستعمار. وهو (بنسعيد) يعرف جيدا أن الإستعمار هو الذي يقف وراء هذا النظام وأن هجوم النظام على المنطقة ومحاولة إجهاض حركة المقاومة في الصحراء هو من وحي الإستعمار ويتتسيق معه، فأين تكمن دسائس الإستعمار إذن؟

أليس العكس هو الصحيح؟ أم أن منطلق أيها الرفيق أصبح هيفيليا يمشي على رأسه بدل قدميه. بل الأدهى من ذلك هو جعل عملية الرفض والتصدي للنظام تعود لأسباب إثنية بين عرب وبربر، وهذا إفراغ لهذا الرفض من كل محتوى سياسي وانسجام مع منطق النظام وتبريراته الواهية كلما اصطدم بحركة متجذرة تثور على الوضع القائم وترفض الإستسلام. فمقاومة جيش التحرير الصحراوي كانت مقاومة لنظام رجعي عميل لقوى الإستعمار في المنطقة وليس لأسباب إثنية بل سياسية. وحتى التلميحات إلى قيام صراع بين قبائل الصحراء لا يعد إلا محاولة للتغطية على الصراع الحقيقي. فالصحراويون كان عدوهم هو النظام وليس البربر أو الشعب المغربي، والملك الحسن الثاني يعترف بنفسه بهذا، فهو لم ينس ما قام به الصحراويون في هذه الفترة ضد السلطة الملكية. ففي خطاب 20 غشت 1972 الذي تلا أحداث القنيطرة، يجرّد الحسن الصحراويين في قائمة من هدنوا العرش الملكي.

ونأتي الآن على الجزء الأخير من نص بنسعيد. فبعد أن يعترف كما أوردنا سابقا بتعامله الصريح مع النظام سواء ممثلا بأركان الحرب للجيش الملكي أو وزارة الداخلية، يتابع: «وقع لغز كبير في تلبية بعض المطالب البسيطة لتكوين الإقليم من طرف المسؤولين ولم يتحقق شيء من المقترحات العريضة لقيادة جيش التحرير (المغربي)، وحتى العمالة لم تحصل على الوسائل الكافية للقيام بمهمتها تجاه أبناء الصحراء. وأن القواعد التي فتحها القيادة بإقليم الطرفاية لم تلعب وظيفتها. لا أدري أين يرى بنسعيد في هذه الحالة التي بدأ يعيشها الإقليم لغزا. فالأمور واضحة، فالنظام الملكي لم يأت إلى المنطقة لتتميتها ولتشجيع المقاومة بل للقضاء عليها. وهذا بالفعل ما كان وراء وقوف الصحراويين في وجه الجيش الملكي حين بدأ زحفه نحو إقليم طرفاية. فبنسعيد يعترف أخيرا بما ألت إليه وضعية المنطقة بعد سيطرة أجهزة الحكم عليها، والغريب أنه لازال يرى في هذا لغزا وكأنه لايعرف طبيعة وهدف النظام.

نعود الآن إلى عبارة 'تمرد' كما وردت في نص بنسعيد، ولقد وضعنا هذه العبارة بين قوسين نظرا لما تحمله من غموض، غموض يخفي وراءه بعدا سياسيا، لذا تركنا تناول هذه العبارة إلى

آخر هذا الرد، وذلك بغية تقديم الإطار والظرف التاريخي للأحداث. فمن خلال هذا الإطار يتوضّح لنا أن كلمة 'تمرد' أراد بها الكاتب وصف ظاهرة سلبية، الشيء الغير صحيح. فالتمرد كان رفضا لمؤامرة تهدف إلى إجهاض المقاومة الصحراوية وهذا واضح جداً من خلال ما قدمناه. فالتمرد هنا كان فعلا إيجابيا، ماعدا إذا كان بنسعيد يراه من وجهة نظر النظام، فهذا الأخير يراه سلبيا. لكن في نظر أي مناضل حقيقي فهو عمل إيجابي.

فعبارة 'تمرد' تحمل دالتين حسب موقع ومنطلق موظف العبارة. فهناك حالتين، إما أن نرى هذا التمرد عملا سلبيا وهذا سينسجم مع رؤية النظام ومنطقه وبذلك نكون قد تموقنا معه. أو نراها عملا إيجابيا وتكون بذلك مناصرين ومتعاطفين مع القائمين به، وهذا عكس ما فعله بنسعيد. فهو إنطلاقا من توظيفه لعبارة 'تمرد' قد حسم الأمر واختار صف النظام بوعي منه أو بدون وعي.

وتتوقف عند هذا الحد لأن آخر نص بنسعيد هو عبارة عن وثائق: خطاب للحسن الثاني وتقدير عن مؤتمر إعتقد في الرباط. وسنأتي مرة أخرى إلى تحليل هذا الحدث لكشف ما سكت عنه بنسعيد وما الهدف من وراء هذا السكوت.

إذن من خلال هذه القراءة لنص بنسعيد تتضح لنا الخلفيات السياسية والإيديولوجية التي تحكمت في طرحه لأحداث 1958 وجيش التحرير الصحراوي، هذا الطرح الذي ينخرط في الطرح الرسمي لتاريخ الصحراء الغربية الذي دججه مؤرخو القصر ومتقفو البرجوازية المغربية بكل تشكيلاتها بحكم تطابق المصالح والتحالف العلني ضد أبناء الشعب المغربي. وانساق وراء هذا الطرح ما يسمّى بالأحزاب 'اليسارية التقدمية' في موقف إنتهازى تحت ما يسمّى بالإجماع الوطني. هذا الإجماع الذي لا يعدو كونه إجماع ضد مصالح وأمال الشعب المغربي والشعب الصحراوي في التحرر من كل أشكال السيطرة والإستغلال.

رحال سالك

شتمبر 1992

(1) عدد 833 بتاريخ 7 غشت 1992، تشير أن محمد بنسعيد هو أمين عام منظمة العمل الديمقراطي.

ملحوظة: إننا نفرق بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الصحراوي، عكس ما يهدف إليه بنسعيد والذي يستعمل كلمة جيش التحرير بدون تحديد. فجيش التحرير الصحراوي كانت له علاقة جد وطيدة بجيش التحرير المغربي بالجانب إلى حدود 1958 ولكن العلاقة كانت علاقة نضالية مثلما كانت هناك علاقة بالمقاومة المرينانية والجزائرية.

فالعلاقات النضالية بين حركات التحرير في المنطقة كانت شيئا طبيعيا وحميا لمواجهة الإستعمار. لكن بنسعيد وغيره يحاول إستغلال هذه العلاقة للقول بأن جيش التحرير الصحراوي كان تابعا لجيش التحرير المغربي، فالعلاقة كانت علاقة تعاون متبادل، لا تابع ولا متبوع ومحاولة إعطاء المسألة بعدا آخر هو تبرير للأطماع التوسعية بالمنطقة وإنخراط صريح في مشروع القصر.

استجواب

مع فراي بيטو

ننشر هنا الجزء الثاني و الأخير من الإستجواب الهام الذي أجرته مجلة "إنبيو" ENVIO مع فراي بيטو Frei Betto، وهو رجل دين مسيحي سبق وأن قام بإستجواب مطول لفيديل كاسترو نشر في كتاب "فيديل كاسترو والدين"

كوبا، سيلاحظ كيف أن التطبيق غير السليم لمفاهيم ميكانيكية في الإقتصاد الكوبي ولد ظواهر من المثالية السياسية. إن العلماء الذين كانوا يعتقدون أنه يمكن بناء الاشتراكية بفضل مفاهيم اقتصادية جد موضوعية، كما لو كان الأمر يتعلق بعناصر محلول كيميائي ستعطي مادة جديدة، إن هؤلاء العلماء قد أخطأوا. والآن وعت الثورة الكوبية الأهمية الأساسية للعامل البشري في التنمية الاقتصادية. كما وعت الأهمية الأساسية للذاتية في العامل البشري. وبجملة أخرى، ليست هناك موضوعية اقتصادية قادرة على حل مشكلة تكوين الانسان الجديد. إن هذا التكوين ثمرة لتحفيز إيديولوجي، ثمرة للذاتية البشرية، ثمرة لعمل سياسي يجب القيام به وأن يتلائم مع التنمية الاقتصادية. أنا متيقن أنه يجب القيام بتغيير ما في الاتحاد السوفياتي. لكن يظهر لي أنه من المخاطرة الظن بأنه يمكن إعادة ترتيب الدار بفضل ميكانيزمات جديدة للتحفيز الاقتصادي. ذلك أن انحرافات جديدة وعلاقات جديدة متناقضة بين الأشخاص والقطاعات الاجتماعية يمكن أن تولد في المستقبل علاقات طبقية في الاتحاد السوفياتي. إن الحوافز المادية في عالمنا الذي تسيطر فيه الرأسمالية ايدولوجيا واقتصاديا، جد خطيرة. أنا أفضل الطريقة الكوبية التي تركز على منهج "شي غيفارا" الذي استطاع تغيير العالم ليس لانه كانت تحركه مصالح مادية بل لأنه كان صلباً في قناعاته الايدولوجية والسياسية وفي سدادة توجهه الاشتراكي.

الكون تشكل بطريقة أخرى. لكن على كل حال، أنا أعيش في عصري كما عاش إنجلز في عصره. إن ما لا يصح فعله هو اتخاذ فيزياء وكيمياء القرن الماضي كتفسير صحيح لتطور المادة: إن العلموية الخاصة بعقلية القرن الماضي لم تعد مبررة. إن العلم الآن يكتشف أن كل تفسير للواقع تفسير جزئي. لا يمكن لأحد أن يزعم الإلمام بالواقع بأكمله لأن ذلك يعني أن الواقع يتوقف في لحظة معينة عن الحركة. إن الزعم بذلك سيكون بالضبط مثل القبول بوجود الله من منطلق فلسفي أي إله قادر على احتضان الواقع بأكمله، والنظر إليه كما لو أنه بدون حركة. وذلك شيء غير مقبول بالنسبة لمن هو ماركسي كما بالنسبة للذي يعرف إستيمولوجيا العلوم العصرية. إن العلم قد تقدم كثيراً، ولا يمكننا الاستمرار في قول الحماقات.

إن القول، كما لازال يطرح ذلك البعض، أن الماركسية تمثل بالنسبة لعصرنا ما مثله في القرن الثالث عشر الجمع اللاهوتي، لأنها (أي الماركسية) تقدم تفسيراً لكل شيء، من أزلية المادة الى العلاقات العاطفية، إن قول ذلك حماقة كبيرة.

إضافة لذلك، فإن تطبيق النظرة الميكانيكية على الطبيعة مسألة خطيرة. لأن للطبيعة قوانينها، لكن تلك القوانين ليست ميكانيكية بالشكل الذي كان يتصوره الفكر الوضعي في القرن الماضي. إن ماركسياً حقيقياً ينبذ المادية المبتذلة، المادية الميكانيكية. ذلك أنه يتم المرور في تطبيق الميكانيكية من الطبيعة الى السياسة والاقتصاد. وإذا ما نظر المرء الى خطابات "فيديل كاسترو" حول التصحيح في

المواقف المادية نحو قراءة جدلية

سؤال: الإشكال الكلاسيكي حول التناقض بين المادية والمثالية وتصنيف المسيحي كمثالي، كيف تعالج هذا الإشكال انطلاقاً من التصور الذي طرحته؟

جواب: أعالجه بقراءة ماركس، بقراءة "الإيدولوجيا الألمانية" و"الرأسمال" وبملاحظة أن ماركس لم يكن مادياً ضد المثالية. لقد كان مادياً ضد المثالية والمادية المبتذلة. العديد من الناس يؤكدون أن ماركس كان مادياً مناهضاً للمثالية. حسناً، لكن لم يكن ذلك فقط بل كان أيضاً مناهضاً للمادية المبتذلة التي هي المادية العلموية (scientiste) التي تريد اختزال كل شيء في مستوى العقلانية العلمية وفي التجريبية، مادية وضعية (Matérialisme Positiviste).

سؤال: يمكن أن نقول نفس الشيء عن إنجلز؟

جواب: لقد اتبع إنجلز طريقاً جد سليمة في عصره. لكن لا يمكن اعتبارها اليوم سليمة وهي جدليته للطبيعة. إن المعلومات العلمية التي كان يتوفر عليها كانت الأكثر تقدماً آنذاك، متقدمة في ذلك العصر كالمعلومات التي يتوفر عليها "هوكينغ" بالنسبة لعصرنا. ربما سيستطيع العلم غداً، أن يثبت، مثلاً، أنه لم يكن هناك بينغ بانغ (Big Bang)، وأن

سؤال: إلى أي حد يمكن أن تساعد هذه القراءة النظرية الثورية في تحرير العقيدة الدينية؟

جواب: لن نستطيع أبداً أن ننهي مجتمعا كالذي كانت تريد إقامته الكنيسة في العصور الوسطى، أي مجتمع يتبنى فيه الجميع نفس العقيدة. إن الإيمان لا يُفرض، إنه يُكتسب عبر طرق عدة، عبر تجارب عدة وأيضا بفضل فعل الله في قلوب البشر. يمكن للمرء أن لا يؤمن ولكن ذلك لا يعني أن لا علاقة له بالله. بالنسبة للعقيدة المسيحية، كل الناس لهم علاقة بالله، كانوا يؤمنون أم لا. من جهة أخرى، إن الماركسيين الأكثر ثوريين والمنظرين الذين يتوفرون على أكبر قدر من المصادقية اليوم يتفقون على أنه لا يمكن بناء مجتمع العقلانية العلمية الخالصة، مجتمع يكون فيه الجميع قليل التأثير بتصورات عصره، ويتوفر كل واحد على الشفافية الكاملة لوعيه وعلى العقلانية التامة. إن التفكير في مجتمع العقلانية العلمية المطلقة هو مثل التفكير في بيت أشعل فيه إلى أقصاه مئة مذبايح، سيأتي الوقت الذي لن تتحمل فيه هذه المذبايح ومنها رؤوسنا ذلك وستنفجر، وسأوصي أي ماركسي يطرح أنه مع العقلانية العلمية المطلقة أنه إذا ذهب إلى حانة لتناول بعض قنينات الجعة، بأن لا يحكي بعض النكت بل أن يفكر في "البيان الشيوعي". هل نريد ذلك؟ نحن نتوفر على تجربة الثورة الثقافية الصينية التي كانت تزعم أنها ستطيق، في كل لحظة وفي كل مجال من الحياة، بما فيها المجالات الأكثر حميمية، فكر الرئيس "ماو" والتي انتهت إلى قمع خطير وظلامي آخر بشكل كبير تقدم الثورة الصينية.

هناك أبعاد في حياتنا لا نستطيع العقلانية السياسية أن تحيط بها. فلا يمكن تحويل طفل إلى "موزار" (Mozart) بفضل العمل العقلاني (...). إن ناقداً موسيقياً يستطيع تحليل أعمال موزار (...) لكنه لن يستطيع أبداً أن يكون مثله، لأن موزار يتوفر على موهبة، على ملكة تفوق العقلانية الخاصة بتحليل الثقافة (...). وحتى في علاقاته الأكثر حميمية، يجب على المرء أن يكون ثوريا. فلا يمكنه أن يقوم بأية أفعال، في حياته الحميمة العادية أو في ذاتيته، لا تهدف إلى بناء مجتمع جديد من النساء والرجال الجدد والمحررين. إنني سأخون

اختياري الثوري في اللحظة التي سأبدأ فيها في التفكير هل سأسرق أم لا جزءاً من الميزانية التي تحت مراقبتي في مكتبي. ذلك لأنني أسمح أن تستبطن عناصر رجعية في الجانب الأكثر حميمية من ذاتتي أي في عقلي وأن تدفعني إلى أن أصبح، موضوعياً، رجعياً. أنا أ طرح دائماً لرفاقي الشيوعيين هل هناك من الأفعال ما نعتبره نحن المسيحيون ذنباً ويمكن أن تقترفوه دون أن تتخلوا عن ثورتكم؟ وعلى العكس، هل هناك من فعل من الأفعال تنبذونه أتم الشيوعيون ويمكن أن نقبله نحن المسيحيون دون أن نذنب؟ ليست هناك أجوبة لأنها ليست موجودة أصلاً. لأن الأخلاق المسيحية والأخلاق الشيوعية لها نفس القيم ونفس المبادئ. ونحن لا يتم احترام تلك المبادئ، فذلك يؤدي إلى أفعال تسمى إلى التحرر والثورة. مثلاً، إن التعذيب جريمة بالنسبة للثوري. لكن في لحظات تاريخ الثورات كان هناك تعذيب. فقد استعمل التعذيب في روسيا أيام ستالين وخلال الثورة الثقافية الصينية. وهل ساعد ذلك على الصيرورة الثورية؟ لا، إن ذلك أساء لها كثيراً. لقد طُح نسيج المجتمع الجديد وأدى إلى تأخير صيرورة بنائه.

حين أقول أقبل الماركسية - اللينينية في الممارسة الثورية وأني مسيحي مؤمن، أعتبر أن هناك اختلافاً لكل العناصر في الحياة. إن للإرثين الماركسي-اللينيني والمسيحي ردائل كثيرة وفضائل كثيرة. لذلك يجب أن نتحلى بالموضوعية التاريخية، السياسية والثورية من أجل النظر إلى هذين الإرثين واختيار الفضائل فقط. لقد أوضح "فيديل كاسترو" في مقابله كيف أصبح يقرأ الدين بفضل مساهمة الممارسة الأمريكية-اللاتينية وقراءة الماركسية بفضل الظاهرة الدينية. إن إعادة قراءة الماركسية والمسيحية تتبادل الأدوار وتندمج في صيرورة جدلية. وتلك مسألة إيجابية، محررة.

سؤال: في ضوء هذه النظرة غير المطلقة، هل تصلح الأدوات التحليلية الماركسية لقراءة الكتاب المقدس؟

جواب: نعم، إنها تصلح. تطبيق الآن أدوات ومفاهيم المادية التاريخية على التوراة لدراسة التشكيلات الاجتماعية في العالم القديم وتحليل العلاقات الطبقة أو الدولية في

عصر المسيح وكذا الأوضاع الاقتصادية في فلسطين آنذاك ومدى تأثيرها على الميدان السياسي-الإيدولوجي وكيف كانت هناك العلاقات بين الفلاحين والحرفيين... كل هذه الأشياء. لكن حين أخذ كتاباً سوفياتياً للأربعينات والذي يقول بأن المسيح لم يوجد بل اختلاق وهي لعبيد الأباطورية الرومانية، لا بد أن أشك جدياً في علمية الرفاق السوفيات كاتب هذا الكتاب. إنها لحماقة القول بأن المسيح كان اختلاقاً وهمياً لعبيد الأباطورية الرومانية لأنه لم يكن هناك عبيد في فلسطين حيث ظهر المسيح. إن ظاهرة العبودية لم تكن متواجدة في فلسطين المسيح، ما عدا كاستثناء بالنسبة للأشخاص الذين كان يجب عليهم تأدية ديونهم وكانوا يعملون مجاناً خلال مدة مناسبة لأداء الديون. لكن لم يكن هناك عبيد كقوة إنتاجية دائمة. إضافة لذلك، هناك مصادر غير مسيحية تؤكد وجود المسيح أكثر من المصادر التي تؤكد الوجود التاريخي لسقراط. ولا أحد يضع وجود سقراط موضع الشك مع أننا لا نتوفر سوى على مصدر واحد: أفلاطون. وعلى العكس، نتوفر على العديد من المصادر اليهودية والرومانية التي تتكلم عن وجود المسيح.

إن تصورا ماركسياً سديداً يساعد على فهم وتعميق البعد التاريخي، الاقتصادي، الاجتماعي والإيدولوجي للتوراة. لكن هذا الفهم لا يؤثر على نواة تحريتي الإيمانية. إن ذلك مثل أن يحب شاب شابة. وبعد ذلك، يبدأ البحث عن عائلتها وهذا البحث يخيب أمله. لا يهم، إذا كان الحب صادقاً، أي بحث يقوم به، أي أن الحب لن يندثر بسبب ذلك. لأن تجربة الحب تتجاوز كل عقلنة يمكن أن يقوم بها في أبحاثه وتحليله. لهذا السبب لا تتقدم أبداً النقاشات بين خطيب وخطيبته. لأن النقاش يعني زعم فهم تجربة ليست عقلانية من وجهة النظر العقلانية. تنتهي النقاشات حيث يبدأ الانفعال. والانفعال ليس عقلانياً أبداً.

الألوهية (Théisme)، الإلحاد، الوطنية في الحركات الثورية

سؤال: كيف يجب إذن أن نتحدد حركة ثورية، تشمل في صفوفها على مؤمنين وغير مؤمنين، مرفقها من الظاهرة الدينية؟

جواب: يجب أن نحدد نفسها كعلمانية. إن العلمانية إنجاز للعقلانية العصرية. إنها الوصول إلى استقلالية الميدان السياسي، والكنيسة نفسها تعترف بهذه الإستقلالية في وثائقها الرسبية منذ فاتيكان 2. العلمانية تعني أن الحزب لا يجب أن يكون ألوهيا (أي يقول بوجود الله) ولا أن يكون ملحد. إنني كديمقراطي ومسيحي، لا يمكنني أن أقبل أحزابا ديمقراطية مسيحية لأن تلك الأحزاب تمثل تناقضا. إن الديمقراطية يجب أن تتخلى عن النعت المسيحي. فإما أن هناك ديمقراطية أم لا. ليس هناك ديمقراطية مسيحية وأخرى شيوعية وثالثة برجوازية. إن الديمقراطية البرجوازية ليست بكل بساطة ديمقراطية. إنها ديكتاتورية طبقة اجتماعية، أقلية تملك الرأسمال، على مجموع المجتمع. ليست هناك تصنيفات لقيم مثل الديمقراطية أو الأخلاق ويمكن قول نفس الشيء عن الحزب الذي لا يجب أن يكون طائفا. وهو طائفي حين يطرح أنه مسيحي. وأيضا حين يطرح أنه ملحد. يمكن للمرء أن يكون ملحد في حياته الخاصة، لكنه لا يمكن أن يزعم أن الحزب ملحد بالضرورة. إن الحزب يجب أن يكون علمانيا ويقبل كل الذين يتفقون على ممارسته وبرنامجه. أظن أنه يحصل تقدم في هذا الميدان. مثلا حين عرضت مادة "الإلحاد العلمي" في مدارس الحزب الشيوعي الكوري بمواد مثل "دراسة الدين" أو "تاريخ الدين" أو "سوسيولوجيا الدين"، فإن هذا تقدم. ذلك لأن الإلحاد لا يمكن أن يكون علميا لأن فكرة الله تتجاوز العلم. إن الخطر الكبير هو أن يجعل المرء من الإلحاد، الذي هو ظاهرة ثانوية في الممارسة الثورية وثانوية في النظرية الماركسية، مسألة ذات أولوية. إن هذا يؤدي إلى جعل الإلحاد شكلا جديدا من الدين. وقد وقع ذلك كثيرا. لقد وقعت بعض الحملات ضد الدين من طرف مجموعات شيوعية وكانت سلبية مثل محاكم التفتيش في القرون الوسطى. لقد كانت تلك الحملات تظاهرة دينية، رغم أنها كانت تنزير بالعلمية والإلحاد. إذا حللنا تلك الحملات تحليلا سوسيولوجيا نصل إلى نتيجة أنها كانت تظاهرات دينية. حين أصبح الناس يقدسون صور "ماو" في الصين، لم يكن لذلك أية علاقة بالسياسة والثورية. لقد كان ذلك ظاهرة دينية. ذلك أنه من الممكن تقديس ذكرى شخص وتجزئته، لكن تقديس شخص لا زال على قيد الحياة ويمكنه ارتكاب أخطاء - وقد فعل ذلك "ماو" من بعد-

هو قبول ممارسة دينية جد خطيرة في السياسة. وبأي وجه من الوجوه، لا يجب أن تناقش "المفاهيم الطاهرة" لنظرتنا الماركسية. لأن بذلك سنؤدي خدمة لليمين. إن النقاش يجب أن يتركز على التحديات التي تواجه الثورة، على تغيير الممارسة، على تقدم الشعب وعلى كيفية أن تساعد الماركسية والمسيحية ومختلف تصورات ومكونات الحقل الإيديولوجي على التقدم على طريق تحرير الشعوب (...). تلك مهمة حزب علماني.

سؤال: انطلاقا من هذا التصور، هل هناك نموذج للإشتراكية أكثر مسيحية من أخرى والتي يجب على المؤمنين أو بعض المؤسسات الدينية أن تساندها أو تطلقها؟

جواب: لا. أظن أن المسيحيين لا يجب أن ينظموا أنفسهم في أحزاب ولا أن يزعموا تقديم مشروع لإشتراكية خاصة. يجب عليهم بناء مشروع للإشتراكية انطلاقا من ظروفهم كشوريين بجانب أولئك الذين ليسوا مسيحيين لكنهم ثوريون، وذلك في إطار الإمكانيات الواقعية لبلدانهم وداخل حزب يكون حزب مجموع المناضلين الثوريين، وليس المناضلين الثوريين المسيحيين فقط. إن أولئك الذين يزعمون التوحد مع غير المسيحيين فقط سيرتكبون نفس الخطأ. بالنسبة لي ليس هناك مشروع مسيحي للثورة. إنني أعتقد أن يضع أحد مشروعا ثوريا يناقض القيم الأساسية للمسيحية. وأؤكد: لا أعرف ولا أظن أن هناك قيما من القيم يجب أن يدافع عليها شيوعي ملحد لأسباب أخلاقية ولا يجب أن يدافع عليها أيضا المسيحي. لا أعرف أية قيمة تسبب تناقضا: أولوية الحياة، الدفاع عن المضطهدين، احترام الكل دون تمييز في الجنس أو العرق، الإهتمام بالأطفال والشيوخ... كلها قيم أساسية بالنسبة لشيوعي ومسيحي. وإذا قال شيوعي غدا: لنبن مجتمعا جديدا لكن لنقتل كل الشيوخ غير المنتجين حتى نقتصد الغذاء وننمي البلاد بسرعة أكبر، من الواضح أن أي مسيحي لا يمكنه قبول ذلك أبدا. لكن بالنسبة لي من الواضح أن قرار هذا الشيوعي خاطئ وغير ثوري وأنه، انطلاقا من ذلك القرار سيبتدأ في تحطيم المشروع الثوري والمشروع الإشتراكي أو سيتأخر بناؤه إلى درجة أنه يمكن أن يتحطم.

سؤال: أية قيمة تعطي للوطنية في مشروع ثوري؟

جواب: بالنسبة لي، إن العامل الوطني مفهوم أساسي في سياسة وبرنامج الإشتراكية في أمريكا اللاتينية. وهو عامل ربما لم يتم تطويره بالشكل الكافي في النظرية الماركسية لأن الوطنية ولدت في القارة الأوروبية حيث، عوض أن تسهل العلاقات بين الشعوب ونضالات الطبقة العاملة، عقدتها. لكن الأمر ليس كذلك في أمريكا اللاتينية. أظن أن إحدى المساهمات الأساسية للماركسية الأمريكية-اللاتينية وللقراءة الأمريكية-اللاتينية التي يجب القيام بها للماركسية هي مفهوم الوطن لأن الإمبريالية لا تهتم بمفهوم الوطن. الولايات المتحدة يهمها أكثر "الإندماج الأمريكي-اللاتيني" الذي استعمل عدة مرات لفرض نفس أهداف الإمبريالية ونفس السيطرة الرأسمالية على مجموع قارتنا.

أظن أن كوبا تمثل نموذجا: فهي وطنية دون أن تسقط في وطنية فجوة، متطرفة أو ضيقة. وقد توصلت إلى ذلك بفضل المثال النموذجي لحوسي مارتني (JOSE MARTI) وبفضل تأثير فكره. وقد وقع شئ مماثل في نيكاراغوا مع سندينو. إن مفهوم الوطنية في كوبا، خلافا للمفهوم البرجوازي والمحافظ، هو باب مفتوح على الأمتية. وهو في نفس الوقت أن يكون الكوبي أبا لشعوب وقوميات أخرى. في البرازيل وجدت عددا من الناس يشتكون من أنهم لم يولدوا في الولايات المتحدة الأمريكية. هناك تراجع خطير لحكومة ضارتي وللإقتصاد وهناك العديد من الناس يريدون الهجرة من البلاد. لكن ربما لو كانت هناك ثقافة أكثر وطنية، فإن الناس قد يدخلون من التخلي عن وطنهم وسيحملون مسؤولية تغيير الأوضاع. لكنهم يوجدون تحت تأثير الإيديولوجيا البرجوازية ويفضلون إيجاد حل لمشكلهم الشخصي وترك البلاد، عوض تحمل المهام السياسية التي قد تساعد على تغيير وطنهم.

سؤال: شعار "تقديس كاسترو: الماركسية-اللينينية أم الموت"، هل يمكن أن يدوم أو أنه يلخص الأوضاع الحالية؟ ما رأيك؟

جواب: في ميدان التحليل الأدبي يتعلم المرء أنه يجب تأويل الجمل. أي وضع النص في

سياقه. ذلك أنه إذا عزل المرء جملة صغيرة عن سياقها فسيفاض تطبيق الماركسية على التحليل الأدبي. إن الماركسية تعلم وضع النص في سياقها. إذا قرأت التوراة خارج سياقها سأصل إلى خلاصة أن المسيح يطلب مني أن أكره أمي وأبي. لأنه قال: "إن كل من لا يكره أباه وأمه ليس جديراً بي". إذا عزلت هذه الجملة عن سياقها سيصل المرء إلى نتيجة أنه ليكون مسيحياً حقيقياً عليه أن يكره أباه وأمه. وسيكون ذلك حماقة تامة.

إن السياق الذي طرح فيه فيديل كاسترو تلك الجملة هو سياق التأكيد على التصحيح الكوبي وتمييزه عن البيروستروكا السوفياتية. في هذا السياق يريد فيديل كاسترو أن يقول أنه، في ظل التغييرات التي تعرفها الدول الاشتراكية، لا يجب التخلي عن المبادئ الأساسية للماركسية-اللينينية. إن الخطاب له معنى محدد. إنه موجه إلى أولئك الذين يظنون أن البيروستروكا السوفياتية تعني التخلي عن المبادئ الأساسية للماركسية اللينينية وأن هذه المبادئ لا يمكن التخلي عنها لأن ذلك يعني المخاطرة بالرجوع إلى الرأسمالية وفتح الأبواب أمام الإمبريالية. في هذا السياق يجب تحليل الجملة وليس كحقيقة مجردة ميتافيزيقية، ليس كمبدأ نظري. إن الجملة يجب وضعها في إطار النقاش الجاري حالياً في العالم، وخاصة في كوبا، حول أية علاقة بين التصحيح الكوبي والبيروستروكا السوفياتية.

التطورات الحالية في العالم الاشتراكي

سؤال: لقد راكمت تجربة مهمة حول التطورات في الدول الاشتراكية، خاصة فتحتها على المعطى الديني ماذا يقع حالياً هناك؟

جواب: إن المسألة الأكثر بروزاً الآن هي صيرورة من التفتح الإيديولوجي في مجموع الدول الاشتراكية، وذلك بالنسبة للأحزاب في السلطة أو الكنائس. هناك تقدم أكبر في بعض الدول وتقدم أقل في دول أخرى، لكن التقدم عام. لقد اقتربت من هذا الواقع مباشرة خلال بعض الأسفار. لكن معرفتي كانت غير مباشرة في البداية. ذلك أن المقابلة التي أجريتها مع فيديل كاسترو في كتاب "فيديل كاسترو والدين" قد نشرت في عشرين لغة و 27 بلداً.

وفي الدول الاشتراكية بالخصوص، أثار الكتاب العديد من النقاشات داخل الأحزاب وداخل الكنيسة. لماذا؟ لأن صدوره جاء في وضعية جديدة كانت تختمر.

في الدول الاشتراكية تم الاعتراف بالدين ليس كواقع تاريخي لازال حياً فحسب بل كواقع سيستمر في الحياة ويساهم في تنمية هذه الدول. لقد كنت في الاتحاد السوفياتي في يونيو 1989 وهي رابع زيارة قمت بها إلى هناك. لقد اجتمعت مع وزير الدين والمسؤول عن العلاقات بين الحزب والكنيسة. إن السوفياتيين يسنون قوانين دينية جديدة ويوجهونها إلى كل المؤسسات الدينية لمناقشتها وإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها. وقد قال لي الوزير: "بالنسبة لنا، إن الدين ليس ظاهرة يجب تجاهلها. على العكس، إنها ظاهرة يجب أخذها بعين الاعتبار نظراً للمساهمة الأخلاقية والروحية التي يمكن أن تقدمها لصيرورة الديمقراطية". وهذا تقدم كبير.

في أكتوبر 1988، قضيت شهراً في الصين وزرت ثماني مدن. في الصين أيضاً هناك نظرة جديدة: يُعتبر الدين أساسياً في التحفيز الإيديولوجي والأخلاقي من أجل أن يهتم العاملون أكثر ويساهمون أكثر في مسلسل التنمية. توجد في الصين خمس ديانات كبيرة وكلها ملتزمة بالمشروع الاشتراكي. ليس هناك علاقات طيبة بين الحزب والديانات فحسب، بل هناك رجال دين - ومن بينهم أساقفة - أعضاء، كتاب وشيوخ، في البرلمانات البلدية والإقليمية والبرلمان الوطني. يذهب الصينيون إلى القول بأنه إذا اندثرت الكنيسة، فسيكون ذلك بعد اندثار الحزب. لماذا يؤكدون ذلك؟ لأن الدين، من وجهة النظر الماركسية، ظاهرة اجتماعية موضوعية، كما هو الأمر بالنسبة للحزب وكذلك بالنسبة للماركسية، وحسب وجهة النظر الماركسية - اللينينية الأكثر صفاً، فإن كل الظواهر الاجتماعية تمر عبر صيرورة تاريخية وتعرف مرحلة الولادة والتطور والموت. لماذا قد يكون الحزب أو النظرية الماركسية - اللينينية استثناءات؟ على الماركسي أن يقبل أن الماركسية نفسها والحزب نفسه يمكن أن يضمحلا. اللهم إذا قال: لا. في هذه المسألة أنا ميتافيزيقي! وإذا قال ذلك فإنه لن يبقى ماركسياً وسيصبح إذن أقرب إلى هيجل منه إلى ماركس.

في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إن العلاقات بين الكنيسة والدولة جيدة. ولا زالت ألمانيا بروتستانتية أكثر منها ماركسية من وجهة نظر الثقافة الشعبية. إن وجود البروتستانتية قوي جداً في الثقافة وقد اعترف الرفاق الذين تكلمت معهم أن الوجود الديني البروتستاني أقوى من العقائدية الماركسية (...).

لكن، رغم خصوصية كل بلد، هناك حركة عامة في العالم الاشتراكي تبحث كيف يمكن للكنيسة والدولة، للمسيحية والماركسية، للمؤمنين وغير المؤمنين أن يعيشوا في نفس الوطن ويتحملوا جميعاً نفس مشروع بناء الماركسية. إن هذا إجماع عالمي يشمل أيضاً الأحزاب والحركات الثورية التي لم تصل بعد إلى السلطة.

إن ما يقع يمكنني أن أفسره بالمثل التالي، رغم أنه لا يمكن المطابقة بين العقيدة والمسيحية، فإن الكنيسة والدولة هما أزواج أدت الثورة إلى افتراقهما، لكنهما استمررا في العيش تحت نفس السقف. ذلك لأن الزوج (أي الدولة) كان يعتقد أن الزوجة (أي الكنيسة) ستتموت بسرعة وسيضمحل الدين بالنتيجة. وكانت الكنيسة تظن أن الزوج سيصبح من جديد رأساليا وأنه لن يبقى ثورياً. في البداية تعاونت بعض الوقت مع المناهضين للثورة. واعتقدت من بعد أن الاختيار الثوري للزوج سيضعف مع كل التغييرات في العالم. وقد مر الوقت وأدرك الإثنان مسألة بديهية: لا الزوجة ستتموت ولا الزوج سيصبح رأساليا. إذن على الإثنان أن يتفقا للعيش تحت نفس السقف. ويحاولان الآن أن يتفقا على أن تقبل الزوجة اختيار زوجها الاشتراكي ويفهم الزوج أن زوجته لها من العافية ما يكفي للعيش لوقت طويل وأن الدين ليست ظاهرة ستضمحل بشكل سحري مع العلاقات الاجتماعية الجديدة. لقد فهم الإثنان كل هذا واتفقا. إنها وضعية جديدة وجد واعدة. لا يقع نفس الشيء في العالم الرأسمالي للولايات المتحدة. إن الإمبريالية لا تقبل الكنيسة إن هي وضعت امتيازات الإمبريالية موضع التساؤل.

وليست الإمبريالية مستعدة للاتفاق مع الكنيسة ولا هي مستعدة للتخلي عن امتيازاتها. وقد أوضحت ذلك وثيقة سانتافي (SANTAFE) الأخيرة. إن هذه الوضعية تمثل تحدياً للمسيحيين والماركسيين.

dehors de la Révolution" pour les deux-tiers, ne serait-il pas une forme de réaction passive à la rigidité du système, à l'intolérance et au "téqué-téqué" (langue de bois) du milieu politique.

Le développement du tourisme (3^e poste de rentrée de devises après la canne à sucre et le nickel) en est une autre cause. Lorsqu'on est jeune et que l'on a connu l'abondance, il est difficile de s'habituer à la pénurie; plus encore, quand on voit les touristes avec leurs dollars, auxquels on réserve des magasins bien achalandés -interdits aux cubains car tout est payé en dollars-, les lieux de distractions, hôtels et moyens de transports confortables ainsi que les tables bien garnies. Cela ne peut que développer les frustrations et les réactions égoïstes de chacun pour soi. Cela se traduit aujourd'hui par un comportement que les cubains condamnent mais tolèrent, celui de chasseurs de touristes, prostitué(e)s, femmes ou hommes, des trafiquants de devises, le vol et autres formes de délinquance; ce sont les "jineteros ou jeniteras".

L'augmentation du nombre de ces "marginiaux", parallèle au développement du tourisme n'alimente-t-elle pas le terreau de la contre-révolution? sans parler du Sida... Quant à la drogue, il semble que son usage en soit très limité et sous forme de marijuana essentiellement. Il existe cependant d'autres formes de défoulement, tout aussi symptomatiques: les concerts de musique moderne cubaine, très inspirée des rythmes nord-américains, avec des formes d'hystérie collective chez les jeunes, exactement comme en Occident. On nous a répondu que les jeunes étaient demandeurs et qu'il fallait bien les distraire. Il y a aussi le rhum que l'on boit sec et en grande quantité, dès le petit jour, dans la rue ou sur les plages, que l'on soit fille ou garçon. Nous avons remarqué que le comportement de beaucoup de jeunes était irresponsable: les plages sont souillées de canettes de boissons ou de papiers, les arbres cassés et les rues de la capitale très sales.

Ces phénomènes sont récents, nous a-t-on dit. Ceux qui étaient déjà allés à Cuba l'ont confirmé. Ils sont apparus avec la période spéciale et le développement du tourisme -choix obligé- pour éviter l'asphyxie de l'île, selon les responsables.

La dernière réforme constitutionnelle (1992):

Elle prévoit l'élection à bulletin secret de représentants du peuple à tous les niveaux.

Sur le plan religieux, on admet aujourd'hui "l'adhésion" des croyants, catholiques ou autres au Parti Communiste. Le mot "athéisme" a été supprimé de la Constitution et remplacé par le mot "laïcité".

Sur le plan économique, elle permet la création de sociétés mixtes avec partage des investissements et des bénéfices; la possibilité pour les investisseurs étrangers de rapatrier leurs capitaux sans taxes et la prise en charge sociale des étrangers et de leurs familles par Cuba. A noter qu'à Cuba il n'y a pas d'impôts ni de charge sociale. Les entreprises étrangères trouveront sur place une main d'oeuvre éduquée et qualifiée. Des entreprises mixtes fonctionnent déjà -avec participation espagnole et canadienne surtout- mais notre attention a été attirée par D.H.L.(4), une société

américaine de messageries et transports de paquets. Nous avons bien dit américaine... Bizarre! Par le biais des sociétés mixtes à capitaux mexicains, canadiens... les américains ne seraient-ils pas déjà en train de se réinstaller dans l'île? N'y a-t-il pas de cette façon une perte de la souveraineté nationale? Cuba avait-elle un autre choix face à un double blocus?

V. Agir aujourd'hui contre le blocus

Que pouvons-nous faire pour aider le peuple cubain à consolider ses acquis et poursuivre sa révolution? Le peuple cubain a beaucoup donné et il donne encore, en pleine période de pénurie; dans le domaine médical par exemple, en envoyant des médecins formés dans les pays du Tiers-Monde (plus de 2000). Rappelons aussi que Cuba a accueilli et soigné gratuitement 8000 enfants de Chernobyl. Le président d'Ukraine vient d'ailleurs de remercier officiellement le gouvernement et le peuple cubain pour cet acte de solidarité internationale (voir sa lettre).

Nous devons et nous pouvons faire cesser l'isolement de Cuba et la pénurie qu'il provoque en brisant ce blocus. Il est criminel car il vise à faire tomber un gouvernement en affamant son peuple. Cuba a le droit d'établir des relations mutuellement avantageuses avec d'autres pays, en particulier ceux d'Amérique Latine, son milieu naturel, et sur lesquels les Etats-Unis font pression plus que jamais.

Les occidentaux réclament plus de démocratie pour que cesse le blocus! Au nom de quoi? Les cubains sont maîtres chez eux et ils n'ont de leçons de démocratie à recevoir de personne; surtout quand on sait ce qu'il en est de la démocratie "cause-toujours" en Occident, qui se réduit à des votes périodiques pour des candidats qui s'auto-proclament et s'auto-controlent... Les pays européens appliquent le blocus sous la pression américaine. Qui parle aujourd'hui d'Indépendance et du droit des peuples à disposer d'eux-même?

Les cubains ne sont pas dupes. Ils savent ce qui est le système libéral; Haïti n'est qu'à 77 Km de chez eux; en Amérique Latine, ils ont vu aussi des images des émeutes de Los Angeles. Il n'y a pas pour eux de "rêve américain". Ils veulent un socialisme à la cubaine. Nous devons les aider en faisant pression sur nos gouvernements. Nous sommes revenus de Cuba inquiets mais plus que jamais solidaires et déterminés à agir contre le blocus; nos peuples ont tout à y gagner.

Nadine B

25 Août 1992

Notes:

(1) José Martí: Philosophe, journaliste et poète; auteur de "Guantanamo"; il meurt au combat en 1898.

(2) Ne fonctionnent pas par adhésion, mais par acte de candidature qui peut être approuvée ou rejetée:

(3) Elle est souvent critiquée: d'un niveau culturel bas, mal formée, bornée et parfois brutale.

(4) Voir publicité parue dans Granma de Juillet 1992:

pays de l'Est et de cette dépendance qui a conduit l'économie cubaine à une paralysie partielle.

Quelques chiffres: sur 12 millions de tonnes de pétrole en provenance d'U.R.S.S., Cuba n'en reçoit plus que 4. Les trois quarts des usines sont arrêtées, soit par manque d'énergie, soit par manque de matériel, soit par manque de matière première. Plus de pièces de rechange. Les trois quarts des moyens de transport--voitures, autobus, camions-- sont mis sur cales par manque d'essence.

Le rationnement, accepté en temps normal comme moyen de répartition équitable, devient pénible car les produits manquent: viande, lait, matières grasses, savon, dentifrice, shampoing, linge, etc...Les queues sont plus longues et les temps de trajet pour aller travailler aussi; parfois deux heures le matin et autant le soir, passées à attendre un moyen de transport. C'est pourquoi vélos et calèches ont envahi les villes. Dans les champs, charrues, boeufs ou zébus attelés ont remplacés les tracteurs. La cueillette de la canne, autrefois mécanisée, se fait à nouveau à la machette et par un travail volontaire.

Combien de temps encore les Cubains supporteront-ils la pénurie ? Dans ce contexte, les privilégiés deviennent insupportables et on les montre du doigt. Cela a conduit à une "purge" récente dans l'administration qui a touché même des ministres (commerce, industrie et transports).

Cette période difficile, qualifiée de "spéciale", avait été prévue depuis longtemps en cas de guerre avec les U.S.A. et de blocus total de l'île. Le plan que l'on avait décidé s'applique aujourd'hui en temps de paix, ce qui montre bien la gravité de la situation.

"La Révolution est aujourd'hui en danger de mort", nous a-t-on dit de source bien placée.

Mais il nous semble aussi que le blocus n'a pas eu que des effets négatifs: dans le domaine de l'agriculture, le plan alimentaire a obligé à diversifier la production, auparavant dominée par la canne à sucre, en introduisant de nouvelles cultures: pomme de terre, patate douce, carottes, bananes, etc...On développe aussi l'élevage intensif, bovin et ovin; on croise les races pour obtenir des rendements satisfaisants en lait et en viande.

Dans le domaine industriel, on a pris conscience en haut lieu qu'il fallait d'abord compter sur les ressources de l'île et faire des sacrifices. La pensée de Che Guevara est redevenue d'actualité tant sur le plan économique que politique: diversification de la production et des sources d'approvisionnement, abolition de la valeur marchande entre les secteurs de l'économie, nécessité de faire participer les travailleurs à tous les stades de décision et de réalisation avec pouvoir de contrôle à tous les niveaux. Il faut optimiser les ressources humaines et matérielles; dans la production, l'approvisionnement et la distribution, les dysfonctionnements sont nombreux. A noter aussi la rigidité des structures qui fonctionnent toujours de haut en bas. Il semble impossible de remettre en cause les décisions des administrateurs et autres décideurs.

IV. La démocratie à Cuba

Quelques chiffres (1991):

- Parti Communiste de Cuba: 523.000 membres dont 21,5% de femmes.
- Union des Jeunesses Communistes: 600.000 membres.
- Centrale des Travailleurs Cubains: 3.000.000 membres sur 6.500.000 actifs.
- Fédération des Femmes Cubaines: 3.100.000 membres.
- Comité de Défense de la Révolution (C.D.R): 500.000 membres.
- Association Nationale des Petits Agriculteurs: 200.000 membres.
- Fédération des Elèves de l'Enseignement Moyen: 460.000 membres.
- Union des Jeunes Pionniers de Cuba: 1.800.000 membres.

Les institutions cubaines -assemblées locales, provinciales- sont théoriquement faites pour laisser une large part à la participation active des citoyens qui choisissent leurs représentants au niveau du quartier, de la province et de l'Etat.

La base en est le C.D.R qui existe dans chaque quartier, tant à la ville qu'à la campagne. Il peut regrouper entre 100 et 200 personnes. Il existe aussi une fédération des femmes cubaines et les travailleurs sont organisés dans le cadre de leur entreprise ou de leur communauté rurale; les jeunes, au sein des Centres de pionniers; citons aussi les I.C.A.P., instituts d'amitié entre les peuples.

Qu'en est-il dans les faits?

Les réactions des Cubains de la rue -qui reconnaissent les acquis dus à la Révolution- celles des employés sur leur lieu de travail, l'omniprésence de la police(3) et la suspicion généralisée montrent qu'on ne peut pas s'exprimer librement. La presse existante est celle du Parti -GRANMA, Juventud Rebelde,...- et il en va de même pour les médias. Toute critique même constructive est désignée comme "contre-révolutionnaire". Nous avons entendu parler à plusieurs reprises de lynchages publics. Pour ne pas prendre qu'un exemple, Lisandro OTERO, membre de l'UNEAC (Union nationale des écrivains et artistes cubains) s'est vu refuser les tribunes de Granma alors qu'il pose des problèmes de fond. Son article a été publié dans la presse étrangère: Le Monde Diplomatique d'Avril 92 et Cambio 16, même date. Lorsque nous avons soulevé son cas, on nous a répondu qu'il était réformiste. Toute contribution au débat est canalisée et approuvée par l'appareil de l'Etat. Le fonctionnement actuel et l'unanimité de règle à l'intérieur du Parti ne favorisent-ils pas l'opportunisme et le carriérisme à des fins purement personnelles? Le discours "révolutionnaire" de certains membres du parti ou de l'U.J.C, chez les jeunes surtout, manque fortement de conviction et de sincérité; c'est le cas de beaucoup de ceux qui travaillent dans le tourisme international, obligatoirement membres du parti ou de l'U.J.C. Le malaise de la jeunesse, aujourd'hui "en

II. Les grands acquis de la Révolution

Il est incontestable que la Révolution a donné à tous les Cubains le minimum vital: alimentation- santé- éducation- travail- logement; elle leur a assuré une vie dans la dignité. Pas de mendicité ni d'enfants mal nourris comme c'est le cas partout en Amérique Latine.

Nous y avons aussi constaté l'absence totale de racisme. "Qu'a changé pour vous la Révolution ?", avons-nous demandé à un paysan noir retraité, âgé de 72 ans. "Tout !- nous a-t-il répondu- Pour moi, c'est comme le jour et la nuit. Sur trois plans: comme noir, la Révolution m'a donné la dignité et le respect. Avant, j'étais moins qu'un chien; comme cubain, elle m'a donné l'indépendance et comme paysan, elle m'a donné du travail et un salaire qui m'a permis de bien vivre." il était coupeur de canne.

Dans le domaine de la santé, de l'éducation et du sport, ces acquis sont remarquables.

-santé: 17.000 médecins pour 10,5 millions d'habitants. La santé représente 19% du budget national. Le taux de mortalité infantile, qui était de 40 pour mille avant la Révolution, a été ramené à 11,1 pour mille, au niveau des pays européens.

Le médecin de famille: une expérience menée depuis 1984 pour le suivi médical et la prévention. Chaque médecin suit environ 120 familles (700 personnes environ) dans le quartier qui lui a été attribué. Il consacre ses matinées aux consultations et ses après-midi à la prévention en se rendant dans les foyers à l'improviste. Il suit plus particulièrement les femmes enceintes, les nouveaux-nés et les personnes âgées auxquelles il fait faire tous les matins une séance de gymnastique en plein air. Il voit au moins une fois par an tous les habitants de son quartier, même s'ils sont en bonne santé.

Chaque province possède son université de médecine et son hôpital régional, en plus des nombreuses polycliniques un peu partout dans l'île; 63 hôpitaux et 420 dispensaires.

Ajoutons que la médecine est gratuite et que Cuba est en pointe dans le domaine de la recherche médicale et chirurgicale, et dans bien des technologies: vaccin contre la méningite et l'hépatite virale de type B. Cuba possède son industrie pharmaceutique.

Education: le taux d'alphabétisation est de 98% alors que plus des deux-tiers de la population étaient analphabète avant la Révolution. L'école est obligatoire jusqu'à 18 ans. Le nombre d'écoles a été multiplié par 27 en 30 ans.

85% des hommes et 92% des femmes ont été scolarisés dans le secondaire.

20% des hommes et 26% des femmes accèdent à l'université.

Il existe de nombreuses écoles pour handicapés physiques ou mentaux.

Le sport: sans aller chercher très loin, durant l'été 1991, Cuba a pris la première place des Jeux Panaméricains en obtenant plus de médailles d'or que les U.S.A., seconds, et le Canada. Aux derniers Jeux Olympiques, malgré les difficultés liées à la "période spéciale", les résultats ont été très honorables pour ce tout petit pays.

A quoi sont-ils dûs ? A un repérage précoce des aptitudes qui seorn favorisées et développées tout au long de la scolarité des jeunes.

III. Problèmes actuels; la "période spéciale"

Cuba n'est pas pour autant le paradis; si la Révolution a éradiqué la misère, elle n'a pas encore supprimé totalement la pauvreté; on la remarque dans les grandes agglomérations où le problème du logement subsiste (La Havane et Santiago essentiellement) ainsi que dans le monde paysan où l'habitat demeure parfois très précaire.

La justice sociale n'est pas encore d'actualité bien que les écarts de salaire soient limités (de 1 à 5). Certains vivent mieux que d'autres; ces privilégiés sont essentiellement des personnes ayant un certain pouvoir, qu'elles utilisent pour leur profit; ceux qui travaillent dans le domaine du tourisme international et qui, en détournant des dollars, alimentent le marché noir, la contrebande et le trafic de devises. Beaucoup d'entre eux appartiennent à l'appareil du Parti ou de l'U.J.C. où ils sont entrés par opportunisme plus que par conviction. Ils ne constituent pas une majorité mais créent un certain malaise dans la population et surtout chez les jeunes. De l'aveu des personnes bien placées, "les 2/3 de la jeunesse sont aujourd'hui non pas contre la Révolution mais en dehors." Une proportion inquiétante...

Lorsqu'on voit le chemin parcouru en trente ans par ce petit pays, on peut se demander où en serait Cuba sans les trente années de blocus imposé par les U.S.A. au lendemain de la Révolution.

1. Le blocus américain et occidental

Le blocus a été décrété par Kennedy lorsque le gouvernement cubain nationalise les biens privés nord-américains-- plantations et raffineries de canne à sucre, raffineries de pétrole...-. Il ne s'est jamais démenti, bien au contraire. Il a été élargi à l'Europe, par suivisme, et imposé aux pays d'Amérique Latine, chasse gardée des U.S.A., essentiellement par le biais du F.M.I. et de la Banque Mondiale. Ces derniers, pourvoyeurs de fonds volés aux peuples par le mécanisme de la Dette et des intérêts de la Dette, prêtent sous conditions de l'argent qui n'arrive jamais aux peuples mais sert à enrichir leurs gouvernants: l'exemple le plus récent est celui du Président du Brésil, Collor de Mello.

C'est dans le contexte du blocus occidental que Cuba a conclu des accords commerciaux et des échanges avec l'U.R.S.S. et les pays de l'Est notamment. Cela n'ira pas sans inconvénients en créant une nouvelle forme de dépendance vis-à-vis de ces derniers (80% des échanges). On en mesure aujourd'hui toutes les conséquences avec la dite "période spéciale".

2. La "période spéciale" depuis 1988.

Elle est la conséquence directe de l'effondrement des

VOYAGE DE SOLIDARITE CONTRE LE BLOCUS

21 JOURS A CUBA

Un long crocodile vert

*Sur la mer des Antilles
(Qu'on appelle aussi Caraïbes)
Battue par les vagues farouches
Et ciselée de molle écume,
Sous le soleil qui la repousse,
Chantant, des larmes pleins les yeux,
Cuba navigue sur sa carte
Comme un long crocodile vert
Avec des yeux d'eau et de pierre.*

Nicolas GUILLEN
(1904-1989)

Après un circuit de 21 jours qui nous a conduits à travers l'île, nous vous livrons nos impressions de voyage. Nous en avons longuement discuté avec l'ensemble de notre groupe--21 personnes--, mais nous ne prétendons pas pour autant, après un bref séjour, avoir appréhendé tous les aspects de la réalité cubaine et ce qu'il en set après 23 ans de Révolution. Tout au long du circuit, nous avons regardé vivre la population, visité une crèche, un hôpital, un centre de pionniers, une manufacture de tabac, des plantations d'ananas, d'agrumes et une communauté rurale. Nous nous sommes rendus dans un Comité de Défense de la Révolution(C.D.R.); nous avons rencontré des dirigeants de l'Union des Jeunesses Communistes(U.J.C.), des journalistes; nous avons discuté librement avec des Cubains de la rue, jeunes et moins jeunes, des petits paysans, des militaires, des opposants, ce qui nous a permis un contact non "aseptisé" avec la réalité cubaine.

I. Bref Historique

1492: Christophe Colomb débarque le 12 Octobre à Guanahani(San Salvador) puis à Cuba. Les peuples d'Amérique -indiens Arawaks, Taïnos et Caribes à Cuba- "découvrent" que l'arrivée des Occidentaux, conquistadores, signifie pour eux pillages, massacres et extermination pour s'emparer de l'or et ce sous prétexte d'évangélisation. Cuba devient colonie dans le Royaume d'Espagne et le restera jusqu'en 1898.
1524: Arrivée des premiers esclaves noirs; ils

remplacent au travail les Indiens qui sont massacrés car ils refusent l'asservissement.

1868: Première guerre de libération dirigée par Carlos Manuel de CESPEDES, le père de la patrie, qui le premier affranchit les esclaves à Bayamo.

1886: Abolition officielle de l'esclavage.

1895: Deuxième guerre de libération contre l'Espagne dirigée par José Marti(1), le héros national, Gomez et Maceo, deux généraux créoles.

1898: Dynamitage du "Maine", un cuirassé américain dans le prt de La Havane: les U.S.A. entrent en guerre avec l'Espagne. Défaite de l'Espagne qui cède ses dernières colonies. Cuba et Porto-Rico deviennent Protectorats américains.

1902: Proclamation de la République de Cuba et "Amendement Platt" qui donne le droit aux U.S.A. d'intervenir militairement dans l'île "chaque fois que la situation intérieure le nécessite"; installation de la base navale U.S. à GUANTANAMO (toujours occupée). Période de dictatures(Machado puis Batista). Misère et répression. Cuba devient le "bordel des U.S.A".

1953: Attaque de la caserne MONCADA par Fidel CASTRO et ses partisans. Echec. Castro, jugé et condamné par le gouvernement de Batista, assure sa défense au rprocès avec sa célèbre plaidoirie:

Condamnez-moi; cela n'a aucune importance; l'Histoire m'acquitera" ("Condenadme; no importa; la Historia me absolvera")

Castro sera grâcié deux ans plus tard par Batista.

1956: Débarquement du GRANMA et guérilla dirigée par Fiedl CASTRO, Che GUEVARA et Camilo CIENFUEGOS.

1959: 1er Janvier: Batista s'enfuit; après trois ans de guerilla, c'est l'installation du gouvernement révolutionnaire qui proclame l'Indépendance et la République Populaire de Cuba.

1960-61: Le gouvernement cubain nationalise les terres appartenant aux nord-américains puis les raffineries de pétrole; rupture des relations diplomatiques entre les deux pays.

1961: tentative de débarquement U.S. dans la Baie des Cochons, écrasée en 722 heures à Playa Giron.

1962: Kennedy décrète le Blocus de l'île; C'est l'affaire des fusées et la guerre froide U.S.A-U.R.S.S.

1962-1992: La Révolution se poursuit avec les "rectifications" et la "période spéciale".

MAROC : LA LUTTE CONTINUE

Article publié par la revue du S.N.E.S. Paris

Hassan II vient de donner une nouvelle preuve de son cynisme et de son arrogance dans l'interview publiée par le quotidien "Libération" de ce 7 Juillet, interview intitulée curieusement "Les ouvertures du Roi du Maroc". D'une part, dit-il, il n'y a plus de détenus politiques au Maroc. D'autre part, il déclare froidement que les détenus islamistes relèvent de son seul pouvoir et prérogatives de "commandeur des croyants", et admet ainsi sans ambages que les procès qui leur sont faits sont purement et simplement des procès d'inquisition. Pour couronner le tout, il reconnaît enfin que le camp de "détention administrative" de Tazmamart a bien existé et déclare qu' "il n'a plus lieu d'être", sans plus !

Reprenons ces différentes déclarations.

Plus de détenus politiques? L'Organisation Marocaine des Droits de l'Homme (O.M.D.H.) vient de publier une liste de 543 détenus politiques nommément recensés, liste qui ne prétend pas être exhaustive. A Libération qui lui opposait cette publication, Hassan II a répondu en s'appuyant sur la "Commission Consultative des Droits de l'Homme" qui prétend, d'après lui, à la non-existence de détenus politiques, et renvoie l'O.M.D.H. à cette Commission, dont il faut rappeler qu'elle ne dispose d'aucun droit d'initiative et qu'elle est typiquement une Commission "makhzen"(1) soumise au Roi.

Mais il faut aussi rappeler quelques cas flagrants, outre celui des islamistes. Qu'en est-il du groupe des militants et dirigeants de Ila Al Amam, groupe dit des 26, arrêtés en novembre 1985 et condamnés à des peines allant jusqu'à 20 ans de prison, pour les mêmes motifs que ceux du groupe de Casablanca de 1977 auquel appartenait le soussigné? Qu'en est-il des étudiants de Fès arrêtés en 1988 et 1989 pour leur activité étudiante ou pour avoir manifesté pour la Palestine, et condamnés à des peines de 5 à 10 ans de prison? Qu'en est-il des dizaines d'étudiants arrêtés, à Fès également, tout au long de cette année universitaire et condamnés à des peines allant jusqu'à 10 ans de prison? Quant à Ahmed Khyari, l'un des anciens détenus politiques du monde, rappelons qu'il est depuis plus de 20 ans à la Prison Centrale de Kénitra. Et que dire de Ahmed Raïss et Ghani Achour qui, après 18 années au Bagne de Tazmamart, sont encore détenus à cette même Prison Centrale de Kénitra?

Mme Ana CAMACHO, Journal "El País", MADRID

Chère Madame,

Je viens d'avoir avec quelque retard connaissance de l'article que vous avez consacré dans El País du 14 Juillet dernier à la rencontre d'opposants marocains d'Espagne à Huesca le mois dernier. Les mentions me concernant et concernant l'Organisation Ila Al Amam appellent les rectifications suivantes que je vous prie de porter à la connaissance des lecteurs de "El País" :

1) L'Organisation Ila Al Amam n'envisage en aucune façon ni par aucun moyen de négocier sa légalisation, à plus forte raison dans le cadre du régime de Hassan II. Nous savons, et nous n'avons jamais cessé de le déclarer jusqu'au prix des plus lourds sacrifices, qu'avec un tel régime aucune démocratie véritable n'est possible au Maroc.

Dans l'étape actuelle, et sans renoncer pour autant à notre objectif révolutionnaire de lutte pour une République démocratique marocaine, nous appuyons, et nous participons à, la radicalisation en cours de la lutte démocratique au Maroc symbolisée par les déclarations du dirigeant syndicaliste et démocrate Noubir Amaoui et appelons à développer la lutte des forces démocratiques marocaines "dans le combat pour une Constitution nou-

Le cas des détenus islamistes est pour le moins aussi scandaleux, et devient insupportable après la déclaration de Hassan II. Nous avons au Maroc le triste privilège d'avoir des condamnés à mort d'opinion, vous avez bien lu "condamnés à mort d'opinion", depuis 1984, cinq militants islamistes coupables d'avoir écrit des banderoles et des inscriptions murales, et avec eux, pour les mêmes raisons, plusieurs dizaines de militants condamnés à des peines de 20 ans de prison. L'opinion internationale va-t-elle admettre ces procès d'inquisition en cette fin du 20^e siècle?

Enfin, mais non le moindre, que Hassan II sache que le dossier de Tazmamart ne peut être clos. Le bourreau de Tazmamart devra être jugé et il est temps que devant son arrogance et son cynisme, se constitue un Tribunal International pour crime contre l'humanité. Réparation doit être donnée aux survivants et aux familles des morts. Et celle qui a révélé Tazmamart au monde, Christine Daure-Serfaty, doit être autorisée à retourner au Maroc qui lui avait été interdit pour cette révélation.

Mais il y a encore d'autres Tazmamart, et bien des disparus. Où sont le lieutenant-colonel Mohamed Ababou, le capitaine Chellat, l'adjutant Mzirek, disparus depuis 1975, Rachid Manouzi enlevé en 1971, Abdelhak Rouïssi enlevé en 1974? Où sont les 2250 militaires révoltés en février 1991 renvoyés par Chadli BenJedid à Hassan II, dont on sait seulement que les cinq principaux officiers ont été fusillés? Où sont les disparus sahraouis survivants des bagnes du Sud et non libérés l'an dernier?

Pour toutes ces raisons, il faut continuer la lutte. Pour toutes ces raisons, il est clair qu'il ne pourra y avoir de liberté et de démocratie au Maroc avant le départ du bourreau de Tazmamart. La lutte du peuple marocain, centrée aujourd'hui sur l'exigence d'un changement constitutionnel profond qui mette fin à la nature makhzen du pouvoir et institue l'Etat de Droit, exigence pour laquelle le dirigeant syndicaliste Noubir Amaoui a été emprisonné pour deux ans, cette lutte permet de penser que ce jour viendra au-delà des péripéties politiques immédiates et des manœuvres et mensonges de Hassan II. Aux démocrates français d'appuyer cette lutte et d'œuvrer entre temps pour arracher sans attendre ses victimes aux griffes du bourreau.

Abraham SERFATY le 9 juillet 1992.

velle effectivement démocratique élaborée par les représentants véritables du peuple et pour la construction de l'Etat de Droit et la fin de la nature makhzen de l'Etat" (Editorial de la revue Il Al Amam, Juin 1992).

2) La réunion de Huesca était une réunion d'opposants démocrates marocains d'Espagne à laquelle ont pu être invités certains militants d'autres pays d'Europe. Tout comme les réunions de février et juin 1992 à Paris de démocrates marocains en France, elle pourrait s'inscrire dans la préparation démocratique d'un Mouvement des Démocrates Marocains en Europe dans l'esprit de la réunion initiale tenue près de Maastricht en décembre dernier pour autant que soit respecté le souci d'une telle préparation démocratique. C'est afin de respecter un tel souci que je n'ai pas voulu imposer ma présence à cette réunion à laquelle je n'étais d'ailleurs pas invité.

Je peux ajouter que l'Organisation Ila Al Amam n'a pas cherché ni en France ni en Espagne ni ailleurs en Europe à imposer ses points de vue dans un tel processus, faisant au contraire entièrement confiance au débat démocratique dans le respect mutuel de tous les militants.

Croyez, chère Madame, à l'expression de mes sentiments respectueux.

Abraham SERFATY

le 8 Août 1992

PRISES DE POSITION SUR LA CONSTITUTION "NOUVELLE"

Communiqué du Conseil National de la C.D.T.
réuni le 29.08.1992 à Casablanca (extraits)

Le Conseil National de la C.D.T. réuni en session extraordinaire: Décide le boycott du référendum sur la Constitution.

-Renouvelle sa condamnation ferme du procès/complot organisé à l'encontre du frère Amaoui.

-Exige sa libération immédiate et celle de tous les prisonniers politiques et syndicaux et le retour des exilés.

-Revendique des solutions urgentes et réelles du dossier social. -Se réserve le droit d'appliquer toutes les décisions militantes y compris le recours à la grève générale.

-Réitère (la demande) d'une commission d'enquête sur l'enrichissement illicite.

Le Conseil National de la C.D.T. se réunit à une étape historique et cruciale caractérisée par la faillite de la politique économique et sociale poursuivie par les gouvernants depuis des décennies.

Au niveau politique, cette étape est en continuité au système arbitraire inhérent à l'Etat makhzénien caractérisé par la violation quotidienne des principes les plus élémentaires des Droits de l'Homme et l'étouffement des libertés individuelles et collectives et l'interdiction des libertés d'opinion et d'expression, et le retour à la fabrication des procès iniques.

Au lieu de répondre aux exigences de cette étape par la révision des pratiques du passé, conformément aux positions des forces démocratiques, un projet de loi révisée, dont le contenu reste loin de répondre aux aspirations des masses populaires et de la classe ouvrière, est proposé pour le référendum. Ce projet confirme l'arbitraire caractérisé par l'absence de séparation réelle entre les pouvoirs, d'autonomie du pouvoir judiciaire et la souveraineté de la loi comme condition d'édification de la société civile, de la modernisation de l'Etat, et de donner aux institutions leurs prérogatives et fonctions réelles.

Le Conseil National de la C.D.T.....

-Annonce son boycott au référendum sur le projet de Constitution révisée et appelle la classe ouvrière et les masses populaires au BOYCOTT.

-Condamne avec force le contenu de la déclaration du secrétariat du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme à l'encontre du frère Noubir El Amaoui et de l'ensemble des détenus d'opinion.

-Réitère ses revendications de solutions urgentes et réelles du dossier social à travers un dialogue véritable, et se réserve le droit d'appliquer toutes les décisions militantes, y compris le recours à la grève générale pour défendre les intérêts de la classe ouvrière.

APPEL

Le 4 septembre 1992 aura lieu le Référendum sur le projet de Constitution révisée.

Ce Référendum se tient dans un contexte de lutte croissante pour l'instauration d'un régime politique démocratique reposant sur des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire effectifs et indépendants dont le peuple soit la seule source, ces pouvoirs étant soumis dans leur pratique au contrôle et à la sanction populaires, comme alternative au régime makhzénien absolutiste que consacre la Constitution actuelle.

Attendu que le projet soumis à référendum n'est pas issu d'une assemblée constituante élue, qu'il n'est pas le fruit d'un débat politique national large, sincère, public et démocratique et qu'il revêt le caractère d'une Constitution octroyée;

Attendu que le projet n'a pas pris en considération les aspirations démocratiques légitimes de tout le peuple et de toutes ses composantes comme cela a été exprimé par des voies multiples, parmi lesquelles le Bloc Démocratique, mais qu'il se contente de quelques amendements partiels qui ne modifient pas la nature du pouvoir absolutiste;

Attendu que la détention et l'enlèvement politiques et la répression de la liberté d'expression et de la liberté syndicale demeurent les caractéristiques évidentes de la situation au Maroc;

Attendu que n'existent pas les garanties élémentaires de neutralité des opérations référendaires (main-mise du Ministère de l'Intérieur, listes électorales préfabriquées,...), ce qui enlève toute crédibilité et tout sens à la participation au Référendum;

Considérant tout ce qui précède, et nous basant sur notre attachement à la démocratie et sur notre opposition à l'absolutisme personnel, nous appelons le peuple marocain à boycotter le Référendum et nous exhortons ses militants et ses forces vives à se mobiliser largement pour cet objectif, et à poursuivre la lutte sous toutes ses formes légitimes pour imposer l'instauration d'une véritable démocratie.

RABAT, le 23 Août 1992.

Premiers signataires au Maroc:

AMINE Abdelhamid	DOURAIIDI Moulay Tahar
ABDEL MOUMNI Fouad	LOUAFI Mohamed
ZAâZAâ Abdallah	BOULAIÛH Mohamed
BEN MALEK Lahbib	MESFIOUI Abdallah
ZAIÛI Omar	ABADRINE Ahmed
BEN ABDESLAM Abdellah	QOUTARI Mourad
TAFNAOUT Abderrahim	SAIB Mohamed
AÛT DABA Ahmed	EL YOUSFI Abdelbaki
EL HARIF Abdallah	EL BAHÛ Abdeslam
AÛT BENNACER Ahmed	CHERRADOU Mohamed
AFKIR Ali	

"régner", cette déclaration, en posant le principe d'un gouvernement émanant du peuple et non du roi, a eu le mérite de poser au premier plan de la scène politique marocaine et dans de larges milieux de l'opinion publique marocaine la nécessité d'une conception tout à fait différente du pouvoir au Maroc, s'opposant de fait à l'acceptation par les partis de l'opposition parlementaire d'un système makhzen amendé. C'est pourquoi, tant au Maroc qu'à l'étranger, se sont constitués aussitôt après la condamnation de Noubir Amaoui des Comités pour sa libération regroupant l'ensemble de ces courants. Au Maroc ces Comités se sont constitués dans plusieurs villes, notamment à Casablanca, Rabat, Meknès, Safi, Fquih Ben Salah... Le courant radical au sein de l'U.S.F.P. s'étend aux militants proches de ce parti dans la C.D.T. et aussi, de façon nettement marquée, dans la Jeunesse Ittihadia.

C'est l'activité convergente de ces différents courants radicaux qui entraîne en ce moment précis l'échec partiel de Hassan II dans son opération de prétendue "réforme" constitutionnelle. La dénonciation de cette opération, dès le 13 Mars par notre organisation, et, aussitôt après le discours du 20 Août l'annonçant officiellement, par un certain nombre de prises de positions publiques émanant de ces courants, ont joué leur rôle pour amener les partis de l'opposition parlementaire - à l'exception du Parti du Progrès et du Socialisme dont la direction est devenue le cheval de Troie de la monarchie et du capitalisme néo-colonial dans cette opposition - à refuser leur caution à cette opération qui culmine dans le plébiscite annoncé pour le 4 Septembre, et ce malgré les très fortes pressions qui ont été exercées sur eux. Bien plus, le Conseil National de la C.D.T. vient d'appeler "la classe ouvrière et les masses populaires au boycott" du Référendum Constitutionnel.

Ainsi, la voie reste ouverte à un développement de la lutte démocratique au Maroc dans l'unité de l'ensemble des forces démocratiques, au-delà des hésitations et des contradictions de certaines d'entre elles, et les luttes actuelles démontrent le rôle majeur qu'ont à jouer dans ce développement les forces radicales à la condition de maintenir clair l'objectif central de l'étape actuelle et les moyens de lutte pour arracher la victoire.

Il doit être clair à cet égard qu'il ne pourra y avoir d'avancée réelle vers la démocratie au Maroc sans le démantèlement de l'appareil makhzénien qui quadrille le pays et le peuple et l'étouffe sous la terreur omniprésente et le remplacement de cet appareil par des Assemblées élues et par un gouvernement émanant du Parlement et responsable devant lui seul, ce Parlement étant lui-même élu entièrement par le peuple; sans la refonte totale du corps des magistrats verrouillé par la corruption et la soumission aveugle à la police; sans en finir avec cette adulation honteuse et obligée du roi par tous les corps constitués; sans en finir avec l'arbitraire qui pèse sur toute presse libre; sans libérer la totalité des détenus politiques civils et militaires et des militants syndicalistes emprisonnés; sans rendre à la vie libre tous les disparus qui survivent encore et rendre des comptes pour les morts; sans permettre le retour sans condition de tous les exilés; sans que les tortionnaires rendent des comptes; sans rétablir la justice et la vérité de ces trente et une années d'oppression et de terreur imposées au peuple marocain.

Mais il est clair aussi qu'un tel objectif ne pourra être arraché sans la lutte du peuple et l'organisation du peuple. D'où l'importance de l'objectif d'une Constitution élaborée par une assemblée constituante élue émanant du peuple. Tel est en effet l'objectif central de l'étape actuelle.

Mais qui pourra convoquer une telle assemblée et organiser son élection ? Ce ne peut être le makhzen ni son appareil. D'où la nécessité pour les forces démocratiques et parmi elles en premier lieu les courants radicaux, d'entreprendre

d'organiser ou d'encourager l'auto-organisation du peuple sous ses formes les plus diverses et de façon autonome par rapport au pouvoir existant afin de créer les conditions d'une telle assemblée à partir de telles organisations et de l'ensemble des organisations de masse militantes du peuple actuelles ou à développer lesquelles pourront s'imposer en tant que Congrès du Peuple Constituant.

Une telle voie est possible à partir des conditions actuelles de la lutte politique au Maroc, bien qu'elle soit encore difficile et demande persévérance et détermination. Il est clair aussi qu'une telle voie ne peut triompher sans la lutte des masses populaires, et en premier lieu des masses laborieuses. D'où le rôle central que peut jouer la Confédération Démocratique du Travail dans ce processus dans la mesure où celle-ci a auto-nomisé sa lutte par rapport aux instances des partis politiques. Cela lui permettra notamment de contribuer de façon décisive à forger l'unité d'action de la classe ouvrière, y compris avec les forces syndicales militantes au sein de l'Union Marocaine du Travail.

L'appui à la lutte militante à l'intérieur par les forces militantes marocaines dans l'émigration et l'exil est une nécessité impérieuse. Elle doit plus que jamais s'accroître et s'organiser. Des mouvements sont en cours de gestation dans les différents pays d'Europe Occidentale dans cette voie afin de renforcer et unifier cet appui sur une base démocratique.

Une telle organisation est également nécessaire pour défendre avec plus d'efficacité encore les travailleurs immigrants marocains dans ces pays et les soustraire au chantage des consulats marocains complices de leurs exploiters et des autorités répressives des pays d'accueil. Cela est vrai également pour les étudiants marocains à l'étranger. L'opinion publique de ces pays pourra ainsi mieux comprendre les problèmes de l'immigration marocaine et des étudiants et les appuyer contre les courants racistes et chauvins en Europe dans une lutte commune pour jeter les bases de relations fraternelles entre les peuples de part et d'autre de la Méditerranée. Cette tâche est aujourd'hui particulièrement aiguë en Espagne sur les côtes de laquelle la misère imposée par le régime makhzénien d'absolutisme personnel de Hassan II jette des milliers de jeunes marocains lorsqu'ils survivent à la traversée du Détroit. Lutte pour résoudre les problèmes de l'immigration marocaine en Europe et lutte pour la démocratie au Maroc sont ainsi étroitement liées.

Luttons pour le boycott du Référendum Constitutionnel makhzénien !

Luttons pour une Constitution démocratique élaborée par une assemblée constituante élue émanant du peuple !

Nous appelons les masses populaires et l'ensemble des militants et des forces démocratiques à organiser la lutte pour imposer cette assemblée par la voie d'un Congrès du Peuple Constituant !

*L'Organisation Marocaine ILA AL AMAM
Le 30 Août 1992*

membre du Bureau Politique de l'Union Socialiste des Forces Populaires dans ses interviews avec le journal "La Liberté du Citoyen" (interdit depuis) le 22 Février, et avec le journal espagnol "El País" en avril.

Le régime rétorqua aussitôt par la répression, faisant condamner Noubir Amaoui à deux ans de prison ferme, et par la menace d'un bain de sang si la C.D.T. et l'U.G.T.M. maintenaient leur itinéraire pour le défilé du 1er Mai à Casablanca. Les directions des partis de l'opposition parlementaire ont alors reculé en s'abaissant à solliciter l'arbitrage royal sur la procédure électorale, en même temps que les directions de ces deux syndicats annulaient leur défilé du 1er Mai à Casablanca.

La poussée militante au sein de ces partis a cependant limité leur recul sur la procédure électorale, qu'ils n'ont pas acceptée à ce jour tout en s'y prêtant de fait. Elle a aussi contribué à ce que se constitue le Bloc Démocratique entre ces partis et l'Union Nationale des Forces Populaires d'Abdallah Ibrahim, sur la base d'une Charte posant nettement la nécessité d'une "réforme constitutionnelle profonde". Notons cependant que ce Bloc est resté une entente au sommet formelle et fragile.

Cependant, les directions des deux Centrales syndicales C.D.T. et U.G.T.M. ont cessé depuis d'organiser la préparation de la grève générale tout en continuant de se déclarer formellement pour cet objectif, et cela a entraîné un net recul des luttes ouvrières, facilitant ainsi le terrain pour les manœuvres de Hassan II. Celui-ci, fort de ce recul, a accentué son arrogance et son chantage sur les partis de l'opposition parlementaire, en déclarant notamment le 7 Juillet qu'il maintiendrait le tiers non élu directement du Parlement, ce qui exclut par avance la possibilité d'une majorité de l'opposition actuelle dans un futur Parlement, même dans l'hypothèse impossible d'élections libres et neutres. Mais en même temps, il leur laisse miroiter la possibilité de participation à un futur gouvernement, suicide politique qui tente pourtant les technocrates de ces partis.

Cette valse-hésitation de ces partis ne facilite pas la solidarité internationale qui s'est pourtant manifestée pour la libération de Noubir Amaoui, mais n'a pu atteindre l'ampleur nécessaire devant le silence du leader syndicaliste et le recul de la C.D.T. Elle a au contraire encouragé l'appui à Hassan II des fractions du capitalisme français attachées à la permanence des rapports néo-coloniaux, fractions dont le nouveau Premier Ministre marocain, Karim-Lamrani, est le représentant fidèle, et avec celles-ci, du gouvernement français qui s'est montré partout depuis le début de cette année le défenseur acharné du régime de Hassan II.

Telle est la situation sur la scène politique marocaine en cette fin août 1992. Sans pouvoir préjuger des évolutions pour les semaines à venir, nous pouvons déjà en tirer la conclusion dégagée au début de cette analyse, sur le moment perdu par les forces démocratiques marocaines pour mettre en échec le régime absolutiste makhzénien et ouvrir ainsi la voie à une avancée importante de la lutte pour une véritable démocratie au Maroc.

Toutefois, il existe des différences qualitatives avec les moments précédents du règne de Hassan II où celui-ci avait réussi à remonter une situation en difficulté. Ces différences reposent essentiellement sur le développement en cours de forces démocratiques radicales.

Tirant les leçons des impasses des années 60 et 70, les forces révolutionnaires et/ou radicales ont appris à intégrer la lutte politique pour un objectif intermédiaire à leurs stratégies. Cela est vrai pour les militants qui ont posé, depuis la fin des années 70 et tout au long des années 80, les fondements de ce qui est devenu le Parti de l'Avant-Garde Démocratique et Socialiste. Cela est vrai également de notre Organisation Ila

Al Amam qui, depuis ces années 80 et malgré les dures conditions de la répression, a pu surmonter les conceptions des années 70 fondées sur une vision idéaliste de la stratégie révolutionnaire pour apprendre à intégrer la lutte démocratique comme partie du processus conduisant à la maturation des conditions de la révolution.

Nous devons à cet égard préciser, pour répondre à certaines incompréhensions qui ont pu se faire jour cette année dans les milieux militants marocains, qu'il n'est pas question pour nous d'envisager cette lutte démocratique comme une étape achevée à la façon dont les mencheviks posaient les objectifs de la révolution démocratique bourgeoise dans la Russie tsariste. Nous restons fidèles à l'enseignement de Lénine et à la vitalité de la pensée marxiste en considérant la Révolution marocaine comme un processus ininterrompue par phases engrenées les unes par rapport aux autres. Dans la phase actuelle, la lutte démocratique est la tâche principale, mais, au sein même de cette lutte visant à arracher une percée démocratique, nous avons à préparer les conditions de la phase supérieure, l'objectif révolutionnaire stratégique restant pour nous, parce qu'il est la seule issue viable pour les masses laborieuses marocaines, la destruction de l'Etat monarchique marocain et l'instauration par la violence révolutionnaire organisée du peuple d'une République Démocratique et Populaire fondée sur le pouvoir des Conseils populaires. Les faits actuels démontrent d'ailleurs par eux-mêmes que les masses laborieuses sont le garant de la permanence et de la fermeté de la lutte démocratique et que celle-ci ne peut être abandonnée à la direction politique de la bourgeoisie ni de la petite-bourgeoisie.

Ces courants démocratiques radicaux se renforcent d'un troisième courant qui fonde ses objectifs sur la conquête d'une démocratie suivant le modèle de la Révolution française de 1789. Ce courant, composé de militants courageux et conséquents, ont maintenu leur combat depuis le printemps 1991 en dépit des interdictions successives des journaux qu'ils ont publié, caractérisés par l'accent mis, à juste titre, sur le concept de citoyenneté.

Si le premier de ces courants développe essentiellement son action suivant la conception classique du parti révolutionnaire dans le socialisme scientifique, action qui implique naturellement le travail dans les organisations de masse, les deux autres courants procèdent de conceptions ouvertes du travail de masse qui sont encore en gestation dans l'expérience concrète des milieux militants marocains. En particulier, notre Organisation Ila Al Amam met l'accent sur l'effort à entreprendre pour l'auto-organisation des masses dans les quartiers, dans les usines, dans les Facultés, et, à un stade plus avancé, dans les campagnes.

Ces courants radicaux mettent l'accent aujourd'hui sur la dénonciation de toute réforme constitutionnelle octroyée, qui ne peut être qu'une caricature de la démocratie, et insistent pour que la Constitution soit élaborée par une assemblée constituante élue émanant du peuple. Ils appellent au boycott du référendum constitutionnel du 4 Septembre et s'opposent à la caricature des élections annoncées pour cet automne.

A la lutte pour ces objectifs participent également de nombreux militants démocratiques conséquents provenant de différents secteurs de la société marocaine et n'appartenant pas nécessairement à l'un ou l'autre de ces courants, mais participant par leur lutte à l'effort d'auto-organisation des masses.

A ces courants radicaux organisés ou, pour le troisième, en phase d'organisation, s'ajoute le courant radical au sein de l'U.S.F.P. qui se cristallise autour de la déclaration de Noubir Amaoui sur la démocratie dans une "monarchie parlementaire": "Le Roi règne mais ne gouverne pas". Malgré son ambiguïté sur la question de la monarchie et sur le terme

caines avaient éprouvé leurs forces lors de la grève générale du 14 Décembre 1990 et plus encore lors des grandes manifestations de février 1991 en solidarité avec le peuple irakien frère et contre l'envoi par Hassan II d'un détachement de l'armée marocaine en Arabie Saoudite, manifestations qui avaient fait éclater la perte de légitimité du régime makhzénien de Hassan II.

Hassan II fut dans ces conditions contraint de libérer un certain nombre des prisonniers politiques les plus connus et notamment, entre août 1991 et janvier 1992, ceux qui restaient encore du groupe combattant du procès de Casablanca de 1977. Il dut plus encore mettre fin au bagne moyenâgeux de Tazmamart et libérer dans les mois suivants les survivants, à l'exception de Ghani Achour et Ahmed Raïss transférés à la Prison Centrale de Kénitra.

À l'automne 1991, le mouvement de lutte démocratique et social reprit de l'ampleur.

Au plan de la lutte sociale, la Confédération Démocratique du Travail organisa, conjointement avec l'Union Générale des Travailleurs Marocains, une série de grèves générales tournantes par secteurs qui témoigne d'une plus grande maturité de cette Centrale syndicale dans le processus de préparation d'une nouvelle grève générale pour tout le pays, objectif clairement annoncé alors et réaffirmé depuis. L'influence et l'organisation de la C.D.T. se sont consolidées dans les grandes mines marocaines et se sont affirmées dans les chemins de fer. Parallèlement s'organisait dans plusieurs villes du Maroc le mouvement des jeunes chômeurs qui procédait à des manifestations. Des syndicats affiliés à l'Union Marocaine du Travail ont également affirmé la volonté de lutte de la classe ouvrière, notamment par des grèves sectorielles dans l'industrie à Casablanca et Mohammedia.

La lutte démocratique a été marquée tout au long de cette année par les activités des organisations marocaines des droits de l'homme, appuyées par les organisations internationales et par le mouvement démocratique de l'émigration marocaine en Europe qui prend un essor nouveau. Cela fut notamment marqué par la journée de lutte du 14 Décembre 1991 organisée par le Comité National marocain pour la libération de tous les détenus politiques et des disparus et le retour des exilés. Les détenus politiques ont continué leur lutte héroïque pour défendre leurs droits et participer à la lutte démocratique du peuple. Cela a été particulièrement marqué par la grève de la faim prolongée et victorieuse de nos camarades du groupe des 26 à Casablanca qui ont imposé le maintien et la consolidation de leurs droits acquis lors de leur transfert à la nouvelle prison de Oukacha dans cette ville.

La situation dans le mouvement étudiant a été marquée durant l'automne 1991 par les agressions sauvages de milices se réclamant de l'islamisme, qui se sont déroulées sous la protection de la police. Celles-ci ont été dirigées contre les étudiants des Universités de Fès, d'Oujda et de Kénitra. Elles ont fait trois morts à Oujda et des blessés graves à Fès. Tout au long de cette année universitaire, la répression la plus dure s'est abattue plus particulièrement contre les étudiants de l'Université de Fès, caractérisés par leur lutte progressiste et démocratique. Des dizaines d'étudiants ont été condamnés à de lourdes peines de prison et le Campus de Fès a été dispersé. Mais malgré cela, le mouvement étudiant a résisté et les conditions unitaires pour une renaissance démocratique de l'U.N.E.M., en tant que mouvement progressiste de tous les étudiants marocains, ont commencé à se réaliser, notamment par la solidarité de la Jeunesse Itihadia avec les étudiants de l'Université de Fès. Cependant, notons la persistance de facteurs négatifs dans cette voie. En Europe, après de longues années de dispersion du mouvement étudiant marocain, des pas importants ont été marqués ces derniers mois pour sa reconstitution et les bases posées pour un prochain Congrès

Fédéral démocratique et unitaire.

Un des développements les plus importants de cette année est l'élan que commencent à prendre les mouvements profonds dans la société civile.

Certes, on ne peut ignorer la part que prennent dans celle-ci les mouvements islamistes. Mettant à profit le désarroi qu'entraîne dans de nombreuses couches du peuple la prolongation morbide du régime makhzénien absolutiste de Hassan II, et utilisant les moyens matériels importants dont ils disposent, ils organisent bien des jeunes dans les quartiers populaires des villes marocaines, dans les lycées, et, de plus en plus, dans les universités. Animés par l'idéologie obscurantiste et rétrograde inspirée principalement par l'Arabie Saoudite, ils constituent une force qui pourrait bien réserver d'amères surprises à ceux qui, au Maroc comme en France, pensent pouvoir s'abriter derrière l'absolutisme de Hassan II, jouant ainsi les apprentis sorciers.

Mais d'autres mouvements, à un stade moins développé aujourd'hui mais porteurs de progrès radicaux, commencent à s'affirmer avec plus de force que par le passé. Il s'agit d'une part du mouvement d'affirmation de la culture berbère, d'autre part du mouvement des femmes.

Concernant le premier d'entre eux, le fait important est que désormais la question berbère est liée à la question sociale des campagnes. La Charte adoptée à l'été 1991 par six associations culturelles représentant les principales régions berbérophones du pays, déclaration publiée récemment par le journal "Al Mouattana" ("La citoyenneté"), est significative de cette prise de conscience à partir de laquelle la question berbère peut être intégrée au processus de la révolution marocaine, auquel elle appartient objectivement comme l'ont montré les textes de notre organisation et le confirme l'écho important que commencent à avoir nos positions sur cette question dans certaines des régions berbérophones comme dans certaines des communautés marocaines émigrées en Europe Occidentale.

Non moins important pour l'avenir est le pas franchi par l'organisation du mouvement des femmes. Les organisations militantes constitutives de ce mouvement ont formé un Comité de Coordination et posé clairement la nécessité de réforme du Code de Statut Personnel (la "Moudouwana") rétrograde qui consacre l'inégalité de l'homme et de la femme et la domination de celle-ci par celui-là. Ce développement a entraîné une vive réponse de Hassan II dans son discours de ce 20 Août 1992, prétendant se réserver le droit exclusif de trancher cette question dans le cadre de ses prérogatives de "gardien" de la religion. Mais les mouvements du monde moderne ne peuvent s'arrêter aux portes du Maroc et les femmes militantes marocaines en tirent une raison de plus pour participer à la lutte du peuple contre le régime d'absolutisme personnel makhzénien qui étouffe le pays, tout en maintenant leur lutte indépendante indispensable comme mouvement pour la libération de la femme marocaine.

C'est dans ces conditions que le recul des luttes ouvrières imposé de fait à la C.D.T. et à l'U.G.T.M. par les directions des partis de l'opposition parlementaire depuis fin avril ne peut être accepté.

Les directions de ces partis, malgré les courants militants qui existent au sein de certaines d'entre elles, n'ont pu encore se dégager de la soumission au jeu de la carotte et du bâton que sait manier avec maîtrise Hassan II depuis 31 ans, et ce alors que les conditions internes et externes se sont modifiées à son détriment.

Les poussées militantes en leur sein, reflet des aspirations du peuple, y compris d'une large partie des classes moyennes, pour en finir avec le régime d'absolutisme personnel makhzénien, se sont manifestées avec éclat par les déclarations de Noubir Amaoui, Secrétaire Général de la C.D.T. et

COMMUNIQUE POUR LE 22^e ANNIVERSAIRE DE L'ORGANISATION MAROCAINE ILA AL AMAM

Les derniers jours du mois d'août 1991 marquaient, avec l'effondrement de ce qui subsistait encore comme socialisme bureaucraté dans l'ancienne Union Soviétique, le triomphe de l'impérialisme et l'instauration du "Nouvel Ordre Mondial" décrété par Bush lors de la guerre du Golfe de destruction de l'Irak.

Un an plus tard, les peuples payent déjà les conséquences amères de ce triomphe. Dans les pays du centre capitaliste, le progrès des forces productives se traduit par toujours plus de chômage. Les peuples d'Europe orientale et de Russie sont soumis à la désagrégation de leurs acquis sociaux par la loi sauvage du marché capitaliste et par la destruction de secteurs entiers de leur industrie. Dans l'ex-Yougoslavie fondée sur l'amitié des peuples qui la composait, la loi de la jungle s'est installée. Un danger du même ordre menace les peuples du Caucase. En Afghanistan, les déchirements sanglants des fanatismes islamistes ont remplacé le régime imposé par l'Union Soviétique. Les peuples du Tiers-Monde paient toujours plus cher l'assujettissement de leurs pays, via leurs classes dominantes, au système capitaliste mondial.

Cependant, malgré le désarroi idéologique qui s'est emparé de ceux qui avaient trop cru au modèle soviétique, des noyaux de résistance se marquent dans le monde, qui tirent notamment les leçons des questionnements légitimes que pose cet effondrement.

Les pays du Tiers-Monde qui avaient commencé à construire le socialisme à partir de révolutions populaires s'efforcent, pour ceux qui avaient suivi ce modèle, tels Cuba et le Viet-Nam, d'en corriger les effets négatifs, et ce, pour Cuba, malgré l'encerclement de l'impérialisme américain. La Chine continue de construire sa voie propre au socialisme. Les révolutionnaires d'Amérique Centrale poursuivent, dans leurs conditions spécifiques, un difficile combat. En Afrique, et particulièrement à Madagascar, les peuples poursuivent leur lutte pour la démocratie et contre les dictatures des régimes valets de l'impérialisme.

En Europe Occidentale, berceau historique des idées de progrès et de liberté et du mouvement ouvrier, le mouvement des forces de gauche contre l'Europe des banquiers et pour une Europe des peuples contribue à la gestation, encore difficile, d'une alternative moderne et viable au capitalisme et d'une autre conception des rapports avec le Sud. D'ailleurs, dans la guerre économique sans pitié qui s'accroît aujourd'hui entre les trois pôles du capitalisme mondial, Japon, Amérique du Nord, Europe Occidentale, les peuples de ces pays d'Europe n'ont pas d'autre issue que le dépassement du capitalisme s'ils veulent répondre à l'extension du chômage et d'une société écartelée entre l'arrogance de la richesse et la pauvreté des autres, génératrice pour le futur d'explosions

bien pires que celle récente de Los Angeles.

Dans ce cadre général, la situation du monde arabe est particulièrement difficile. Cela tient pour une part au fait que les enjeux y sont essentiels pour la domination impérialiste sur le monde, on l'a vu lors de la guerre du Golfe; mais cela tient aussi au fait que les idéologies révolutionnaires arabes ont été trop marquées, soit par le modèle soviétique, soit par le nationalisme petit-bourgeois arabe. L'une et l'autre école de pensée, parfois conjuguées, se sont effondrées en cette même année 1991. Dans le désarroi résultant pour la plupart, les uns ne voient d'issue que dans le fanatisme islamiste, les autres que dans la capitulation devant le capitalisme mondial quitte à se contenter d'"arrangements".

La situation du peuple palestinien, malgré l'Intifada héroïque, est ainsi rendue beaucoup plus difficile encore. C'est dans ce contexte que l'impérialisme américain et les courants les plus habiles du sionisme représentés aujourd'hui par Rabin mettent en place un nouveau Camp David pour le Proche-Orient. Un tel accord "de paix" n'octroierait qu'une autonomie de façade aux populations palestiniennes de la Rive Occidentale et de Gaza, sans qu'il y ait reconnaissance du droit à l'autodétermination du peuple palestinien et au retour sur sa terre ni garantie d'un Etat palestinien futur; de plus, cet accord pourra intégrer le régime de Hafez El Assad dans un arrangement général consacrant la domination impérialiste sur la région et la pérennité de l'Etat sioniste, accord pour lequel il a par avance reçu en prime la consécration de sa propre domination sur le Liban.

Au Maghreb, si la Lybie continue de résister à l'embargo aérien décrété par l'impérialisme, les régimes algérien et tunisien n'ont pas été en mesure de, pour le premier, ni voulu, pour le second, répondre à ce jour à l'impasse à laquelle conduit la sujétion de leurs pays aux exigences du système capitaliste mondial. De ce fait, ils ne peuvent opposer que la force et la répression brutale à la montée de l'islamisme dans ces pays et étouffer tout développement démocratique.

Dans ce cadre, l'Union du Maghreb Arabe se confirme comme une coquille vide, d'autant plus que le sabotage par le régime de Hassan II d'un référendum d'autodétermination du peuple sahraoui, libre et doté des garanties de neutralité nécessaires, oppose un blocage préalable à toute construction d'un Maghreb des peuples uni et fraternel, en même temps qu'il pèse lourdement par ses effets sur les deux peuples frères marocain et sahraoui.

Au Maroc, les douze mois écoulés pourraient bien rester comme étant ceux du moment perdu pour la conquête de la démocratie. Voici douze mois, le régime de Hassan II était isolé au plan international et les forces démocratiques maro-

DE HASSAN II

l'opposition légale, issus rappelons-le du mouvement national, lequel avait en fait redonné au "Sultan" (le terme "le Roi" est venu après) une légitimité que les trahisons de la monarchie pendant ce siècle avait compromise jusque dans la bourgeoisie marocaine. Il gouverna de fait contre eux, donc aussi contre les élites modernes qui leur étaient liées et, par la terreur, contre toutes les forces plus radicales sur leur gauche. Cela aboutit à la crise de la monarchie des années 1971-73.

Tazmamart et la terreur d'un côté, la carotte des années 70 pour les partis politiques de l'opposition légale fut le Sahara. Hassan II tira aussi les leçons de cette crise pour engager, au niveau des "élites" modernes, une politique d'intégration organisée. Pour les universitaires, qui forment la majeure partie des cadres de ces partis, les traitements triplèrent de 1970 à 1975 et la situation matérielle des Professeurs d'Université n'a cessé depuis de progresser, parallèlement aux prébendes politiques et aux facilités de tous ordres. De plus, par l'endettement à outrance et par l'intégration poussée aux circuits de dépendance vis-à-vis du grand capital européen et notamment français, plus particulièrement grâce au développement accéléré des industries de sous-traitance textile et du cuir--ces nouveaux bagnes du Tiers-Monde--, la politique économique a ouvert la voie à l'enrichissement de la techno-bureaucratie qui a tout intérêt à lier son sort à la grande bourgeoisie mandataire marocaine.

Ainsi gouverna Hassan II du milieu des années 70 à la fin des années 80. La terreur n'empêcha pas le peuple marocain de se soulever, à trois reprises, en juin 81, janvier 84, décembre 91. Car la misère et l'oppression n'ont cessé de s'accroître tout au long de ces décennies. Mais il ne s'agissait que d'"hommes sous linceul de silence".

Mais, depuis ces quatre dernières années, aux masses populaires se joignent les classes moyennes sur lesquelles pèsent davantage la politique d'asservissement économique et les directives du F.M.I.. La question du Sahara Occidental n'est plus le mirage des années 70. Même les fractions de ces classes moyennes qui bénéficient économiquement du système souhaitent qu'un système politique moins moyenâgeux, répondant au courant de liberté qui embrase le monde, soit mis en place. La résistance des détenus politiques et la pression de l'opinion publique internationale rendent insupportable le maintien du système makhzen de Hassan II.

C'est dans ce contexte qu'intervient l'opération de charme de 1992.

Mais Hassan II ne peut que faire semblant d'octroyer un zeste de démocratie. Comme il l'a déclaré lui-même au journal "Le Monde", le premier ministre "fera un tour de piste devant le Parlement auquel il soumettra son programme qui--autre nouveauté--fera l'objet d'un débat suivi d'un vote". Il s'agit bien d'un "tour de piste". La démocratie hassanienne, comme l'appelle le thuriféraire bouffon de Hassan II,

Ahmed Alaoui, est un jeu de cirque. Quel cirque en effet que cette prétendue "investiture" par un Parlement que sa composition constitutionnelle et les procédures électorales, sous haute surveillance des tortionnaires de Hassan II, condamnent d'avance à n'être qu'un Parlement-croupion ! Non content de cela, ce "vote", pour entraîner la démission du Premier Ministre, doit être un vote de censure--c'est-à-dire recueillir les voix de la majorité absolue des membres du Parlement contre le Premier Ministre et son programme--, et non un vote de confiance qui demande la majorité du Parlement pour celui-ci. Innovation en effet, mais par rapport à la démocratie.

Tout est à l'avenant, disions-nous.

Hassan II espérait faire entériner cette comédie par les partis de l'opposition parlementaire dont la caution lui est nécessaire aux yeux du monde, et notamment pour faciliter la tâche de son fidèle ami, le gouvernement français, auprès de l'opinion française quelque peu rétive. Il comptait beaucoup pour cela sur les technocrates installés dans les appareils de ces partis. Mais la force des militants liés au peuple a été la plus forte.

Aujourd'hui, "le Roi est nu". Reste le bourreau de Tazmamart.

Abraham SERFATY

Paris, le 2 septembre 1992.

LA CONSTITUTION

Hassan II vient d'apposer un quatrième vernis à sa "Constitution". Dès le début de son règne, il a mis en place les instruments de sa dictature par le Code Pénal et la réforme du Code de Procédure Pénale de 1962. Il a surtout institué la terreur policière et le règne sans partage des tortionnaires sur la société.

Son habileté spécifique, comme dictateur du Tiers-Monde, et notamment comme l'un des monarques sanguinaires qui pèsent encore sur bien des pays du monde arabe, a été de couvrir cette terreur et cette dictature d'un vernis moderne, à la fois pour consolider ainsi la protection de ses tuteurs de l'Occident et permettre une certaine récupération des "élites" marocaines, les "notables" de la vieille tradition makhzénienne (Rappelons pour le lecteur français que le "makhzen" est la forme spécifique de féodalité des monarchies marocaines depuis le 14^e siècle).

Tel fut le rôle de la première Constitution de 1962 élaborée avec l'appui de juristes français soucieux eux aussi de préserver "Notre Ami le Roi". La Constitution française de 1958 leur offrait un point de départ qui leur permit, avec quelques amendements et la transformation du Titre II sur "Le Président de la République" en Titre II "De La Royauté" instituant notamment la personne du Roi comme "inviolable et sacrée", de fournir le vernis juridique à cette dictature.

Certes, la lecture comparée de la Constitution française de 1958 et des Constitutions marocaines depuis 1962 permet de distinguer

ce qui différencie, dans leur essence, la Constitution présidentielle, taillée pour De Gaulle, mais démocratique de la France des Constitutions monarchiques à vernis démocratique du Maroc. Mais on ne doit pas oublier aussi l'acquis en France de siècles d'élaboration de la démocratie dans la société civile, telle, entre autres mais combien essentielle, l'indépendance de la magistrature. Ainsi, sur ce point, la nouvelle Constitution marocaine renforce le Conseil Supérieur de la Magistrature de quatre représentants élus par les magistrats de 1ère instance. Mais que sont ces magistrats au Maroc après trente années de terreur policière et de corruption et dans une structure enracinée dans la tradition makhzénienne ? De plus, et nous avons là un exemple flagrant de ce qu'il faut bien appeler l'escroquerie des Constitutions marocaines, dans la Constitution française l'indépendance du pouvoir judiciaire est garantie par le Président de la République --dont il faut tout de même rappeler qu'il est élu par le peuple français--, lui-même étant "assisté par le Conseil supérieur de la magistrature"; dans la Constitution marocaine, cette disposition complémentaire et importante n'existe pas, le rôle du Conseil supérieur de la Magistrature étant ainsi réduit aux propositions de carrière des magistrats. Le Roi, maître de tout, règne sur la "Justice" et ses mandants directs, les policiers, règnent sur les magistrats, se partageant avec eux les fruits de la corruption en matière civile et de droit commun, et dirigeant les procès politiques à leur guise suivant les ordres de Hassan II.

Tout est à l'avenant.

L'histoire des Constitutions marocaines depuis 1962, dans ce cadre général, est une histoire politique, tout comme l'est l'actuelle réforme.

Celle de 1962 laissait encore trop de place dans un Parlement pourtant sans pouvoirs réels à l'expression des partis issus du mouvement national, les autres ayant été fabriqués à façon pour les besoins de Hassan II et des classes dominantes marocaines. L'état d'exception de 1965 mit fin à cette expérience trop dangereuse pour le pouvoir absolutiste.

Lorsque Hassan II jugea possible de relancer cette expérience, en 1970 puis en 1972, non sans avoir entre temps fait assassiner Mehdi Ben Barka, il prit soin que le Parlement soit un caviardage entre les élus d'un suffrage universel pourtant sous contrôle policier et les notables désignés par le suffrage indirect ou par des corporations (imaginez en France un mixte d'Assemblée Nationale, de Sénat et de Conseil Economique et Social -- majorité de droite garantie pour l'éternité !).

Cette disposition essentielle persiste dans la nouvelle Constitution !

Pourquoi la réforme actuelle qui fait l'objet du plébiscite makhzénien de ce 4 Septembre ?

Dans les années 60, Hassan II avait cru pouvoir gouverner sans les partis politiques de

الأمام إلى الأمام إلى الأمام

Il Al Amam

N° 3
Septembre 1992

15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 liras - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

Editorial

LA CONSTITUTION DE HASSAN II

COMMUNIQUE
POUR LE 22ème ANNIVERSAIRE
DE L'ORGANISATION MAROCAINE
ILA AL AMAM

Enquête

VOYAGE A CUBA

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Compte Chèque postal CCP n° 13.025 17 K PARIS
Directeur de publication: Marie-Christine AULAS